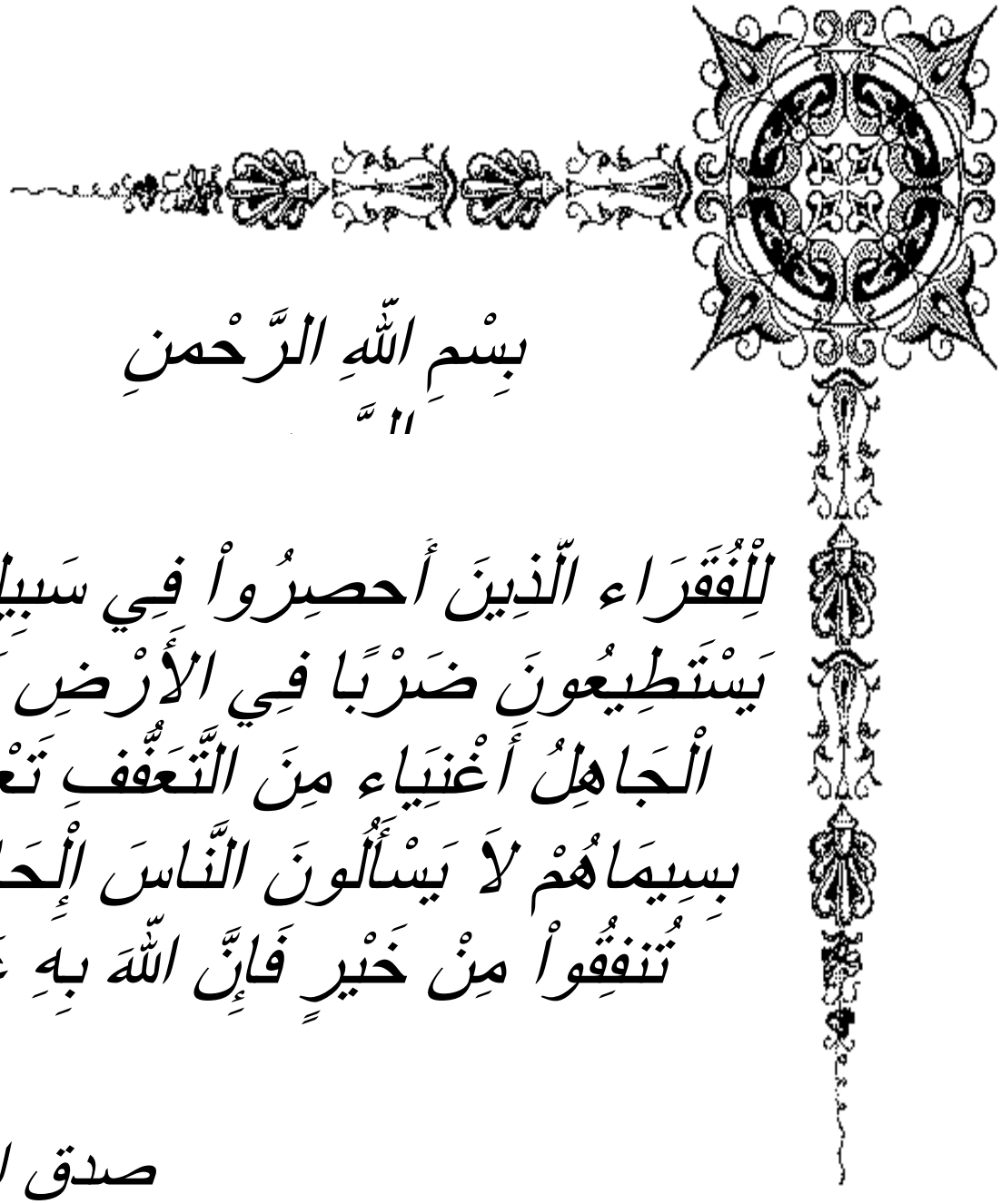

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ

الرَّحِيمِ

لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحصِرُواْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ لاَ يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ

صدق الله

العظيم

سورة البقرة

(آية ٢٧٣)

الاهداء

الى والديَّ براً وإجلالاً
الى زوجتي أم مصطفى إكراماً
واعتزازاً
الى أولادي مصطفى ودعاء
وأخواتي وإخواني
الى السيد داخل رشيد كاظم
شيخ عشيرة الخفاجي
الى الدكتور محمود كاظم التميمي
الى جميع المطلقات والأرامل اللواتي
قدمن انفسهم لأجل توفير العيش
لأسرهن
الى جميع العاملين في لجنة رعاية
الاسرة التابعة الى وزارة العمل

الباحث

اقرار المشرف

*اشهد أ ن اعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ: **(مؤشرات الفقر البشري للأسر التي تقودها نساء دراسة ميدانية في مدينة بغداد)** المقدمة من الطالب **(محمد سعيد كاظم)** جرت تحت اشرافي في قسم الاجتماع (كلية الاداب) جامعة بغداد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع.*

التوقيع :

الاسم : أ. د. ناهدة عبد الكريم حافظ

المشرف

التاريخ :

بناءً على التوصيات المتوافرة لديّ أرشح هذه الاطروحة للمناقشة

التوقيع :

الاسم : أ. د. ناهدة عبد الكريم حافظ

رئيس القسم

التاريخ :

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
فهرس المحتويات	I-IV
فهرس الجداول	V-VII
فهرس الرسوم والاشكال	VIII
الخلاصة العربي	IX-X
المقدمة	XI-XV
الباب الأول: الجانب النظري	
الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجي للدراسة	
التمهيد	٢
المبحث الأول: عناصر البحث	٣
أولاً: مشكلة البحث	٣
ثانياً: اهداف البحث	٤
ثالثاً: أهمية البحث	٦
رابعاً: صعوبات البحث	٩
المبحث الثاني: الإطار المنهجي	١٠
أولاً: منهج البحث ونوعه	١٠
ثانياً: مجالات البحث	١٢
ثالثاً: أدوات البحث	١٢
رابعاً: مصداقية المقياس أو الأستمارة الأستبيانية	١٤
خامساً: عينة	١٥
سادساً: الطرق الأحصائية المستخدمة في البحث	١٧
الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي	
تمهيد	١٩

المبحث الأول: جوانب نظرية	٢٠
أولاً: قضايا مرجعية	٢٠
ثانياً: التعاريف الأجرائية للمفاهيم	٢٣
ثالثاً: فروض البحث	٢٧
المبحث الثاني: الفقر والفقر البشري	٢٨
أولاً: الفقر	٢٨
ثانياً: الفقر البشري	٣٣
الفصل الثالث: دراسات سابقة	
تمهيد	٣٨
المبحث الأول: دراسات عراقية	٣٩
أولاً: أبعاد الفقر لدى النساء المعيلات لأسرهن	٣٩
ثانياً: دراسة عن أسر الأرامل في مدينة بغداد	٤٣
ثالثاً: دراسة عن الوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأسر الشهداء	٤٦
المبحث الثاني: دراسات عربية	٤٩
أولاً: الاسرة والحياة العائلية/ الترمل	٤٩
ثانياً: قياس الفقر ووقعه في مصر	٥١
الحرمان البشري والفقر ينطويان على ما أكثر من فقر الدخل	٥٢
إنجازات وعقابات	٥٣
الفقر في الريف المصري مشكلة متعددة الأوجه	٥٤
ثالثاً: الأسر التي ترأسها نساء	٥٥
رابعاً: التوصيات	٥٨
المبحث الثالث: الدراسات الاجنبية	٦٠
أولاً: دراسة امريكية عن: أثر فقدان الأب في توازن واستقرار الاسرة	٦٠
ثانياً: دراسة مجرية عن: السياسة الاجتماعية لرعاية اسر الأرامل في المجر للبروفيسورة سوزان فيوكة	٦٣

ثالثاً: دراسة البريطانية عن: دور مشاريع الرعاية الاجماعية في تحسين ظروف اسر الارامل بعد الحرب العالمية الثانية في انكلترا	**٦٦**
تقييم ومقارنة للدراسات السابقة	**٦٨**
الفصل الرابع: مشكلة الفقر في العالم وفي العراق: مقاربة للمشكلة (مع تركيز على المرأة في البلاد العربية والعراق)	
تمهيد	**٧٠**
المبحث الأول: مشكلة الفقر والنظام الدولي	**٧٢**
المبحث الثاني: الفقر في العراق	**٨٠**
الفصل الخامس: البيانات المستخلصة من الدراسة الميدانية	
تمهيد	**٨٨**
البيانات الأولية عن مفردات العينة	**٨٩**
أولاً: اعمار المبحوثات	**٨٩**
ثانياً: المستويات التعليمية للبمحوثات	**٩١**
ثالثاً: الحالة الاجتماعية (الزوجية)	**٩٢**
رابعاً: منطقة السكن	**٩٤**
خلاصة الفصول:	**٩٦**
الفصل السادس: مؤشرات الفقر البشري	
تمهيد	**٩٧**
المبحث الأول: الحرمان الصحي والبقاء على قيد الحياة	**٩٨**
أولاً: الوفيات في اسر المبحوثات	**٩٨**
ثانياً: الظواهر المرضية في اسر المبحوثات	**١٠٢**
ثالثاً: التعامل مع الحالات المرضية	**١٠٥**
المبحث الثاني: الامية والمستويات التعليمية لأفراد الاسرة	**١١٠**
أولاً: المستويات التعليمية لأفراد الاسرة	**١١٠**
ثانياً: الاحوال الدراسية للأطفال	**١١٤**

الفصل السابع: الدخل والإعالة	
تمهيد	**١٢٤**
المبحث الأول: الإعالة	**١٢٥**
المبحث الثاني: اساليب مواجهة نقص الدخل	**١٣٣**
الفصل الثامن: ظروف السكن	
تمهيد	**١٤٢**
المبحث الأول: نوع السكن	**١٤٣**
المبحث الثاني: الرضا عن السكن	**١٥٢**
الفصل التاسع: النتائج والتوصيات	
المبحث الأول: الجانب النظري	**١٥٦**
المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية	**١٦١**
التوصيات	**١٦٨**
مصادر البحث	
أولاً: الكتب العربية	**١٧٠**
ثالثاً: الكتب الأجنبية	**١٧٦**
الملاحق	
استمارة الاستبيان	**١٧٧**
خاتمة البحث باللغة الإنكيزية	**١٨٣**

قائمة الجداول

الرقم	عنوانه	الصفحة
١	نزعات الفقر، والاشخاص الذين يعيشوا بأقل من دولار يومياً (عدد الاشخاص بالملايين)	٧٦
٢	بعض المؤشرات الاجتماعية المختارة لمناطق مختلفة من العالم لعام ١٩٩١ (٪ من السكان)	٧٩
٣	بعض مؤشرات التنمية البشرية في العراق كما كان عليه الحال عام ١٩٩٧	٨٣
٤	جدول أيضاحي (د)	٨٤
٥	الرفاهية الشخصية: ما تستطيع الأسرة تحمل نفقاته	٨٧
٦	يوضح أعمار المبحوثات	٨٩
٧	يوضح المستويات التعليمية للمبحوثات	٩١
٨	يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثات	٩٢
٩	توزيع المبحوثات بحسب مناطق سكناهم	٩٤
١٠	توزيع المبحوثات بحسب فئات أعمار المتوفين	٩٨
١١	العلاقة بين تقدير المبحوثات لمستوى فقر أسرهن وأعمار المتوفين	١٠٠
١٢	توزيع المبحوثات بحسب مدى كفاية دخلهن وأعمار المتوفين في أسرهن	١٠١
١٣	توزيع المبحوثات بحسب وجود أطفال في أسرهن يعانون من أعراض مرضية صعبة	١٠٢
١٤	توزيع المبحوثات بحسب وجود أفراد في أسرهن يعانون من أمراض مستعصية	١٠٣
١٥	توزيع إجابات المبحوثات بحسب تعريفهن لسلوكهن ومواقفهن إزاء المرضى(الذين توفوا أو الذين مازالوا يعالجون) من أفراد أسرهن	١٠٤
١٦	توزيع المبحوثات بحسب الجهات التي يراجعنها في حالات إصابة أفراد أسرهن بأمراض	١٠٦
١٧	توزيع المبحوثات بحسب مستوياتهن التعليمية والجهات التي يراجعنها في حالات إصابة أفراد أسرهن بالمرض	١٠٧
١٨	توزيع المبحوثات بحسب كفاية الدخل ومصادر الدواء	١٠٩

١٩	توزيع المبحوثات بحسب نسبة انتشار الأمية بين أفراد أسرهن	١١٠
٢٠	توزيع أفراد اسر المبحوثات بحسب مستوياتهم الدراسية	١١١
٢١	توزيع المبحوثات بحسب وجود أميين في أسرهن في ضوء تقديراتهن لمستويات أسرهن الاقتصادية	١١٢
٢٢	توزيع أفراد اسر المبحوثات بحسب مستوياتهم الدراسية ومدى كفاية دخل الأسرة	١١٣
٢٣	توزيع المبحوثات بحسب وجود أطفال في أسرهن لا يذهبون إلى المدارس	١١٤
٢٤	توزيع المبحوثات بحسب أسباب عدم التحاق أبناءهن بالمدارس أو عدم مواظبتهم فيها	١١٥
٢٥	توزيع المبحوثات اللواتي لا يذهب أطفالهن إلى المدارس بحسب كفاية الدخل	١١٦
٢٦	توزيع المبحوثات بحسب الإعالة ووجود أطفال لا يذهبون إلى المدارس	١١٧
٢٧	توزيع الأمهات اللواتي لا يذهب أبناءهن إلى المدارس بحسب البيئة وأسباب عدم الذهاب	١١٨
٢٨	توزيع الأمهات اللواتي لا يذهب أبناءهن إلى المدارس بحسب جنس الأطفال والمستويات التعليمية للأمهات	١١٩
٢٩	توزيع المبحوثات بحسب مواقفهن من المدرسة (والدراسة)	١٢٠
٣٠	تصورات النساء اللواتي ينفقن على أبناء أو أفراد من أسرهن يواصلون الدراسة عند ذواتهن	١٢٢
٣١	توزيع المبحوثات بحسب عدد الأفراد المعالين	١٢٥
٣٢	توزيع المبحوثات بحسب أسباب توليهن إعالة الأسرة من وجهة نظرهن	١٢٧
٣٣	توزيع المبحوثات بحسب أسباب أعالتهن للأسر	١٢٨
٣٤	تقويم المبحوثات لسلوكهن بوصفهن معيلات لأسرهن	١٢٩
٣٥	توزيع المبحوثات بحسب وجود من يشارك بانتظام في دعم دخل الأسرة	١٣٣
٣٦	توزيع المبحوثات بحسب أحوالهن الزواجية ومدى حصولهن على مساعدات مادية أو غير مادية	١٣٤
٣٧	توزيع المبحوثات بحسب كيفية مواجهة عدم كفاية دخل الأسرة	١٣٥
٣٨	توزيع المبحوثات اللواتي يعملن (دائماً وأحياناً) بحسب عدد ساعات عملهن اليومي	١٣٧

٣٩	أنماط عمل المبحوثات الدائمية أو المؤقتة	١٣٨
٤٠	توزيع النساء ذوات المشاريع المدرة للدخل بحسب مستوياتهن التعليمية	١٣٩
٤١	توزيع المبحوثات بحسب نوع السكن	١٤٣
٤٢	توزيع المبحوثات بحسب استقلالية أو عدم استقلالية وحداتهن السكنية	١٤٤
٤٣	توزيع المبحوثات بحسب أعداد الأفراد المعالين وأعداد الغرف المتاحة للأسرة	١٤٦
٤٤	توزيع المبحوثات بحسب كفاية أو عدم كفاية دخلهن واستقلالية أو عدم استقلالية سكنهن	١٤٧
٤٥	توزيع المبحوثات بحسب تقديرهن لمستوى أسرهن الاقتصادي ونوع سكنهن	١٤٩
٤٦	توزيع المبحوثات بحسب مدى كفاية دخلهن وأنواع الخدمات التي تعاني أسرهن من نقص فيها	١٥٠
٤٧	مدى رضا المبحوثات عن ظروف سكنهن	١٥٢
٤٨	توزيع المبحوثات بحسب أسباب عدم الرضا التام أو النسبي عن ظروف سكنهن	١٥٣
٤٩	توزيع المبحوثات تحسب مدى استقلالية السكن وأسباب عدم الرضا عن المسكن	١٥٥

فهرس الرسوم والأشكال

الرقم	عنوانه	الصفحة
١	توضح عناصر الفقر أو الحرمان البشري	٣٦
٢	مدرج تكراري يوضح فئات جدول رقم (١) فئات العمر	٩٠
٣	مدرج تكراري يوضح جدول رقم (٣)	٩٣
٤	قطاعات دائرية توضح بيانات جدول رقم (٤)	٩٤
٥	قطاعات دائرية توضح بيانات جدول رقم (١٠)	١٠٥
٦	قطاعات دائرية يوضح بيانات جدول رقم (١١)	١٠٧
٧	مدرج تكراري يوضح بيانات جدول رقم (١٤)	١١١
٨	مدرج تكراري يوضح بيانات جدول رقم (١٩)	١١٦
٩	مدرج تكراري يوضح بيانات جدول رقم (٢٤)	١٢١
١٠	مدرج تكراري يوضح بيانات جدول رقم (٢٦)	١٢٦
١١	مدرج تكراري يوضح بيانات جدول رقم (٣٤)	١٣٦
١٢	قطاعات دائرية توضح بيانات جدول رقم (٣٩)	١٤٤
١٣	مدرج تكراري يوضح بيانات جدول رقم (٤٠)	١٤٥

شكر وتقدير

أنه لمن دواعي سروري واعتزازي وأنا أنهي هذه الرسالة أن أعرب عن شكري وتقديري لأستاذتي المشرفة د. ناهدة عبد الكريم حافظ رئيسة قسم الاجتماع التي غمرتني بتعاملها الانساني وخلقها الرفيع العالي وكان لتوجيهاتها بالغ الأثر في إخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود فلها الشكر وجزاها الله خير الجزاء.

كما اتقدم بالشكر والتقدير الى زوجتي العزيزة التي بذلت الجهد الكبير في إتمام دراستي وإعداد هذه الرسالة وكذك أتقدم بالشكر والتقدير أيضاً الى اخواني وأخواتي لما بذلوه من جهد مشكور معي.

و أتقدم بالشكر والتقدير أيضاً الى الأساتذة الافاضل جميعاً سواء الذين دّرسوني في المرحلة التحضيرية أو غيرهم من اساتذة القسم لمرافقتهم.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لزميلي حسين خزعل محمد لوقوفه معي في إتمام هذه الرسالة.

كذلك أشكر زملائي وزميلاتي طلبة الدكتوراه للسنة التحضيرية لوقوفهم الى جانبي ومساعدتهم لي في تذليل الصعاب التي واجهتها فجزاهم الله خير الجزاء.

كذلك اوجه الشكر والتقدير والعرفان الى الموظفين العاملين في دائرة الرعاية الاجتماعية لما بذلوه من جهدٍ في مساعدتي عند إجراء الدراسة الميدانية.

المقدمة

الفقر ظاهرة عالمية. لكنها متعددة المستويات، متباينة الأبعاد والأوجه، ومع أنها ظاهرة قديمة. ألا أن وجودها ليس محسوسا في المجتمعات البسيطة. وخصوصا القديمة منها، حيث يتضامن الناس، في بنية اقتصادية بدائية وتبدو مسافات التراتب بينهم محدودة وضيقة ولكن ما أن يصبح لدى البعض منهم فائض من الإنتاج، وما إن يقل عند آخرين حتى تبدأ مساحات التمايز بالاتساع ولعل صورة العالم اليوم هي الأكثر وضوحا إن كان على مستوى الأفراد أو الجماعات أو الدول. فنحن نتكلم عن دول فقيرة وأخرى غنية، وعن شمال غني وجنوب فقير..

والفقر دليل نقص. قال الله سبحانه وتعالى: ((يا أيها الناس انتم الفقراء إلى الله)) . أي أنكم تحتاجون لله لأنكم لستم على كمال. كما أن الفقر يمثل إهانة لكرامة الإنسان وانتقاصاً من حقوقه. كما أنه يفصح في كثير من الأحيان عن سوء إدارة لموارد المجتمع. بكل ما قد يعنيه ذلك من ظلم سياسي واحتكارات. وفشل لجهود التنمية، أو اللاعدالة في توزيع ثمارها. ولا شك أن العامل الخارجي ليس بغائب ولا منقطع عن العوامل الداخلية فكم من مجتمع ثري بموارده البشرية والمادية والنفسية لكنه فقير بكل المعايير في حياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أن معظم دول الجنوب ذات مصادر متعددة "للثروة (كالنفط والماس والمنتجات الزراعية ٠٠ الخ) لكنها لا تحصل منها إلا على النزر اليسير ولذلك قيل أن الفقر في العالم هو انعكاس طبيعي لنظام اقتصادي دولي لا تتمثل فيه العدالة لا في توزيع السلطة ولا في توزيع الموارد.

إن هذه الدراسة التي نحن بصدد تقديمها، هي في الواقع جزء من اهتمام وطني ودولي بقضية الفقر. فالعالم يدرك اليوم أن الفقر يتقاطع كليا مع حقوق الإنسان. وهو إذ يؤدي إلى تهميش البشر ومصادرة فرص مشاركتهم في الحياة الاجتماعية، فانه يشكل بؤرا.. تستقر في قاع المجتمع، وتتأهب للانفجار في اللحظة المناسبة. إن (ثورات) الخبز التي جرت في مصر وتونس والأردن وغيرها هي مثل لذلك، بل أن كثيرا من موجات العنف التي يشهدها العالم قد تجد كثيرا من تفسيراتها في الأوضاع المعيشية المتدنية لآلاف من البشر. وبالتالي فان دراسة الفقر هي محاولة للاحاطة بالعديد من الأزمات التي تشهدها مجتمعاتنا المعاصرة.

كذلك فان الفقر لا يتوزع بين الناس بشكل متساو. فالمنظمات الدولية تتحدث اليوم عن ظاهرة تأنيث الفقر. وشدة انتشاره بين النساء. ولاشك أن هذا الأمر يرجع إلى عوامل عديدة لعل في مقدمتها التمييز الذي تبرره الثقافات التقليدية ضد المرأة وخصوصا في المجتمعات الأبوية الشرقية.

ذلك التمييز الذي يعطل المرأة عن الوصول إلى الموارد المختلفة، وعن التمتع بفرص التعليم، والحصول على الخدمات الصحية الضرورية. وخصوصا خدمات الصحة الإنجابية، إلى جانب التمييز في العمل وفي الأجور. بذلك كله مصادرة حق المرأة في اتخاذ القرار أو المشاركة في اتخاذه سواء على مستوى الأسرة، أو خارجها. إن الظروف الصعبة للنساء في معظم أنحاء العالم النامي تزداد صعوبة وتعقيدا مع اشتعال واتساع نيران الحروب والنزاعات الأهلية التي عادة ما يكون الرجال وقودها. لكنها إذ تصادر حياتهم تترك وراءهم أيتاماً. وأسراً مفككة، وفقدانا للمعيل في زمن تتقطع فيه العلاقات والروابط التقليدية القائمة على التراحم والتضامن الديني والقرابي، وتتسع مظاهر الفردية، ويصبح الإنسان أكثر شعوراً بالعزلة والاغتراب. ومن المؤكد إن النساء والأطفال هم الأكثر تضرراً من الحروب والنزاعات ولعلنا لا نخطيء إذا قلنا أن ظواهر الصراع الدموي هذه هي أيضاً من إفرازات النظام الدولي غير العادل القائم على أساس استغلال القوي للضعيف بدءاً من الدول وصولاً إلى الجماعات والأفراد. ولاشك أن العولمة التي تغذيها أطماع وشراهة رأس المال، وثورة المعلوماتية تسهم أيضاً في تكريس ذلك الاستغلال. وبالتالي فان الفقر أصبح أكثر انتشاراً وبحسب تقارير الأمم المتحدة يعاني شخص من بين كل ثمانية أشخاص في أغنى بلدان العالم من جانب من جوانب الفقر البشري كالبطالة طويلة الأجل والوفاة قبل بلوغ الستين وانخفاض الدخل عن الخط القومي للفقر أو الافتقار إلى معرفة القراءة والكتابة (تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩/ص٢٨).

والفقر عصي على الزوال على الرغم من كل الجهود المبذولة لإزالته أو التخفيف منه. وقد وضعت الأمم المتحدة عام ١٩٩٧ جدول أعمال للقضاء على الفقر يتكون من نقاط عدة أبرزها تمكين الأفراد والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية من اكتساب مزيد من السيطرة على حياتهم ومواردهم وتعزيز المساواة بين الجنسين بهدف تمكين المرأة وتحسين إدارة العولمة.. على ان هذه التوصيات ظلت حتى اليوم مجرد آمال لم تتحقق في كثير من المجتمعات ولذلك فإن مواصلة دراسة ظاهرة الفقر بأبعادها المختلفة وتجلياتها المتباينة في المجتمعات ذات الثقافات والبنى والموارد المختلفة، هي أمر ضروري خصوصاً في دول الجنوب حيث يرادف مفهوم الفقر مفاهيم القهر والتهميش والإحباط والعزلة، ويرتبط بنظم حكم تفتقر إلى الحدود الدنيا من الرشد والعدالة، تنفق على السلاح أكثر مما تنفق على التعليم، وتحتفل بالأموات أكثر مما تحتفل بالأحياء وتنظر إلى الوراء بدل أن تتأمل المستقبل وتعمل من اجل بنائه.

إن دراستنا هذه إذ تختار النساء المعيلات لأسرهن موضوعاً فإنما تنطلق من خطورة ظاهرة الفقر ذاتها، ومن تعاظم آثارها على النساء، وخصوصاً اللواتي تضطرهن ظروف معينة إلى تحمل أعباء الفقر وحدهن في مرحلة شاقة وخطيرة من مراحل التحولات التي يشهدها مجتمعنا، وهي بكل تأكيد ليست وليدة اليوم، بل وليدة تراكمات وأحداث تواصلت لعقود عدة من الزمن. إن دراسة النساء المعيلات لأسرهن، تفتح أفقاً لدراسة الأسر الفقيرة، وما يتصل بها من إعالة، وتعليم وصحة وسكن من خلال مفهوم دولي أشاعته تقارير التنمية البشرية ونعني به مفهوم الفقر أو الحرمان البشري رقم (١) HPI_1 الذي قدمنا شرحاً وافياً له في الصفحات التالية.

تتألف هذه الأطروحة من (تسعة) فصول:

يتناول **الفصل الأول**: الفقر في العالم وفي العراق: مقاربة للمشكلة (مع تركيز على المرأة في البلاد العربية وفي العراق).

ويتألف هذا الفصل من: تمهيد، أما المبحث الأول فقد تناول: الفقر والنظام الدولي، في حين تناول ***المبحث الثاني*** منه: الفقر في العراق.

أما **الفصل الثاني** فقد تناول: عناصر البحث ومنهجيته: ابتدأ للتمهيد للفصل، تناول ***المبحث الأول*** فيه عناصر البحث.

حيث ضم:

أولاً: مشكلة البحث.

ثانياً: أهداف البحث.

ثالثاً: أهمية البحث.

رابعاً: صعوبات البحث.

أما ***المبحث الثاني*** فيه فقد تناول الإطار المنهجي للبحث جاء فيه:

أولاً: منهج ***البحث*** ونوعه.

ثانياً: مجالات البحث.

ثالثاً: أدوات البحث.

رابعاً: مصداقية المقياس (الاستمارة الاستبيانية).

خامساً: العينة.

سادساً: الطرق الإحصائية، المستخدمة في البحث مثل، النسب المئوية، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، مربع كاي... الخ.

الفصل الثالث: تناول الإطار النظري والمفاهيمي وقد ضم:

تمهيداً

- ***المبحث الأول:*** عن الفقر والفقر البشري.
- ***المبحث الثاني:*** الإطار النظري وأشتمل على:

أولا: قضايا مرجعية.

ثانياً: التعاريف الإجرائية للمفاهيم.

ثالثاً: فروض البحث.

الفصل الرابع: تناول دراسات سابقة وهي:

المبحث الأول: دراسات عراقية.

المبحث الثاني: دراسات عربية.

المبحث الثالث: دراسات أجنبية.

أما **الفصل الخامس:** فقد تناول: البيانات المستخلصة من الدراسة الميدانية وتضمن:

- البيانات الأولية عن مفردات العينة وكالاتي:

أولاً: فئات الأعمار.

ثانياً: المستويات التعليمية للمبحوثات.

ثالثاً: الحالة الاجتماعية (الزوجية).

رابعاً: بيئتهن السكنية.

- خلاصة الفصول.

هذا وقد تناول **الفصل السادس** الدراسة موضوع: مؤشرات الفقر البشري: المبحث الأول منه تناول الحرمان الصحي والبقاء على قيد الحياة: وقد ضم:

أولاً: الوفيات في اسر المبحوثات.

ثانياً: الظواهر المرضية في اسر المبحوثات.

ثالثاً: التعامل مع الحالات المرضية.

المبحث الثاني منه تناول: الأمية والمستويات التعليمية لأفراد الأسرة:

أولا – المستويات التعليمية لأفراد الأسرة

ثانيا: الأحوال الدراسية للأطفال:

أما الفصل السابع: فقد تناول، الدخل والإعالة، ضم تمهيداً للفصل مع مبحثين:

المبحث الأول: الإعالة...

المبحث الثاني: أساليب مواجهة نقص الدخل. في حين تناول **الفصل الثامن** :ظروف السكن وكالأتي : تمهيد

المبحث الأول: تناول نوع السكن.

المبحث الثاني: الرضا عن السكن.

أما **الفصل التاسع** وهو الفصل الأخير من الأطروحة. فقد تناول: النتائج والتوصيات حيث جاء فيه:

المبحث الأول: الجانب النظري للدراسة.

المبحث الثاني: نتائج الجانب الميداني للدراسة.

المبحث الثالث: التوصيات والمقترحات.

عناصر البحث ومنهجيته

ويشمل:

تمهيد للفصل.

المبحث الأول: عناصر البحث.

أولاً: مشكلة البحث.

ثانياً: أهداف البحث.

ثالثاً: أهمية البحث.

رابعاً: صعوبات البحث.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للبحث.

أولاً: منهج البحث ونوعه.

ثانياً: مجالات البحث وتشمل:

١- المجال البشري.

٢- المجال المكاني.

٣- المجال الزماني.

ثالثاً: أدوات البحث.

رابعاً: مصداقية المقياس أو الاستمارة الاستبيانية.

خامساً: العينة.

سادساً: الطرق الإحصائية المستخدمة في البحث.

١- النسب المئوية.

٢- الوسط الحسابي.

٣- الانحراف المعياري.

٤- مربع كاي...

الإطار النظري والمنهجي للدراسة

تمهيد:

يتناول هذا الفصل عناصر البحث والمنهج الذي شكل المقاربة المنطقية والعلمية للدراسة. تتألف هذه العناصر من مشكلة البحث وأهدافه وأهميته والصعوبات التي واجهها الباحث في سعيه للحصول على البيانات.

أما من الناحية المنهجية، فقد استخدمنا منهج المسح الاجتماعي Social Survey، الذي يستهدف اكتشاف الحقائق التي تتصل بحالة الفقر، كما أوردت أدبيات علم الاجتماع. وهو في دراستنا يتناول فقر النساء وما يواجهن من مشكلات جسيمة تترتب على حالة الفقر.

كما تناولنا في إطار المنهج Method، مجالات البحث وهي البشري والمكاني والزماني. كما تناولنا أداة جمع البيانات، وهي الاستبيان، معرجين على قياس ثباته وصدقه، وصولاً إلى تناول عينة الدراسة وطريقة سحبها وحجمها.

بالإضافة إلى استخدامنا للمقاييس الإحصائية المتمثلة بالنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومربع كاي.... الخ.

المبحث الأول:

عناصر البحث

أولاً: مشكلة البحث

يقول "سكوت جرير Greer " إن العلم Science بوصفه نوعاً من الابتكار الفكري الخاص، يقدم نتائج لكي يحل المشكلات. وان طبيعة المشكلة والطريقة التي تطرح بها هي التي تحدد نوع الحل المحتمل. و بالتالي فإن اختيار مشكلة معينة كموضوع للبحث هو جزء أساسي من عملية البحث أو الاستقصاء الاجتماعي. ويضيف جرير، أن معظم ما تحظى به العلوم الاجتماعية (Social-Sciences)، من قبول اجتماعي عام مصدره اهتمام المواطن ذاته بمشكلات مثل الفقر (Poverty)[١]، والجريمة (Crime)، والعلاقات الاثنية (Ethic-Relationships) وغيرها، من مشكلات (Problems) عالمية فهي لم تعد تقتصر على دول الجنوب بل تتعداها إلى دول الشمال الغنية أيضاً، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن أشكال الفقر في الأولى لا تتطابق مع أشكاله في الثانية. والباحث الاجتماعي (Social-Warker)، إذ يتحسس مشكلات مجتمعه، يجد إن بعضها يطغى على البعض الآخر، وفي مجتمعنا، وبعد عقود من الحروب والصراعات، والعقوبات الدولية الشاملة، فضلاً عن سوء إدارة المجتمع (Society) والاقتصاد، بدا أن الفقر قد أصبح الظاهرة– المشكلة الأكثر خطورة[٢].

في هذا البحث طرحنا على أنفسنا أسئلة محددة وجدنا إن الإجابة عليها سوف تحقق الأهداف المتوخاة، منه، وهي:

أولاً: ما هو المقصود بالفقر البشري (HPI_1). وما هي عناصره الإجرائية، كما أوردها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (UNDP).

من خلال تقارير التنمية البشرية التي صدر أول تقرير منها عام ١٩٩٠.

ثانياً: ما هو الاختلاف بين مفهوم الفقر البشري المطبق في دول الجنوب وبين ذلك الفقر المطبق في الدول أو المجتمعات الغنية أي دول (الشمال). (HPI_2).

---

(1) Grees Scott, on the selction of problems, In, Bynner Jad stribly, K. m, (edy), Social Ressearch, Principles and Procedures (New York: London 1985), pp.48-49.

(٢) راجع: مناقشة حول الفرق بين الظاهرة والمشكلة في د. كريم محمد حمزة، الحصار ومشكلة الفقر: حالة العراق، (بغداد: ١٩٩٩). بيت الحكمة عدة صفحات.

إن السؤالين السابقين يمثلان المدخل الضروري للبحث، حيث تشكل الإجابة عنهما مرجعية نظرية، يمكن أن تقودنا للإجابة على الأسئلة التي سوف تلي ذلك وهي:

ثالثاً: إلى أي حد تنطبق المعايير الإجرائية Operational Norms لمفهوم الفقر البشري HPI_1، على الأُسر Families التي تعيلها نساء.

رابعاً: هل هناك معايير أو مواصفات أخرى يمكن إضافتها، مثل عدد: أفراد الأُسرة، المستوى التعليمي للأم، أو (للمرأة)، العمر، والسكن والدخل وغيرها.

خامساً: هل يمكن أن نستنتج خطوطاً أساسية لسياسة اجتماعية فاعلة نحو هذه الشريحة من المواطنين.

إن تلك الأسئلة العامة وما يتصل بها من أسئلة فرعية تشكل المحاور الأساسية لهذا البحث.

ثانياً: أهداف البحث

إن لكل بحث جاد أهدافه، ويمكن تقويم أهمية تلك الأهداف من خلال أهمية المشكلة التي يسعى الباحث للإجابة على الأسئلة المتعلقة بها. ولا شك أن مَن يراجع ويستذكر الأوضاع الاجتماعية لمعظم العراقيين خلال السنوات الماضية، وخصوصاً بعد فرض العقوبات الاقتصادية الدولية(*) سيجد أن تدهوراً اقتصاديا واجتماعيا وتربوياً هائلاً، قد حدث مما أدى بدوره إلى مصادر مضاعفة لتوليد الفقر عما كان سائداً قبل الحرب عام ١٩٩١. وفي مقدمة ذلك تأثيرات التضخم الناجمة عن تلك الأوضاع والتي دفعت إلى تزايد حدة سوء توزيع الدخل والثروة. كما برز عامل آخر مساعد لنشوء الفقر وهو تأثير حجم الأسرة ومعدلات الإعالة ولعلنا لا ننسى حقيقة أن الحروب والنزاعات وتيارات الهجرة خارج القطر. أدت إلى اتساع ظاهرة تأنيث الفقر من خلال ازدياد عبء الإعالة على المرأة بعد غياب زوجها، غياباً أبدياً أو طويلاً. فقد اضطرت المرأة إلى أن تتحمل مسؤولية قيادة الأسرة بما في ذلك توفير الدخل لها.

لقد كان للحصار آثاراً ضارة في مجمل حياة المجتمع. ومنها الإثارة التي أحدثها على مستوى سوق العمل، وبالتالي في دخل المرأة وبما أدى إلى زيادة معدلات الفقر وإستمراريته بين النساء خصوصاً بعد أن ترك آلاف العاملين – من الجنسيين– وظائفهم في مؤسسات الدولة ودوائرها

(*) بموجب القرار ٦١٦ الصادر في ٦-٨-١٩٩٠. وبموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة. وقد كانت تلك العقوبات، كلية وشاملة بأستثناء بعض التجهيزات المخصصة حصراً للأغراض الانسانية. وطبقاً للقرار ٦٧٨ أجاز مجلس الامن، استعمال القوة مع استمرار العقوبات.

بسبب انخفاض المرتبات المعاشية. كما ان خفض الإنفاق العام أدى إلى الإخلال بشروط تمكين المرأة من خلال الإخلال بمستوى تعليمها وأستخدامها، مما أنعكس على ضآلة الدخل وعلى قدرة الأسرة في توفير مستلزمات الحياة الضرورية في مجال التعليم والصحة وغيرها. لقد كتب عن الفقر في العراق أطاريح ومؤلفات وبحوث عديدة يمكن الاطلاع على بعضها في قائمة مصادر هذا البحث. ومع أن بعضها تناول أوضاع المرأة العراقية ومعاناتها بسبب طول فترة الحصار وشدته فإن أية دراسة موسعة استهدفت الفقر البشري لدى النساء عموماً والمعيلات لأسرهن خصوصاً لم تجري في العراق على أساس استخدام المعايير التي أوردتها تقارير التنمية البشرية. وبالتالي فإن أهداف هذا البحث تتلخص بالآتي:

١- التعرف على مفهوم الفقر البشري، ومدى اختلافه عن المفاهيم الأخرى للفقر كالفقر المدقع أو الفقر (المطلق) وغيرهما. إن هذا الهدف مهم بحد ذاته لأنه يفتح لنا نافذة واسعة على الأدبيات (الدولية – التنموية).

٢- التعرف على مدى انطباق معايير الفقر البشري، HPI_1 على فئة أو شريحة معينة من النساء، وهي فئة النساء اللواتي وقعت على كاهلهن مسؤولية إعالة أُسرهن. إن هذا الهدف ضروري للتعرف على مدى معاناة هذه الشريحة وظروف حياتها.

٣- التعرف على مدى كفاءة السياسات الاجتماعية، وبرامج العمل الاجتماعي التي استهدفت توفير العون والخدمة لهذه الشريحة.

٤- العمل على اقتراح تعديلات ملائمة في السياسة الحالية خصوصاً وأن المجتمع العراقي يواجه متغيرات معقدة لعل أبرزها فيما يتعلق بموضوعنا، إن الاقتصاد العراقي سوف يحتاج إلى فترة قد لا تكون قصيرة لكي يتحرر من مظاهر الانكماش، ويتحرر من ضغوط الدّين الخارجي والآثار التي نجمت عن دمار البنية التحتية. كذلك فإن التوجه نحو اقتصاد السوق، سيعني تراجع دور الدولة مما يعني أيضا تراجع الإنفاق على مجالات مهمة كالتربية والتعليم والصحة وغيرها من خلال ما يسمى بإعادة الهيئة والخصخصة مع ملاحظة أن معدل البطالة في العراق- حتى طبقاً للإحصاءات الرسمية يعد عالياً (يناهز ٢٨٪ من قوة العمل)[١] كما أن فرص العمل المتاحة ما زالت محددة إلى حد كبير، مما اقتضى تنظيم

(١) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٣ (مايس ٢٠٠٤)، ص٨ وما بعدها.

مؤتمر دولي من قبل منظمة العمل الدولية، مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة في عمان أواخر عام ٢٠٠٤م.[١]

٥-وأخيرا توفير مادة علمية موضوعية من خلال بحث ميداني، يمكن أن يسهم في التواصل إلى تعريف وطني للفقر ما زلنا نفتقر إليه.

٦-إن دراستنا هذه تنسجم في الواقع مع الاهتمام الدولي المتعاظم بالعلاقة ما بين الفقر وسوق العمل، وخصوصاً العمل الهامشي Marginal، والذي يشهد إبراز للسمات الخاصة بالنساء الفقيرات والأسرة التي ترأسها نساء بالمقارنة مع غيرها من الأُسر.[٢]

ثالثاً: أهمية البحث:

يمكن القول أن المجتمع العراقي قد شهد خلال العقود الأخيرة جملة من المفارقات الملفتة للنظر. فهو قد حقق خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين نتائج تنموية مهمة. فعلى سبيل المثال شهد المجال الاجتماعي تطوراً نسبة نمو مقدارها (٥,٨٪) سنوياً (في مجالات التعليم والصحة بصورة أساسية) وحين تزايد نصيب الخدمات الاجتماعية من الناتج المحلي من (٦٩٠) مليون دينار سنة ١٩٧٦م إلى (١٠٠٠) مليون دينار عام ١٩٨٠، أي بمعدل سنوي بلغ (١٠,٤٪) كما أن الاستهلاك الخاص قد تنامى بمعدل سنوي يبلغ (١٨,١)[٣] غير أن هذه النتائج التنموية تراجعت واندثرت مع استمرار الحرب العراقية- الإيرانية لثماني سنوات طويلة. ولم تعد منجزات مثل مجانية التعليم، وإلزامية التعليم، ومحو الأمية الوظيفي، ومجانية الخدمات الصحية. وكفاءة البنى التحتية تؤدي إلى نتائج تذكر وخصوصاً بعد حرب الخليج الثانية، وفرض العقوبات الدولية. في الوقت نفسه كانت المرأة العراقية قد بدأت بتحقيق منجزات مهمة وخصوصاً في مجالات التعليم والعمل. كما انخفضت معدلات وفيات الأمهات والأطفال. وكانت المرأة تعمل لكي تحقق تصوراً ايجابياً عن ذاتها، وعلى نمو يسمح بإعادة توزيع العمل الاجتماعي داخل الأسرة وخارجها. غير أن نمط توزيع الدخل وبهيكله غير التقليدي خلال سنوات الحصار، أدى إلى أعادة ترتب الاولويات الخاصة بدوافع المرأة للعمل مقارنة بعقدي السبعينيات والثمانينيات. فقد

---

(١) راجع الاعلان الختامي- وخطة العمل التي اصدرها المؤتمر الدولي للتشغيل في العراق (عمان- ١٢/١٣ ديسمبر/كانون الاول ٢٠٠٤).

(٢) المعهد الدولي لدراسات العمل، نهج جديد لتحليل الفقر وللسياسة المتعلقة به (ج٢)- تخفيض الفقر عبر سياسات سوق العمل ٢٠٠٠، ص٧.

(٣) المهاجر، الفقر في العراق (الاسكوا) ١٩٩٣، ص٥.

أصبح تحقيق دخل يسهم في إشباع حاجات الأسرة مقدماً على تحقيق حاجاتها الشخصية، المادية والمعنوية، إذ شكلت الحاجة إلى المشاركة في ميزانية الأسرة و إلى الحاجة إلى إعالتها (٨٩٪) من الأوزان النسبية، للعوامل المادية كأهم دافع للعمل، وهذه النسبة، تعكس ضعف العوامل غير المادية في تقدير قيمة العمل مثل تحقيق الذات (٤,٧٪) أو شغل أوقات الفراغ (٩٪) كما تعكس ضعف استقلال المرأة الاقتصادي[١] إذ لا يمثل دافع الحصول على دخل خاص سوى (٥,٤٪).

إن أهمية البحث هذه مصدرها أهمية ما يمثله المجتمع العراقي من تجربة على صعيد ما تحقق من انجازات تنموية في السبعينيات من جهة وعلى صعيد ما شهدته تلك الانجازات من تراجع خطير، كانت المرأة احد ضحاياه. لأن القوانين والإجراءات والأنظمة التي اتخذت من اجل تمكين المرأة (والذي يشكل أحد الإجراءات الإستراتيجية للتنمية البشرية فالتمكين يعني أن تتوفر للمرأة قدرات مهنية وفنية وتعليمية وثقافية، وأن توفر لها في الوقت نفسه فرص استثمار تلك القدرات على أساس أن التنمية ينبغي أن تكون من صنع البشر، وليس من اجلهم فقط وهو ما يحتم مشاركتهم مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم،[٢] سرعان ما تراجع تأثيرها. إن التنمية البشرية هي عملية توسيع لخيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي الذي يستخدم بأكثر درجة ممكنة من العدالة لتلبية حاجات، الأجيال الحالية، بدون تعريض حاجات الأجيال المستقبلية للخطر[٣] غير أن نسبة عالية من النساء العراقيات، وبسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية توجهن إلى سوق العمل الهامشي، ذلك أن النساء كن أول ضحايا خفض الانفاق الحكومي. حيث ضاقت فرص التعليم أمامهن وتراجعت قدراتهن التنافسية في سوق العمل وارتفعت معدلات بطالتهن– مما جعلهن أكثر اعتماداً على نظم المساعدات. وتدهورت أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية لقد لجأت المرأة إلى سوق العمل الهامشي Marginal أو غير الرسمي لمواجهة العزل المهني والبطالة وحاجة الأسرة إلى مصدر أضافي للدخل.[٤] إن جانباً من أهمية هذا البحث تتلخص في أن واقع النساء المعيلات لأسرهن تكمن في إظهار مدى تأثير الحروب والعقوبات الاقتصادية على فلسفة النوع الاجتماعي (Gendeer) من

(١) المصدر السابق، ص١٥.

(٢) اليونيفيم، التنمية والنوع الاجتماعي، الوحدة الثالثة (صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة– مكتب غرب آسيا– ٢٠٠٠)، ص٣.

(٣) د. صلاح عبد الحسن، الإطار المفاهيمي المستخدم في قياس عمليات التنمية البشرية المستدامة وتحديد مستوياتها. بحث في بيت الحكمة، دراسات في التنمية البشرية المستدامة بغداد، ٢٠٠٠ ص٨٠.

(٤) عماد عبد اللطيف سالم– الاثار المترتبة على التغير في نمط توزيع الدخل في العراق– دراسة بالالة الكاتبة ص٩.

حيث وضوح تطبيقاتها ومن حيث علاقتها بالتنمية البشرية، ثمة جانب آخر لأهمية هذا البحث يتلخص في مدى استجابة نظام الرعاية الاجتماعية في العراق للأزمة المركبة والمعقدة التي نجمت عن الحروب والعقوبات، وانهيار مؤسسات الدولة. وبالتالي مدى العبء الذي تحملته المرأة بسبب ثقل الإعالة وقيادة الأسرة فمن المعلوم وكما سنبين أن الدولة حاولت أن تواجه ظاهرة الفقر الأسري (Family Poverty) من خلال قانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠.

إلا أن ذلك القانون سرعان ما تحول إلى برنامج للعون المادي وفقد أبعاده التنموية، ممثلة، في التمكين والتشغيل وتوفير الفرص للعمل.

إن للأوضاع الحالية للنساء المعيلات القائدات لأسرهن لا تنفصل عن أوضاع سابقة على انهيار النظام في نيسان ٢٠٠٣ م، غير أن الأوضاع الحالية تعكس تدهوراً اكبر في اعتقادنا بسبب ما نجم عن الحرب من آثار معروفة (دمار البنى التحتية – نقص فرص التشغيل – نقص فرص التمكين الأعداد الكبيرة من الوفيات وغيرها). ولذلك فإن أهمية البحث تتلخص في توفير رؤية مفيدة انشأ الله عما تعانيه النساء القائدات والمعيلات لأسرهن فضلاً عما تقدم نعتقد– ونأمل أن يكون اعتقادنا صائباً – أن هذا البحث يمثل مقاربة سوسيولوجية لمفهوم الفقر البشري لكنه في الوقت نفسه لن يكون بعيداً عن المضامين الاقتصادية لمفهوم التنمية البشرية المستدامة. فلم نجد في قسم الاجتماع العريق مَنْ كتب عن الفقر عموماً والفقر البشري خصوصاً من زاوية سوسيولوجية. وقد يرجع ذلك إلى صعوبة حصول الباحث على بيانات عن الفقر بسبب الحجر على تلك البيانات في الماضي، فضلاً عن أن الإحصاءات الرسمية الأساسية لم تكن موجودة أصلاً[*] ولعل ذلك هو الذي حال دون تحديد مفهوم وطني للفقر يمكن اعتماده في الدراسات المختلفة كأساس للمقارنة بين المجتمع العراقي وغيره. أو بين قطاعات المجتمع العراقي[**].

إن من المهم في رأينا أن يكون هذا البحث مقدمة أو خطوة على طريق يرتاده باحثون آخرون من أساتذتنا وزملائنا ممن تعنيهم قضايا التنمية البشرية في زمن يعلو فيه صوت العولمة (Globalization) ويزداد آلاف من الناس فقراً في شتى أنحاء العالم. وخصوصاً النساء والأطفال، ويتعاظم عبء الإعالة على المرأة في دول الجنوب مع معدل عالٍ للولادات وغياب

(*) على سبيل المثال، فإن آخر مسح لميزانية الاسرة في العراق أجريت من قبل الجهاز المركزي للأحصاء عام ١٩٩٣.

(**) يمكن أن نشير هنا الى أن النظام السابق كان يرفض الاعتراف بوجود ظاهرة الفقر في العراق علناً، مبرراً ذلك بإن مثل هذا الاعتراف قد يستغل من قبل المناوئين للنظام. ولذلك لم تتوفر بيانات واضحة ومحددة عن الفقر في العراق آنذاك.

للرجال بسبب النزاعات بل وبسبب اضطرار النساء للعمل في مهن شاقه لا تتوفر لهن فيها ضمانات صحية واجتماعية كافية.

رابعاً: صعوبات البحث

مع إننا ندرس عينة من النساء المعيلات – القائدات لأسرهن في سياقات الوضع الحالي الذي نجم عن الاحتلال ودمار مؤسسات الدولة والبنى التحتية– ومع أن عملية إعادة الأعمار ستبدأ فإن هذا البحث لن يستطيع أن يشخص الآثار الناجمة عن (ما قبل) و (ما بعد) الحرب الأخيرة. غير إننا نستطيع القول بلا تردد أن الأوضاع الحالية لها جذور تمتد في الماضي– وخصوصاً في السنوات التي تلت الحصار وحرب عام ١٩٩١. غير أن التدهور كان تراكمياً، وبالتالي يصعب على الباحث أن يحدد متى ظهرت هذه الصفة من صفات الفقر البشري.

كذلك فقد كان صعباً على الباحث أن يحدد بدقة مَنْ هي المرأة المعيلة لأسرتها، خصوصاً حين تكون المرأة واحدة من عدة معيلين للأسرة.

كما واجه الباحث صعوبة في تحديد مفهوم الإعالة. وازدحمت أسئلة معينة أمامه، منها هل أن المرأة التي تحصل على راتب الرعاية الاجتماعية، تعد معيلة للأسرة، وعلى نحو يتطابق مع المرأة التي تمارس عملاً معيناً. وأخيرا فإن الدمار الذي لحق بمؤسسات الدولة، لحق بالكثير من مصادر البيانات وخصوصاً تلك التي تمكن ان تستمد من دراسات أو إحصاءات غير منشورة، أو منشورة بشكل تقارير.

ومع هذا النقص في البيانات، أو صعوبة الحصول عليها فإن الباحث واصل جهده بناءً على اعتقاده الجازم بان البحث العلمي مهما كانت صعوباته، وضيق نطاقه بشرياً وجغرافياً، يستطيع أن يوفر تصورات موضوعية ومفيدة عن الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

المبحث الثاني:

الإطار المنهجي

أولاً: منهج البحث ونوعه

يبدو أن كلمة منهج Method عصية على التفكير إلى حد كبير تقول مادلين غراويتز: لا نستطيع إلا أن ندهش في الفوضى التي لا حدود لها في هذا الميدان. ونشير إلى أن الأمريكيين يستخدمون مصطلح أساليب في المكان الذي نستعمل فيه كلمة مناهج[١] وفيما يرى بعض علماء المناهج وكتابها أن الوصف منهج قائم بذاته[٢]. فإن آخرين يرون أن الوصف مجرد نوع للدراسة وليس منهجاً.[٣]

لقد استخدمنا في هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي ومسوغنا في ذلك أن أقدم تعريفات المسح: هو انه دراسة تستهدف اكتشاف الحقائق التي تتصل أساسا بحالة الفقر التي تعيشها الطبقة العاملة وبطبيعة المجتمع والمشكلات التي يعاني منها. واليوم بعد المسح طريقه أو أسلوباً من أساليب البحث الاجتماعي يتم فيه تطبيق خطوات المنهج العلمي تطبيقاً عملياً على دراسة ظاهرة أو مشكلة اجتماعية، أو أوضاع اجتماعية معينة سائدة في منطقة جغرافية بحيث نحصل على كافة المعلومات التي تصور مختلف جوانب الظاهرة المدروسة، وبعد تطبيق وتحليل البيانات يمكن الإفادة منها في الأغراض العملية.

وطبقاً " لبولين يونج" فإن المسوح الاجتماعية تقوم على أسس معينة نجد أن بحثنا الحالي يستند إلى معظمها، ومن هذه الأسس نذكر الآتي:

أ- أن المسح هو دراسة لأوضاع المرأة.
ب- إن تلك الأوضاع ذات طبيعة مرضية.
جـ- إن المسوح تتناول ظواهر لها مجال جغرافي أو إقليمي.

---

(١) مادلين غراوتيز: مناهج العلوم الاجتماعي (الكتاب الثاني). ترجمة د. سالم عمار، دمشق، المؤسسة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٢، ص٩.

(2) Seltize Claire Others, Research Method In social Relations (N-Ys Holt-Rinehart- 1976), p.89.

(٣) راجع مثلاً: د. عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي (القاهرة، مكتبة وهبة ١٩٨٢)، ص٨٥.

د- إن تلك الظواهر دلالة اجتماعية أو نتائج ملموسة تستدعي بحثها والتعريف على أسبابها وارتباطاتها المختلفة.

هـ- معظم الظواهر التي تدرسها المسوح هي ظواهر قابلة للقياس والمعالجة الكمية والمقارنة.

و- تهتم المسوح بوضع برامج بنائية للإصلاح والتطوير الاجتماعي.[١]

إن هذه المؤشرات تعني فيما تعنيه أن هذا المنهج هو الأكثر كفاءة في توفير بيانات كمية عن بعض الظواهر والمشكلات مثل الجريمة والفقر والمرض وذلك حتى يمكن تحديد الأحوال التي تحتاج إلى أصلاح[٢] والواقع أن بحثنا الحالي لا يقف عند حد جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها.

بل يتعدى ذلك إلى محاولة الوصول على توصيات محددة تدعم وتعزز برامج العمل والرعاية الاجتماعية التي تستهدف الشريحة التي تناولتها بالبحث على أمل التخفيف من معاناتها.

أما من حيث نوع البحث، فهو بحث وصفي Descriptive يستهدف كغيره من البحوث الوصفية- تقرير خصائص ظاهرة معينة، أو موقف تغلب عليه صفة التحديد ويعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها. ولعل من أهم أمثلة البحوث الوصفية، التعدادات السكانية وحصر الإنتاج الصناعي وبحوث ميزانية الأسرة. ويطلق البعض على الدراسات الوصفية، أسم دراسة المكانات والمراكز (Status-Studies) نظراً لأنها تعني بوصف الأوضاع والمكانات القائمة في المجتمع في فترة معينة، ويلاحظ أن الدراسات الوصفية تعني بحصر العوامل المختلفة، المؤثرة في الظاهرة وقد تتضمن فروضاً مبدئية تربط بين متغيرين أو أكثر إلا أنها ليست فروضاً مسببة[٣].

إن الاعتقاد في المعنى بين البحث الوصفي والمسح يفسر لنا ارتباط البحوث الوصفية واعتمادها على المسح كطريقة للتوصل إلى البيانات الدقيقة حول جمهور السكان الذين يدور حولهم البحث[٤].

---

(١) د. محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية ١٩٨٣)، ص٣٧٧.

(٢) نفس المصدر، ص٧٨.

(٣) د. عبد الباسط محمد حسن، مصدر سابق، ص١٩٨؛ كذلك راجع : .Seltize, c, op. cit, pp. 101-109.

(١) د. علي عبد الرزاق حلبي، تصميم البحث الاجتماعي، الاسس والاستراتيجيات (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٦)، ص١٤.

وهكذا فإن اختيارنا لمنهج المسح الاجتماعي انسجم تماماً مع النوع الذي اخترناه لبحثنا، فنحن نقوم بمسح ظاهرة الفقر بين شريحة معينة من السكان على نمو وصفي في إطار زمني محدد مستهدفين الوصول إلى نتائج وتوصيات عملية.

ثانياً: مجالات البحث

لقد تضمن البحث ثلاثة مجالات هي:

١-المجال البشري: إن المجال البشري لهذه الدراسة يشمل عينة من الأُسر التي تقودها نساء في مدينة بغداد.

٢-المجال المكاني: تم تحديد دائرة الرعاية الاجتماعية[١] للحصول على قوائم الأسماء للأسر التي تقودها نساء في مدينة بغداد وفق التقسيم الإداري للمدينة وهي جانبي الكرخ والرصافة.

٣-المجال الزماني: حددت المدة المحصورة من ٢٠٠٥/٦/١ ولغاية ٢٠٠٥/٨/٣٠، مجالاً زمنياً للبحث حيث تَّم جمع البيانات من الأُسر التي تقودها نساء في كل من جانبي الكرخ والرصافة.

ثالثاً: أدوات البحث:

الاستمارة البيانية: **Questionnaire**

وهي الوسيلة العملية التي تساعد الباحث على جمع الحقائق والمعلومات من المبحوث خلال عملية القابلة، وهي التي تلزمه بالتقيد بموضوع البحث المزمع إجراءه، وعدم الخروج عن أطره العريضة ومضامينه التفصيلية ومساراته النظرية التطبيقية[٢]. حيث ينقسم الموضوع أو الظاهرة أو المشكلة المدروسة، إلى موضوعات وظواهر ومشكلات فرعية وكل مشكلة فرعية إلى عدة نقاط. وبذلك يضمن الباحث معالجة جميع المسائل المتصلة بالبحث. وتأسيساً على ذلك، فإن عدد الأسئلة المطروحة في الاستمارة غير محدد بالبحث. فالذي يحدده هو موضوع البحث ومدى

---

(٢) حصلت الموافقة على الحصول على قوائم أسماء الأسر التي تقودها نساء من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية /دائرة الرعاية الاجتماعية وفق الأمر المرقم (١١٧٧) والمؤرخ (٢٠٠٥/٣/٧) بالموافقة على مقابلة ربات هذه الأُسر؛ انظر كذلك الملحق في آخر الأطروحة.

(1) Moser, C. A. & Kalton, Survey method in social Investigations (London: Heinemann Educational Books, 1975), p.276.

تغطية هذه الأسئلة للجوانب المختلفة التي يتوزع عليها الموضوع. ويقسم الباحث الاجتماعي عادة أسئلته إلى صنفين متميزين: "اسئلة مفتوحة" و "أسئلة مغلقة".

الأسئلة المفتوحة هي التي تسمح للمبحوث بإدلاء جواب طويل ومعلل، غير محدد. أما الأسئلة المغلقة فهي التي تحدد إجابة المبحوث بـ(نعم) أو (لا) دون إطالة في الشرح أو التعليل[١]. ولمصطلح الاستبيان مرادفات عدة في اللغة العربية، كالاستفتاء والاستقصاء، وهي جميعاً وسيلة واحدة لجمع البيانات، وهي توزع بطريقتين: فأما أن ترسل بالبريد إلى مجموعة من المبحوثين، أو تنشر على الصحف والمجلات أو الإذاعة والتلفزيون، للإجابة عليها ثم إعادتها إلى الباحث بواسطة البريد أيضاً، ويسمى هذا النوع من الاستبيان " بالاستبيان البريدي".

أما النوع الآخر من الاستبيان فهو الذي يسلمه الباحث إلى المبحوث أما باليد أو يقوم بإجراء مقابلة معه عن طريقها.

فيسمى "بالاستبيان غير البريدي"، وفي كلا النوعين فإن المبحوث هو الذي يتولى بنفسه الإجابة عن الأسئلة دون تدخل من جانب الباحث.

وفي الدراسات الاجتماعية غالباً ما يجد الباحث نفسه مضطراً لاستخدام الاستبار (المقابلة) في جمع بيانات الاستمارة الاستبيانية ولا سيما حينما تكون غالبية المبحوثين أميين أو من ذوي الثقافة المحدودة، ويكون هذا الاستخدام أيضا "أداة أساسية للتفاعل الاجتماعي"، ولها أهمية كبيرة في جمع البيانات.[٢] فمن خلالها يتفحص الباحث أغوار المبحوثين لكي يتعرف على الجوانب المتعددة للظاهرة موضوع البحث.[٣]

ولقد استخدم الباحث استمارة مقابلة لدراسة مظاهر الفقر البشري لدى الأُسر التي تقودها نساء، وقد تضمنت الاستمارة عدة حقول تناولت البيانات الأولية لهذه الأُسر وظروفها التعليمية والصحية والمهنية إلى جانب مؤشرات أخرى لم يتناولها تقرير التنمية البشرية عن الفقر البشري. ولأجل أن تكون استمارة الاستبيان صالحة للتطبيق، ينبغي إجراء العمليات الإحصائية عليها، للتأكد من مصداقيتها، وثباتها: وفيما يأتي توضيح لذلك:-

رابعاً: مصداقية المقياس أو الاستمارة الاستبيانية:

---

(٢) د. عبد الوهاب ابراهيم، اسس البحث الاجتماعي، ط١ (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق ١٩٨٥)، ص٧٨؛ كذلك راجع: د. ناهدة عبد الكريم حافظ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية (بغداد: مطبعة المعارف ١٩٨١)، ص٥٧.

(3) Cicourel, Aron, Method & Measurement in Sociology (New York: Glencoe, 1964), p. 87.

(4) William Goode, Methods in Social Research, (London: McGraw Hill, 1952), p.189.

يقصد بمصداقية المقياس أو الاستبيان: قابلية الاستمارة الاستبيانية على قياس ما يريد الباحث دراسته: ويجري اختبار مصداقية المقياس من خلال عرض الاستمارة الاستبيانية على مجموعة من الخبراء، حيث تعطى درجة لكل سؤال، أما السؤال الذي لا يوافق عليه فلا تعطى له درجة. بعدها يقوم الباحث باستخراج معدل النسب المئوية التي أعطاها الخبراء، فإذا حصل المقياس على نسبة (٧٠٪) فصاعداً، فإن المقياس يتسم بالمصداقية. أما إذا كانت النسبة أقل فإن على الباحث الرجوع إلى الخبراء والتحاور معهم بشأن تعديل المقياس.(١)

وقد عرضت الاستمارة الاستبيانية على الخبراء، وقد حصل المقياس على نسبة (٩٥,٢٪)، لذا فإن الاستمارة تتسم بالمصداقية وقد تَّم حساب نسبة المقياس حسب الدرجات التي حصل عليها.

هذا وقد قام الباحث بعد الانتهاء من أعداد الاستمارة الاستبيانية بتجربتها Pre-test، على (٢٠) أسرة تَّم اختيارها بشكل غير مقصود، وبدون معرفة مسبقة من المشمولات براتب الرعاية الاجتماعية، وللتأكد من صدق الاستمارة قام الباحث بالإجراءات الآتية:

١-عرض الاستمارة على مجموعة من الأساتذة الأفاضل(*).

٢-قام بعملية تجريب مسبق للاستمارة.

هذا وقد قام الباحث بإدخال تعديلات على الاستمارة في ضوء ملاحظات الخبراء.(**)

١. ثبات الاستمارة (المقياس)

أما بالنسبة لثبات الاستمارة الاستبيانية، فقد استخدم الباحث طريقة أعادة الاختبار، حيث تمت مقابلة (٢٠) امرأة تمثل (٢٠) أسرة تقودها، (للمرة الأولى)، وأعطيت لكل منهن رمزاً، أو رقماً (من ١-٢٠)، ثم أعيدت المقابلة معهن بعد أسبوعين بهدف الإجابات التي أدلت بها كل مبحوثة. وقام الباحث بحساب معامل الارتباط طبقاً لقانون "برسون K. Pearson"، الذي اظهر ترابطاً ايجابياً عالياً بلغ نحو (+٠,٩٣).(*)

---

(١) د. عبد الوهاب ابراهيم، اسس البحث الاجتماعي، ط١ (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق ١٩٨٥)، ص٨٩.

(*) الخبراء هم الاساتذة الافاضل:

د. احسان محمد الحسن، د. عبد المنعم الحسني، د. عبد اللطيف العاني، د. علاء الدين البياتي، د. كريم محمد حمزة، د. صبيح شهاب حمد، د. طالب مهدي عبود، د. مازن بشير، د. نبيل نعمان، د. لاهاي عبد الحسين.

(**) يرجى مراجعة تفاصيل الاستمارة في ملحق الدراسة رقم (١).

(*)انظر الملحق رقم (٢) في ملحق الدراسة.

خامساً: العينة Sample

يمكن القول إن العينة هي عبارة عن مجموعة جزئية من المفردات الداخلة في تركيب المجتمع، يجري عليها البحث. والعينة الإحصائية هي تلك التي تختار بشكل يجعلها ممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلاً صحيحاً،[١] حيث يستطيع الباحث أن يستخلص من دراسة العينة نتائج تصلح للتعبير عن المجتمع بأكمله. ويجب أن يكون حجمها مناسباً، بحيث تتوفر فيها صفة تمثيل البحث بدرجة مقبولة أو معقولة من الدقة.[٢] وينبغي أن تستند العينة على عمليات الإحصاء بحيث يتلائم حجمها مع حجم مجتمع البحث، ففي بعض الأبحاث يمكن الاكتفاء بعينة تبلغ الـ(٥٪)، من مجموع العناصر المدروسة، علماً أن يوزع هذا العدد على مجمل العناصر الداخلة في البحث، وفي أبحاث أخرى حيث تكون خصائص عناصر الموضوع متنافرة. فيفضل أن تكون نسبة الحجم لعينة الدراسة بالنسبة إلى المجتمع المبحوث (١٠٪)، كما إن هناك بحوثاً تعتمد على المسح الشامل فتعتمد على مجتمع البحث بنسبة (١٠٠٪) أي من حجم مجتمع البحث.[٣]

وقد يواجه الباحث صعوبات في بحوث المسح الشامل، فضلاً عن التكلفة الباهضة، والوقت والجهد والأموال، ويقابل هذه الصعوبات ما تمتاز به طريقة العينة المسحوبة من مجتمع البحث، من سهولة واقتصاد في الوقت والجهد وتوفر الأموال بالإضافة إلى ما يحصل عليه الباحث من نتائج دقيقة أكثر وممثلة. بحيث يمكن تعميمها على مجتمع البحث بعد تحديد الخطأ المعياري للعينة، وتحديد مستويات الثقة ودرجات الدلالة التي يتعامل معها الباحث.[٤]

ومن المعروف أن تحديد العينة يحتاج إلى التذكير بنقاط عديدة تتعلق بوحدتها وحجمها ونوعها ووحدتها والمنطقة أو المناطق الجغرافية التي يُنتقى منها.

ولا شك فإن من المستحيل في موضوع مثل هذا الموضوع يمكن حصر عدد النساء المسؤولات عن إعالة أسرهن على امتداد محافظات العراق في ريفه وحضره، وفي قُراه، ومدنه. ذلك أن مثل هذا الحصر يتطلب وقتاً طويلاً وإمكانات فنية ومالية لا قِبل لأي باحث فرد بها. ولهذا السبب فضلتُ أن أدرس عينة Sample من الأُسر المشمولة براتب رعاية الأسرة / للأسر

---

(١) د. إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي (بيروت: دار الطليعة ١٩٨٦)، ص١٧٥.

(٢) د. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (بيروت: مكتبة لبنان)، ص٣٦٤.

(3) Selltiz Claire, et al, Research Methods in Social Relations (New York: Methen And Co, 1959), p.65.

(1) Hubert Blalock, M, Social Statistics, (New York: McGraw- Hill Book 1, 1972), p.412.

التي تقودها نساء في كل من الكرخ والرصافة ببغداد. وقد وجدتُ أن مجموع الأُسر المسجلة والمتقدمة للحصول على الراتب يبلغ (١٤٠,٠٠٠) مئة واربعون ألف أسرة، موزعة على جانبي مدينة بغداد (الكرخ- الرصافة).

هذا وقد قمتُ بسحب عينة قوامها (١٠٪) من المجموع المذكور بما يساوي (١٤٠) مائة وأربعون أسرة من التي تقودها نساء، من الكرخ، ومثلها من الرصافة ليصبح مجموع العينة المسحوبة للدراسة (٢٨٠) أسرة تقودها نساء (الكرخ والرصافة). علماً بأنني قد أضفتُ لهذا العدد (٢٠) أسرة من التي تقودها نساء، كانت بمثابة عينة اختباريه- لتجريب الاستمارة الاستبيانية وللتأكد من صلاحيتها، وبذلك أصبح حجم العينة المدروسة (٣٠٠) أسرة تقودها نساء، سحبت بطريقة العينة العشوائية المنتظمة وهي من أنواع العينات الاحتمالية الممثلة لمجتمع البحث الأصلي أو المدروس.

وبناءً على ما تقدم يمكن إيجاز خطوات سحب العينة بما يلي:

١- تحديد عدد المشمولات بقانون رعاية الأسرة في كل من الكرخ والرصافة في مدينة بغداد.

٢- تحديد عدد المتقدمات بطلب الشمول وقد كان عدد النساء في الفئتين (٢٨٠) امرأة أي (٢٨٠ أسرة تقودها نساء).

٣- أضفتُ لذلك العدد (٢٠) أسرة من اللاتي تقودها نساء. كان الباحث قد درسها في إطار مرحلة التجريب المسبق للاستمارة (Pre-test)، وبذلك أصبح العدد الكلي لمفردات العينة (٣٠٠) أسرة تقودها نساء.

سادساً: الطرق الإحصائية المستخدمة في البحث:

لغرض تحليل وتفسير البيانات التي تَّم الحصول عليها من عينة البحث تحليلاً وتفسيراً يضفي إلى نتائج علمية من خلال التحليل الكمي للبيانات استخدمت في هذه الدراسة وسائل إحصائية عديدة، وهي:

١- النسب المئوية ٪ **(*Percentage*)**

تعتبر النسب المئوية طريقة من طرق التحليل الإحصائي، وذلك عن طريق إيجاد الفرق بين النسبتين، فإذا كان الفرق بين النسبتين اقل من (١٠٪)، فإن ذلك يعني أن الترابط ضعيف

بين المتغيرين. وإذا كان الفرق بين النسبتين من (١٠-٢٠)٪، فإن ذلك معناه أن الترابط معتدل، وإذا كان الفرق أكثر من (٢٠٪)، فمعنى ذلك أن الترابط بين المتغيرين قوي.[١]

٢- الوسط الحسابي ***Arithmetic Mean***

أنه أكثر مقاييس النزعة المركزية شيوعاً، وهو المقياس التوضيحي الذي يبال الكثيرين عندما يتكلمون عن المعدل (Average)[٢] وقد أستخدم الباحث القانون الآتي لحساب الوسط الحسابي:

$$س = \frac{مجـ\ س \times ك}{مجـ\ ك}$$

حيث أن

س= الوسط الحسابي.

س= كل قيمة من القيم.

ك= تكرار القيمة

مجـ س× ك= مجموع القيم × تكراراتها.

مجـ ك= مجموع التكرارات.

٣- الانحراف المعياري ***The Standard Deviation***

وهو احد مقاييس التشتت Measures، ويعرّف الانحراف المعياري[٣]، بالجذر التربيعي لمربع الانحرافات عن الوسط الحسابي للقيم المشاهدة وصيغته الرياضية:

$$S = \sqrt{\frac{\sum (x - x)^2}{N}}$$

٤- اختبار كا٢

(١) د. إحسان محمد الحسن، وعبد الحسين زيني، الإحصاء الاجتماعي (بيروت: دار الطليعة ١٩٨٦)، ص١٨٧.

(٢) واين دانيال، الإحصاء الحيوي، ترجمة د. زياد رشاد عبد الله (الموصل: مطبعة جامعة الموصل ١٩٨١)، ص١٨٥.

(١) د. إحسان محمد الحسن، ود. عبد الحسين زيني، الإحصاء الاجتماعي، مصدر سابق، ص٥٦.

كا٢ مقياس إحصائي يرمز له بالحرف اليوناني(X^2) ويقرأ (كاي سكوير – chi-square). وأول مَنْ أوجده العالم "كارل بيرسون Karl Person"، سنة ١٩٠٠م، واتسع استخدامه فيما بعد حتى أصبح واحداً من الأساليب المعتمدة في التحليل الإحصائي. والفكرة الأساسية لاختبار كا٢، بنيتْ على تعيين الفرق بين القيم المشاهدة الواقعة فعلاً من جهة والقيم المتوقعة من جهة ثانية، واختبار هذا الفرق.(١)

وقبل البدء بتطبيق كا٢، لابد من إدخال البيانات التي تمّ جمعها من أفراد العينة في جداول تتكون من مجموعة من الأعمدة والألواح.

وبعد إدخال البيانات في الجداول يجب استخراج قيمة درجة الحرية، والتي تساعدنا في معرفة درجات الدلالة في جدول الاحتمالية، لكي نقارن نتيجة الاختبار التي حصلنا عليها مع جدول الاحتمالية، وبالتالي نقرر وجود أو عدم وجود أهمية الفرق المعنوي بين البيانات الحقيقية والمتوقعة لعينة واحدة أو لعينتين، ويتم استخراج قيمة درجة الحرية بالاعتماد على المعادلة الآتية:

√‾‾ = (و١-١)(د-١)

حيث أن:

√‾‾ = رمز درجة الحرية.

و= عدد الألواح في الجدول الإحصائي(٢).

د= عدد الأعمدة في الجدول الإحصائي.

(٢) د. إحسان محمد الحسن، الإحصاء الاجتماعي، مصدر سابق، ص١٨٦.

(٣) د. عبد الحميد رشيد الصوفي، اختبار كا٢، ط١ (بيروت: دار النضال ١٩٨٥)، ص٧.

الإطار النظري والمفاهيمي

المبحث الأول:

تناولنا القضايا المرجعية الأساسية التي شكلت الإطار النظري للدراسة. وقد وجدنا من خلال مراجعتنا لأدبيات علم الاجتماع، أن بالامكان أن نشتق هذه القضايا من النظرية البنائية، الوظيفية لتالكوت بارسونز.

المبحث الثاني:

نتناول في هذا المبحث مفهوم الفقر بشكل عام، ومفهوم الفقر البشري على نحو خاص. سنلاحظ أن للفقر مستويات متعددة، كما أن المعايير التي يعتمد عليها في مقياس الفقر، تتباين من كمية الدخل، إلى السعرات الحرارية، وصولاً إلى معايير اجتماعية، قد يصعب قياسها.

أما الفقر البشري: فهو يتركز على معايير قابلة للقياس، وقد اشرنا إليها على نحو واضح ومسهب نسبياً.

المبحث الثالث:

كذلك أشتمل هذا المبحث على عدد من المفاهيم الأساسية للدراسة من الناحيتين التجريدية (النظرية)، الإجرائية (العملية).

المبحث الأول:

جوانب نظرية

أولاً: قضايا مرجعية

إن أدبيات الأمم المتحدة إذ تستعرض مفهوم الفقر أو الحرمان البشري وتضع له مؤشرات قابلة للقياس فإنها في الواقع لا تحدد الإطار النظري الذي تنطلق منه لان ذلك هو مهمة أولئك المنظرين والأكاديميين الذي يقومون ببناء مرجعيات ينطلق منها الباحثون وهم يتعاملون مع ظواهر الميدان المختلفة.

على أننا حاولنا – وبقدر إمكاناتنا – أن نضع لما ذكرناه حول الفقر والأسرة، إطارا نظريا مناسبا يمكن أن يشكل مرجعية مفيدة بدرجة ما اعتماداً على نظرية تالكوت بارسونز حول الفعل الاجتماعي / النظام الاجتماعي.

فالأسرة نظام اجتماعي يتفاعل في إطاره أشخاص يشغلون مكانات مختلفة، ويؤدون طبقا لها أدوارا مختلفة هي الأخرى لكنها متكاملة. في ضوء مجموعات من الرموز التي تؤلف ما اسماه بارسونز، بالنظام الرمزي. ولاشك أن من أهم حاجات النظام الاجتماعي هي الحاجة إلى بلوغ الهدف. غير أن ذلك ليس متاحا على نحو تلقائي. فالأسرة لابد أن تحدد أي من الأهداف التي تسعى إليها (الحفاظ على وحدة بنيتها / تدريب الأطفال للوصول إلى إشغال مكانات معينة..). كما أن عليها أن تنجح في تعبئة[١] الموارد المادية والبشرية في ضوء المعلومات والإمكانات المتاحة لها أن فكرة الضرورات الوظيفية Functional Imperatives التي طرحه بارسونز تشير إلى أربع مشاكل أساسية تكمن في النظام الاجتماعي وتواجه بقية الأنظمة الفرعية في المجتمع. وهذه الضرورات هي:

١–قابلية النظام على تكييف نفسه للأنظمة الأخرى والبيئة الطبيعية.

٢–تحقيق الأهداف الرئيسة للنظام.

٣–قابليته على تحقيق الوحدة بين أعضائه.

٤–قدرته على المحافظة والاستقرار والانسجام.[٢]

---

(١) د. محمد عوض عبد السلام– الفعل الاجتماعي عند تالكوت بارسونز– الإسكندرية دار المطبوعات الجديدة ١٩٨٥–١٩٨٦– ص٨٠.

(٢) د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع – بغداد– جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص١٦٢.

إن هـذه الضـرورات لا تنفصـل كليـاً عـن فكـرة المتطلبـات الوظيفيـة Functional Prerequisites التي تشير إلى مجموعة من متطلبات أهمها تنشئة الأطفال تنشئة اجتماعية.(١)

إن الأسرة العراقية وهي تواجه ظرفين عصيبين متداخلين هما الحرب والحصار الدولي الشامل كان عليها أن تتكيف على نحو ما، وطبقاً لحالة كل أسرة، وفي إطار البيئة (الحضرية/الريفية) التي تتواجد فيها.

لقد كان النظام الرمزي (الثقافي) ينظم حياة الأسرة العراقية على أساس أن الرجل (رب الأسرة) وأنه مسؤول عنها من حيث تعامله مع مصادر الدخل وقدرته على توفير ما يشبع حاجات أسرته، أما المرأة فهي– مع كل التغّيرات التي حدثت– ظلت غير مسؤولة عن إعالة الأسرة كما أن العلاقات العشائرية، وعلاقات العائلة الممتدة كانت تؤدي دورها بديلاً للزوج في حالة وفاته أو غيابه. لكن التغيرات الحضرية، وشيوع الفردية، وضعف الولاء العشائري، وتفكك الأسرة الممتدة، جعل الأسرة الزوجية في حالة انكشاف بعد غياب الأب. وكان على الزوجة، أو المرأة في الأسرة، أن تواجه الموقف من خلال عدة بدائل:

- ❖ أن تتزوج، وتستمر في رعاية أطفالها.
- ❖ أن تتزوج وتودع أطفالها في دار رعاية عائدة للدولة.
- ❖ أن ترفض فكرة الزواج وتستمر برعاية أطفالها عن طريق ممارسة عمل معين.

إن نظام الأُسرة، وكل نظام اجتماعي، يتكون من تفاعل الأشخاص مع بعضهم وان كل عضو هو عبارة عن شخص له أفكاره وأهدافه واتجاهاته وله غرض أو موضوع لتوجيه نفسه والآخرين من الأشخاص. إن الشخص ليس مجرد كائن عضوي فقط، بل هو أيضا كائن اجتماعي.(٢)

لقد واجهت الأسرة العراقية ظروفاً صعبة. فقد شهد المجتمع العراقي خلال عقد التسعينيات خصوصاً تراجعاً في دخول الأفراد أشارت إلى مؤثراته ومخاطره دراسات وتقارير عديدة.(٣) كما شهد غياب آلاف الرجال الذين كانوا مسؤولين مباشرين عن أُسرهم، إلى جانب التضخم والبطالة، وتراجع الخدمات، ومحدودية العمل الاجتماعي وضعف شبكات الحماية الاجتماعية. فضلاً عن

---

(١) نفس المصدر– ص١٦٣.

(٢) د. محمد عوض عبد السلام– مصدر سابق– ص٦٥.

(٣) راجع مثلاً:

أ– المهاجر– الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج– الاسكدا– ١٩٩٨.

ب– منظمة الزراعة والأغذية الدولية FAO تقويم الوضع الغذائي والتغذية في العراق– روما– ١٩٩٥.

جـ– منظمة الزراعة والأغذية الدولية– برنامج الغذاء العالمي– التحذير الخاص رقم (٢٣٧) تموز– ١٩٩٣.

تراجع دور الدولة، وتراجع دور العشيرة أيضاً رغم أن النظام السابق شجع على تضخيم ذلك الدور لأسباب معروفة تتمثل في تحويل العشائر إلى ما يشبه حراس أو شرطة الحدود.

لقد كان على الأسرة العراقية في مواجهة تلك الضغوطات الهائلة أن ترضي أو تشبع الحاجة إلى التكيف مع الأوضاع الصعبة والمعقدة في المجتمع.

لقد ميز بارسونز بين جوانب رئيسية ثلاثة للفعل الاجتماعي هي **الإدراكية أو المعرفة** Cognitive **والانفعالية والتقويمية** Evaluative باعتبارها الأساليب الرئيسية للتوجيه الدافعي. ويشير الجانب الإدراكي إلى قيام الفاعل بتعريف الموقف في ضوء مصالحه. أما الجانب الانفعالي فيشير إلى حاجة الفاعل للإشباع بينما يشير الجانب التقويمي إلى البدائل المختلفة المتاحة للفاعل. فهناك فاعل قد ينتظر انتظاراً سلبياً حتى تقع الإحداث أو هو قد يعمل بهمه ونشاط على إنتاج هذه الإحداث أو تجنبها.(١)

فالفعل الاجتماعي يتضمن أذن- أربعة عناصر أساسية هي:

١- الفاعل (الشخص).

٢- الغايات (الأهداف التي يسعى أليها الفاعل).

٣- الشروط (وهي الأمور التي لا يملك الفاعل إزاءها ضبطاً).

٤- الوسائل وهي التي تدخل في متناول يد الفاعل.(٢)

إن المرأة التي اضطرت لتحمل الأعباء الاقتصادية للأسرة واجهت اثر غياب الرجل مهما كانت منزلته (زوجاً/ أخاً كبيراً / أو أباً) موقفاً أي ظرفاً يكون الفاعل فيه مضطراً لاتخاذ قرار يختار بموجبه بين أدوار دون أخرى. بمعنى أن المرأة كان يمكن أن تتزوج من جديد، أو تستفيد من شبكات الحماية الاجتماعية التي يوفرها المجتمع (دور الأيتام مثلاً) أو أن تمارس نشاطاً ما للحصول على دخل يمكنها من أداء دور المعيل للأسرة رغم أن النظام الرمزي- الثقافة- لا توفر المبررات اللازمة لذلك.

وهنا لا بد أن نلاحظ أن الأسرة العراقية أصبحت أكثر فقراً خصوصاً خلال عقد التسعينيات فحصة الـ(٢٠٪) من الفقراء الاكثر فقراً انخفضت من (٧,١١٪) عام ١٩٨٨ إلى (٣,٩٣٪) عام ١٩٩٨. وقد بلغت نسبة الأسرة التي انتقلت من مستوى أعلى إلى مستوى أدنى للفترة ذاتها

---

(١) ارفنج زايتلن- النظرية المعاصرة في علم الاجتماع- ترجمة د. محمود عوده- الكويت ذات السلاسل- ١٩٨٩- ص٤٦-٤٧.

(٢) د. محمد الغريب عبد الكريم- السوسيولوجي الوظيفية- الإسكندرية- المكتبة الجامعية ١٩٨٨- ص١٣٣.

(٥٩٪). إلى جانب ذلك لا بد أن نلاحظ أيضا أن خفض الإنفاق العام أدى إلى الإخلال بشروط تمكين المرأة من خلال الإخلال بمستوى تعليمها واستخدامها مما انعكس على ضآلة الدخل كما أن ارتفاع نسبة الأُمية بين النساء وانخفاض معدل الاستيعاب في التعليم معناه انخفاض حصة المرأة من الخدمات العامة. ومع تراجع دور الدولة في خلق الوظائف وانحسار النشاط الاقتصادي ارتفعت نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي للقطاع الهامشي أو غير النظامي.. إذ كثيراً ما تلجأ النساء إلى هذا القطاع لمواجهة العزل المهني والبطالة وحاجة الأسرة إلى مصدر إضافي للدخل أو حاجة الأسرة التي تعليها المرأة إلى مصدر رئيسي للدخل.. إن الجهد الأكبر والإنتاجية الأقل تقترن بالأجر الأدنى في القطاع غير النظامي.[١]

لقد كان النظام الاقتصادي السائد لا يوفر للمرأة تسهيلات كافية، على النحو الذي يمكنها من تحقيق هدفها في إعالة الأسرة دون الوقوع في شباك الفقر، كما أن شبكات الحماية الاجتماعية، مثل (راتب رعاية الأُسرة) لم تكن فعاله، فضلاً عن تراجع قدرات البنى التحتية في مجالات التعليم والصحة والبيئة مما يؤدي بالضرورة إلى جعل الفقر أكثر من مسألة قلة في الدخل.

ثانياً: التعاريف الإجرائية للمفاهيم Operational Concepts

يعجز الباحث عن تناول أي مشكلة بقصد إخضاعها للبحث العلمي إلا أذا كان يمتلك هيكلاً أو أطاراً للمفاهيم التي تظل تمارس تأثيرها حتى مرحلة عرض النتائج النهائية للبحث. والقضية Preposition في البحث العلمي هي تعبير يتضمن مفهومين أو أكثر ويتناول ظاهرة أو واقع اجتماعي معين. فالقضايا هي بناء للعلاقات بين المفاهيم.

أما المفهوم Concept فهو تجريد مستمد من حوادث جرت ملاحظتها، أو أنه كما عرّفه "ماكليلاند"، تمثيل مختصر لمجموعة من الحقائق. فهي رموز Symbols لفظية، مميزة تعطي لأفكار معممة ثم تجريدها من الملاحظة العلمية للمجتمع، ولأنها مجردة ومعقدة، فإن من المهم إيجاد تعريفات عملية (Operational Definitions) لها، قابلة للقياس أو يمكن إخضاعها للملاحظة.[٢]

---

(١) د. عماد عبد اللطيف سالم– الآثار المترتبة على التغير في نمط توزيع الدخل في العراق دراسة بالرونيو– عدة صفحات.

(١) د. كريم محمد حمزة، المفاهيم والقضايا في النظرية والبحث، مجلة البحوث الاجتماعية والجنائية (بغداد: مركز القومي للبحوث)، العدد الأول السنة الأولى، آذار ١٩٩٧، ص٧٥ وما بعدها.

ولدينا في هذا البحث عدة مفاهيم ينبغي تعريفها إجرائيا أو عملياً وهي:

١- الفقر البشري:

بعد أن راجعنا دليل الفقر البشري بعناصره الرئيسية الثلاث كما أوردها البرنامج الإنمائي، تشير إلى أن تلك العناصر يمكن أن تستكمل بالإشارة إلى أبعاد أخرى وأهمها نوع المهنة، وكمية الدخل، ونوع السكن. وبناءً على ذلك يعرف الفقر البشري بكونه الحالة المتدهورة، المعبر عنها إجرائيا بانخفاض معدل العمر. وتردي المستوى التعليمي، ومستوى المعيشة اللائق ممثلاً بدخل منخفض، ومهنة هامشية Marginal (أو اعتماداً على الإعانات الرسمية وغير الرسمية/ مثلاً راتب الرعاية الاجتماعية) وظروف سكنية متدهورة مثل عدم توفر الماء والكهرباء، وضيق المسكن وازدحامه وظروف صحية متدهورة مثل وفيات الأطفال، وعدم الحصول على خدمات صحية أو مياه مأمونة أو وجود أطفال يعانون من نقص في الوزن أو أمراض يصعب شفائها في الأُسرة، أن كل تلك العناصر قابلة العرض الكمي.

مع ملاحظة اننا قد وسعنا الإطار الذي تؤلفه العناصر التي أوردتها الأمم المتحدة للفقر البشري إذ أن موضوع التعليم وصار يشمل بيانات إضافية عن أوضاع أطفال هذه الأُسر أيضا.

كما تم دمج البيانات المتعلقة بطول العمر مع الأحوال المرضية والخدمات الصحية وحالة الأطفال دون الوزن الطبيعي.

أما مؤشر الحصول على مياه مأمونة فقد أضيفت أليه مؤشرات عن أحوال السكن.

كما أضيفت عدة مؤشرات حول الدخل ومصادره ومدى كفايته. وبالتالي فإن تصورنا لعناصر مؤشرات الفقر البشري تجاوزت تلك التي وردت في تقارير التنمية البشرية وهذا الأمر ناجم عن اعتقادنا بان العناصر الواردة في تقرير الأمم المتحدة لا تقدم إلا تصوراً جزئياً وأن من الممكن توسيع إطاره لتكوين تصور أفضل عن حالة الأُسر التي تقودها.

إن هذا التوسع ينسجم مع الفكرة التي مفادها أن الفقر ظاهرة متعددة الأوجه وإنها تتصل بمؤشرات الدخل، والصحة والتعليم، لكنها لا تنفصل أيضا عن السكن وعن المهنة والإعالة وغيرها مما يرد ذكره في الصفحات التالية.

مع ملاحظة إننا لا نحتسب دليل الفقر البشري للعراق بل ندرس عناصره من حيث مدى ظهورها ضمن عينة من النساء المعيلات لأسرهن.

٢- الأُسرة **Family**

ليس لأصطلاح العائلة Family أو الأُسرة،(*) معنى واضح يتفق عليه علماء الاجتماع رغم أن العائلة هي تلك الوحدات الأساسية التي يتكون منها التركيب الاجتماعي Social Stricture. وكان "كنزلي Kingisly ويڤز" قد قدم تعريفاً بسيطاً للعائلة مفاده: ((إنها جماعة من الأفراد تربطهم روابط دموية وعلاقات اجتماعية قوية)). وكان "برجس ولوك" قد عرفّاها بأنها جماعة من الأفراد تربطهم روابط قوية من صلات الدم والزواج والتبني، وتعيش في دار واحدة وتربط أعضائها (الأب/ الأُم/ البنت/الابن) علاقات اجتماعية، متماسكة أساسها الصالح العام والأهداف المشتركة.(١)

بالنسبة لأغراض هذا البحث تعرف الأُسرة التي تقودها امرأة بأنها مجموعة من الأفراد تربطهم علاقات ثانوية أو أولية يستفيدون من دخل امرأة معينة من بينهم كأن تكون الأُم أو الأخت أو زوجة الأب، أي أن هناك معياران يكمل أحدهما الآخر كأن تكون الأُم أو الأخت أو زوجة الأب، أي أن هناك معْياران يكمل احدها الآخر.

الأول: هو رابطة القرابة أيا كان مستواها، والثاني: هو أنهم معالون كلاً أو جزءً من امرأة معينة في الأُسرة.

٣- المرأة المعيلة:

وهي المرأة التي تقود الأُسرة اقتصادياً كلاً أو جزءً من خلال عملها في الدولة أو القطاع الخاص أو حصولها على إعانات اجتماعية رسمية أو غير رسمية، سواء أكانت هذه المرأة أما أم أو أختاً أو زوجة أب أو غير ذلك من بناء الأُسرة والمعيار الأساسي هو أن عبء الإعالة يقع عليها سواء مع وجود الزوج (أو أي من ذكور الأُسرة) أو عدم وجوده.

ويقصد بها عدد الأشخاص– من الأبناء أو غيرهم الذين تعد المرأة مسؤولة عن إعالتهم ومن المعروف أن معدل الإعالة في العراق يعد عالياً إذ يبلغ أكثر من ثلاثة بقليل. ويختلف هذا المعدل ما بين الريف والحضر.

٤- الأُسرة التي تقودها نساء:

(*) تستخدم المصطلحين بالترادف.

(١) دنكن متشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة د. إحسان محمد الحسن (بغداد: دار الرشيد ١٩٨٠)، ص١٣٩–١٤٠.

هي الأُسرة التي غاب عنها الأب سواء لفقدانه (قتلا أو أسراً) في الحرب، أو بسبب تركه للأسرة لأسباب تتعلق بمشكلات معينة مع زوجته أو أبنائه، وأي مشكلات أخرى مما يجعل المرأة- الأُم- مسؤولة عن الأُسرة أي عن الأبناء بالدرجة الأولى دون أن تفكر بالزواج من رجل آخر رغم أن الشرع يبيح لها ذلك في حالات معروفه مثل موت الزوج أو غيابه لفترة طويلة. مع ملاحظة أن بعض النساء يتحملن مسؤولية قيادة الأُسرة في حالات أخرى مثل عوق الزوج أو مرضه الشديد الذي يقعده عن العمل. أي أن الزوج قد يكون موجوداً لكن عبء الإعالة- كلاً أو جزءً- يقع على عاتق المرأة. وقد أظهرت دراسة للجهاز المركزي للإحصاء أن هناك (١١٪) من مجموع الأُسر العراقية تقودها نساء.[١]

٥- الإعالة :

يعرف معدل الإعالة بأنه عدد الأطفال بعمر (٠-١٤) سنة مضافاً إلى عدد الأفراد بعمر (٦٥) سنة مقسوماً على عدد السكان بعمر (١٥-٦٤) سنة.

أما معدل إعالة الأطفال فهو يمثل عدد الأفراد بعمر (٠-١٤) سنة مقسوماً على عدد السكان بعمر (١٥-٦٤) سنة.[٢]

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي- الجهاز المركزي للإحصاء- مسح الأحوال المعيشية في العراق- ٢٠٠٤- ج١، ص١٥.

(٢) نفس المصدر- ص١٥.

ثالثاً: فروض البحث

انطلق هذا البحث من عدة فروض أهمها:

١- إن مؤشرات ومعايير عناصر مفهوم الفقر البشري كما وردت في تقارير التنمية- البشرية التي أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNPP تنطبق جزئياً على الأُسر التي تعيلها نساء.

٢- هناك مؤشرات ومعايير أخرى لم ترد ضمن مفهوم الفقر البشري تنطبق على الأُسر التي تعيلها نساء:

أ- هناك علاقة بين الفقر وضآلة الدخل وعدم كفايته.

ب- توجد علاقة بين تردي مستوى السكن وما يتصل به من خدمات.

جـ- توجد علاقة بين الفقر ومعدل الإعالة.

٣- إن تلك المؤشرات تختلف نسبياً باختلاف عدد من المتغيرات أهمها:

أ- هناك علاقة بين الفقر والحالة التعليمية للمرأة المعيلة.

ب- توجد علاقة بين الفقر ومعدل الإعالة.

جـ- هناك علاقة بين الفقر ونوع المهنة.

د- هناك علاقة بين الفقر والدخل.

٤- تصورات المرأة المعيلة عن ذاتها.

ويلاحظ أن هذه الفروض تضم عناصر ومتغيرات تزيد على تلك التي أوردتها الأمم المتحدة في تحديديها للفقر والحرمان البشري.

المبحث الثاني:

الفقر والفقر البشري

لاشك أن النظرية هي أعلى مراحل العلم، إذ منها تشتق القوانين، تؤسس التنبؤات عن الحركة المستقبلية للظواهر، كما أنها– وهذا المهم لا بد لها كمرجعية للتحليل والتفسير.[١]

ولعل أحد أهم معايير التقويم لأي بحث هو مدى انطلاقه من إطار نظرية محددة العناصر عن الفقر البشري. نستطيع أن نفسر الفقر البشري، بنيوياً ووظيفياً، على أنه نتيجة لخلل مؤسسي سواء على صعيد المؤسسة السياسية أو الاقتصادية أو الأُسرية. فالمرأة التي تقود أسرة، تفصح عن خلل في تقسيم العمل الاجتماعي التقليدي، الذي يؤكد دور الرجل كمعيل للأسرة. كما تفصح عن خلل في قدرة المؤسسة السياسية والاقتصادية على توفير شبكات أمان كافية وفاعلة لمواجهة الآثار الناجمة عن غياب آلاف الرجال بسبب الحروب والنزاعات أو بسبب تأثير الحصار أو الكوارث الطبيعية أو الأوبئة وغيرها ولذلك لوحظ ارتفاع إعداد الأُسر التي تقودها نساء في أماكن الكوارث، لكي نستطيع أن نحدد عناصر إطارنا النظري لا بد لنا ابتداءً من أن نناقش مفهوم الفقر Poverty عموماً ومفهوم الفقر البشري Human Poverty خصوصاً لأنه معظم الدراسات ربطت بين ظاهرة رئاسة المرأة للأسرة وبين الفقر والظروف المؤدية أليه.

أولاً: الفقر(*) Poverty

يعد هذا المفهوم من أكثر المفاهيم إثارة للخلاف، إذ ليس هناك نوع واحد من الفقر. كما أن معايير قياسه والأدلة على وجوده متباينة ويصعب الاتفاق عليها بسبب اختلاف وجهات نظر الباحثين. إن هذه الفقرة من البحث لا تستهدف مجرد إيراد تعريفات للفقر، بل تستهدف في الواقع الإشارة إلى تداخل معانيه على نحو معقد. وصولاً إلى استخلاص إيضاح يتعلق بالفقر البشري. إن أول ما يمكن ملاحظته عند مراجعة الأدبيات السيوسيولوجية والاقتصادية، هو إن الايدولوجية تلعب دوراً في تعريف الفقر. فعلى سبيل المثال لاحظ "الڤن گولدنر" ان لكل من علم الاجتماع الليبرالي، وعلم الاجتماع الماركسي (المادية التاريخية) موقفان مختلفان من مفهوم الفقر رغم أنهما

---

(١) راجع توصيفاً لأهمية النظرية ودورها في البحث العلمي في د. محمد عاطف غيث، دراسات في تاريخ التفكير واتجاهات النظرية في علم الاجتماع (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٥)، ص٢٨ وما بعدها.

(*) الفقر (Poverty) من الناحية اللغوية هو مخرج الماء من القناة، يقول أهل العلم، أن الفقير هو الذي له بلغةٌ من العيش. أما المسكين فهو الذي لا يجد ما يأكله. (راجع: أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا– جميل اللغة ، ج٣ تحقيق زهير عبد المحسن سلطان (بغداد: دار الرسالة ١٩٨٤)، ص٧٠٣.

نشآ في البيئة (الغربية) ذاتها.[١] وقد لخص "ماتزا" هذا الاختلاف بالقول أن الإجابة على السؤال المتعلق بمفهوم الفقر سيظل صعباً ما دام هناك تأكيد على نسق الملكية و العلاقات الطبقية.[٢]

أن تعريفات الفقر تتأثر مضامينها بالمعايير المستخدمة في القياس. وبناءً على ذلك اختلفت اللفظة المضافة إلى مصطلح الفقر. فهناك فقر مطلق (Absolute) وهناك فقر نسبي، كما نجد في الأدبيات مفاهيم مثل الفاقة (Pauperism)، والفقر المزري (Disruptive)، والفقر الاجتماعي (Social Poverty)، وفقر الرفاهية (Welfare- Poverty).

ولا شك أن هذا الثراء النظري أسهم في ظهور ما يسمى اليوم بعلم اجتماع الفقر (Sociology of Poverty) الذي أضفى طابعاً مؤسسا على علم الاجتماع الأمريكي. ويعتقد " گولدنر" أن نمو دولة الرفاهية تطلب تحولاً من النظرية الوظيفية التقليدية من التركيز على التوازن إلى التركيز على التغير الاجتماعي.

يقول "ريموند بلانت" أن دولة الرفاهية، تتحقق من خلال تعاظم الإنفاق العام على الصحة والتعليم والرعاية لتحسين حياة الأفراد ذوي المستويات المتدنية، في المجتمع[٣] يذهب "اندرو ويبستر" إلى أن هناك تعريفان شائعان للفقر:

الأول: يعتمد على (عيش الكفاف). ويعني به الفقر المطلق.

والثاني: مبني على تحليل الفقر النسبي الذي يقيم المساوئ أكثر من التعريف الأول ولذلك فهو يقدم صورة أوسع لأولئك الذي يقال أنهم فقراء. يعتمد مفهوم الفقر المطلق على تخمين مستوى الدخل الضروري لشراء الطعام الكافي لإشباع الحاجات الغذائية لكل شخص بالغ وطفل في العائلة وأن كلفة هذا الطعام تعتمد الكلفة الأساسية لعيش الكفاف، والتي عندما تضاف إلى حصة الملابس الأساسية والوقود (للتدفئة) والإيجار تكون صورة للدخل يمكن أن تعتبر العوائل دونه في حالة فقر. ويعرف "بينوتاونسيد Townsend" الفقر النسبي بالقول إن الأفراد و العوائل والمجموعات هم فقراء عندما تعوزهم الموارد التي تمكنهم من الحصول على الغذاء والمشاركة في الأنشطة، و والحصول على وسائل المعيشة، وأسباب الراحة المتعارف عليها. فمواردهم أدنى

(1) Goul dner, Alvin, The coming crisis of western sociology (London: Heinemann 1973), p.35.

(2) Matza D, Poverty and Disrepute, In Merton Rand Nisbet (ed.) Contem Porary Social Problems (New York: Harcourt 1971), p.615.

(٣) راجع: د. كريم محمد حمزة، الفقر: تطور مؤشرات الإطار ألمفاهيمي، دراسة في مجموعة باحثين– الفقر والغنى في الوطن العربي– وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية– بيت الحكمة– بغداد ٢٠٠٢، ص٢٥.

بكثير من تلك المقبولة لدى الفرد العادي والعائلة العادية، بحيث يكونون بالنتيجة بعيدين عن أنماط وعادات وأنشطة الحياة الاعتيادية.(١)

ومن الواضح أن "تاونسند" يركز على مفهوم التهميش أو الاستبعاد الاجتماعي الناجم عن الفقر، وهو مفهوم اكتسب أهمية بالغة وخصوصاً منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي من خلال المناقشات السياسية، ولاسيما تلك التي تناولت الآثار الاجتماعية للتغير الاجتماعي والعولمة. وهو فكرة تربط المجموعات بالغة الحرمان من السكان بمؤسسات معينة، إن نقص الدخل ليس هو السبب الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى تهميش الناس.(٢)

إن معظم الدراسات المتعلقة بالفقر قدرت خطوط الفقر استناداً إلى المفاهيم المختلفة للفقر وأشارت إلى أن الفرد يصبح فقيراً أو يصنف كفقير إذا انخفض مستوى دخله أو إنفاقه عن مستوى الحد الأدنى المطلوب للحياة المعيشية، ويحدد بعض آخر من الدراسات خط الفقر بواسطة تقدير الاحتياجات الغذائية عن طريق السعرات و الفيتامينات والمعادن الموجودة في الغذاء الضرورية للفرد بالإضافة إلى الاحتياجات الأخرى مثل الكساء والسكن وغيرها. وبناءً على ذلك كانت هناك عدة أنواع لخط الفقر:

أولها: خط الفقر المطلق (Absolute Poverty Line)

وهو الخط الذي يمثل كلفة تغطية الحاجات الضرورية المتمثلة بالغذاء والمسكن والملابس والتعليم والصحة والنقل.

ثانيهما: خط الفقر النسبي (Relative Poverty Line) ويحدد بنسبة معينة من متوسط الدخل للفرد كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط، أو بالحد الأعلى لدخل السكان الذين يمثلون نسبة ١٠٪ من السكان الأدنى دخلاً، أو عند مستوى متوسط دخل أدنى ٤٠٪ من متوسط الدخول.

وإذا كان خط الفقر المطلق لا يتغير بتغير المكان والزمان (ومثاله اعتماد دولار واحد في اليوم للفرد). فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد لآخر، ومن وقت لآخر في نفس البلد.

---

(١) اندرو ويبستر، مدخل السوسيولوجية التنمية– ترجمة: حمدي حميد يوسف (بغداد: دار الشؤون الثقافية ١٩٨٦)، ص٢٦-٢٩).

(٢) شارلز غور وخوزيه ب. فيغويريدو، الاستبعاد الاجتماعي وسياسة مكافحة الفقر، المعهد الدولي لدراسات العمل والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ١٩٩٧، ص٣.

ثالثهما: أما خط الفقر المدقع (Extreme Poverty Line) فيمثل الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله من الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصله حياته عند حدود معينة تحسب هذه السعرات وفق النمط الغذائي المقرر والمقدر بحدود (٢١٥٠-٢٢٠٠) سعره حرارية للفرد البالغ في اليوم.[١]

ويلاحظ أن معظم تعريفات الفقر ركزت على الدخل أو على الاستهلاك وربطت بين الفقر وإشكاليات التنمية الاقتصادية، مثل التحيز نحو سياسات ذات إنتاجية عالية، أو بطء النمو الاقتصادي أو الفشل في توزيع عادل للدخل. وحين يبحث المرء في علم الاجتماع بوصفه مرجعية للتنمية Development، نجد أن اشد التركيز هو على نظرية التحديث التي تمتد جذورها إلى إعمال "أميل دوركهايم" و "ماكس ڤيبر" وصولاً إلى "تالكوت يارسونز"، و "دانيال ليرنر". ويلخص "ويبستر" النقد الموجه إلى هذه النظرية بالقول، أنها تفتقر إلى المادة النظرية الكافية والى النظرة البنيوية، لكنها تلفت انتباهنا إلى دور القيم والمواقف في سلوك الناس واستجابتهم للتغير الاجتماعي وتوجيهه[٢] كذلك نستطيع القول أن نظرية التحديث لا تظهر بوضوح كاف العلاقة بين التحديث والفقر. فعلى سبيل المثال تؤكد النظرية على أن العائلة الممتدة (Extended family) هي عائق من عوائق التحديث، إلا أن علماء مثل "لونغ"، يؤكدون بأن أنظمة العائلة الممتدة غالباً ما تلعب دوراً ايجابياً لتمكين الأفراد من استغلال رأس المال والموارد.[٣]

وفي اعتقادنا أن ظاهرة النساء اللواتي يرأسن أو يقدن أُسرهن من خلال الإعالة يعبرن عن انهيار النظام التقليدي للعائلة الممتدة التي كانت بمثابة مؤسسة بنيوية تؤدي دور مظلة للأمان وأداة لإشباع الحاجات. وفي مقابل نظرية التحديث، كانت هناك نظرية التبعية ومن ابرز روّادها "جندرفرانك Frank" الذي يرتبط اسمه كثيراً بوجهة النظر القائلة بان الفقر الدائم في العالم الثالث هو انعكاس لتبعيته إلى المراكز الامبريالية.[٤]

---

(١) محمد علي موسى المعموري، تحليل سلوك الفقر بين أثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، سنة ٢٠٠٠، ص١٠٢ وما بعدها.

(٢) ويبستر/ مصدر سابق، ص٨٥.

(٣) نفس المصدر، ص٨١.

(١) نفس المصدر، ص١١٥.

ومن الواضح أن هذه النظريات تتأثر كثيراً بالمادية التاريخية، وكانت جزءً من أدبيات الحرب الباردة أو جزءً من أدبيات الاستشراق، ومن رؤية سلبية إلى الآخر (العربي المسلم).[١]

وهناك محاولة سوسيولوجية أقرب للإحاطة بمفهوم الفقر تنسجم مع أدبيات الأمم المتحدة، ومرجعيتها التنموية. فالفقر هو نقص في القدرة للإنسانية (الفردية والفئوية) والمجتمعية المؤسسية ينجم عن عوامل داخلية (سوء توزيع الدخل مثلاً) أو عوامل خارجية (التبعية أو الحصار) في مجتمع معين وفي زمن معين، مما يؤدي إلى نقص جزئي أو كلي في إشباع الحاجات المادية والاجتماعية والثقافية والنفسية للأفراد والجماعات. وطبقاً لذلك فهناك فقر يتصل بتكوين الأشخاص (من ذلك التميز على أساس الجنس حيث لا يتاح للمرأة أن تعمل في ظل نظام متزمت للقيم، أو إغلاق باب العمل أمام أفراد من أعراق معينة أو بسبب صغر أعمارهم.... الخ).

كذلك هناك فقر يتصل بالتمكين ومثاله افتقار الناس للقدرات التي تمكنهم من استغلال الفرص المتاحة في سوق العمل أو عدم فاعلية شبكات الأمان المؤسسة أو افتقارهم إلى الدخل الكافي، أو عدم حصولهم على فرص تعليم كافية إلى غير ذلك.[٢] إن حالة المرأة التي تعيل أُسرة تفصح عن نقص في التكوين، وهو تعبير عن الموقف التمّيزي في الثقافة السائدة إزاء المرأة والتي تعد مجرد مستهلكة وأن عملت وأنتجت– كما هي الحال في الريف – حيث لا يحسب لعمل المرأة أي حساب، كما لا يحسب مثل هذا الحساب كذلك لنشاطها المنزلي. كما تفضح عن نقص في التمكين حيث لا تتاح للمرأة فرص تعليم وتدريب وتأهيل كافية لدخولها سوق عمل تتميز بالتغير السريع فيما تتطلبه من خبرة وفيما تنجه من فرص للتشغيل[٣]. ولعل من المفيد أن نلاحظ هنا أن مقياس الفقر البشري رقم(١) الذي نطبق عناصره على النساء المعيلات لأسرهن لم يأخذ في الاعتبار اختلاف النوع (ذكور/ إناث)، بل أن الخبراء تركوا هذا الجانب إلى مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس. أي قياس التمكين النسبي للرجل والمرأة في مجالات النشاطات السياسية والاقتصادية من ذلك صنع القرارات وإشغال المراكز الإدارية والتنظيمية وحصة المرأة من المقاعد البرلمانية كمعيار للمشاركة السياسية.

---

(٢) راجع نقداً بهذا المعنى في كتاب، هشام شرابي– النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٠)، ص٤٤.

(٣) راجع: د. كريم محمد حمزة، مصدر سابق، ص٤٦ وما بعدها؛ كذلك راجع:

UNDP, Preventing & Eradicating Poverty (New Yor 1997), p.11.

(4) Jeferey, Sachs, The End of Poverty: How we can make it Happen in our lifetime, 2005.

ثانياً: الفقر البشري

عملت الأمم المتحدة، وخصوصاً من خلال البرنامج الإنمائي. واستثماراً لجهود عالم الاقتصاد الشهير – الحائز على جائزة نوبل– أمارتياسن– على توسيع مفهوم الفقر، وإضفاء طابع إجرائي عليه قابل للقياس. ومن المعلوم أن الأمم المتحدة كانت قد التزمت في الماضي بمفهوم ضيق حين عّرفت الفقر " بأنه العوز المادي، وأن الفقراء هم أشخاص أو أسر مضطرة للكفاح بصفة مستمرة لإنقاذ نفسها وعيالها من الفقر، ولتضمن لنفسها إمكانية الحصول على الاحتياجات الإنسانية الأساسية، غير أنها فيما بعد تبنت مفهوماً شاملاً للرفاه يستند إلى كتابات الاقتصادي "أمارتياسن" عن القدرة الإنسانية. ففي إستراتيجية مكافحة الفقر، استند تعريف البرنامج الإنمائي إلى مفهوم القدرة الإنسانية Human Capability من خلال النظر إلى شخص ما. أي أن التعريف لم يستند إلى مفهوم الحاجة (Need) بصورة مباشرة بل استند إلى عدم حصول الفرد على (حد أدنى للرفاه الإنساني). أي أن البحث في معاني الفقر انطلق من (مفهوم شامل للرفاه) كما أن التعريف يؤكد على أن الفقر لا يعني كمية الدخل بل ما يوفره الدخل من قدرة إنسانية تناسب الشخص. وتتكون المقدرة الكلية لشخص ما من مجانسات متنوعة من النشاط وبها تتمثل حرية الشخص في اختيار نمط حياته أو بلغة التنمية البشرية تتكون القدرة الإنسانية من فرص الحياة التي يمكن الإمساك بها والاختيار بينها بحرية.[١] إن هذا التعريف يظهر – بدون شك– محاولة استخراج لمختلف التيارات، التي حاولت تعريف الفقر. مع محاولة جادة لربطه بمفهوم التنمية البشرية التي تّعرف عادة بكونها "توسيع لفرص الناس"[٢] كما انه نوع من الاستذكار العلمي لمفهوم الثقافة الفرعية، للفقر كما أوردها "أوسكار لويس" والتي تنص على أن الفقير يتكيف لفقره. وهو يضفي على ثقافة الفقر كل سمة سلبية فهي نفسها التي تعيق الأفراد عن المشاركة في حياة المجتمع. أنها بعبارة أدق ثقافة انعزالية لا تشجع على التعلم واكتساب المهارة (التمكين).[٣]

---

(١) د. كريم محمد حمزة، مصدر سابق، ص٣٤ UND P.P. Hg .

(٢) منظمة العمل الدولية، الاستبعاد الاجتماعي وسياسة مكافحة الفقر مناقشة، تحرير شارلز غور وخوزية ب– فيغويريدو، سلسلة الابحاث، (بيروت: منظمة العمل الدولية ٢٠٠٢)، ص٦٢.

(١) د. ناهدة عبد الكريم حافظ، الفقر والثقافة الفرعية: بحث في مجموعة باحثين، الفقر والغنى في الوطن العربي، مصدر سابق، ص٢٨٢.

لقد أصبح فهم الفقر في السنوات الأخيرة أكثر عمقاً وأكثر سعة في الوقت نفسه. ففي عام ١٩٩٧، وضمن تقرير الأمم المتحدة، للتنمية البشرية Human Development Report قدم مفهوم الفقر البشري من خلال غياب الفرص والخيارات الأشد أهمية بالنسبة للتنمية البشرية وصولاً إلى التأكيد على حياة طويلة وصحية ومنتجة، والى تقدير للذات، والى احترام الآخرين. إن هذه النظرة إلى الفقر لم تعد مجرد ظرف بل عملية Not a condition but a process وترى الفقراء ليس مجرد ضحايا منفصلين بل كفاعلين مؤثرين يكافحون ضد عملية الاستلاب وبدلاً من التركيز على مظاهر ضعف الناس فأن هذا المفهوم ركز على طاقتهم الممكنة وعلى احتياجاتهم لدفع الفقر.

في تقرير عام ١٩٩٧ تّم التأكيد على أن الحكومات التي ترغب في الحد من الفقر– ينبغي أن تعزز أو تقوي قابليات الفقراء، بحيث يصبح بإمكانهم التعامل على نحو أفضل مع المرض، والصدمات الاقتصادية، والكوارث الطبيعية، والصراعات والتمييز. ومن بين ما يقع ضمن إطار مفهوم الفقر البشري موضوع التمييز طبقاً للنوع Gender، والذي يديم الفقر ضمن وبين الأجيال، وبذلك يأخذ في الاعتبار الإنفاق الأُسري، بين أعضاء الأُسرة.[١]

والواقع أن هذا المفهوم ينقلنا من المنظور الاقتصادي البحت إلى منظور اجتماعي واسع ذو سياق سياسي بل أن الفقر– في هذه الحالة لا يعود مشكلة اجتماعية – اقتصادية، بل يصبح انتهاكاً لحقوق البشر.[٢] أصدرت الأمم المتحدة– البرنامج الإنمائي– إيضاحات يمكن معها تحديد عناصر مفهوم الفقر البشري كمياً، وقد ميزت بين (دليل الفقر البشري١). و(دليل الفقر البشري٢). يركز الأول على نواحي الحرمان من ثلاثة أبعاد أساسية لحياة الإنسان تنعكس فعلاً في دليل التنمية البشرية هي: طول العمر والمعرفة ومستوى المعيشة اللائق.

يتعلق الحرمان الأول (طول العمر) بالبقاء على قيد الحياة أي التعرض للموت في سن مبكرة نسبياً. ويتعلق الحرمان الثاني (المعرفة) بالاستبعاد من عالم القراءة والاتصال. أما الحرمان الثالث فيتعلق بمستوى المعيشة اللائق من حيث الإمداد الاقتصادي العام.

ويمثل الحرمان من طول العمر عند بناء دليل الفقر البشري –١– بالنسبة المئوية للناس الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين (P1) ويمثل الحرمان من المعرفة النسبة المئوية للبالغين الأُميين (P2). ويمثل الحرمان من مستوى المعيشة اللائق (معبراً عنه بالإمداد الاقتصادي بمركب

(2) UNPP, overcoming Human Poverty UNDP Poverty Report.
(3) Ibid, p.15.

(P3) ثلاثة متغيرات هي النسبة المئوية لمن لا يحصلون على مياه مأمونة (P31) والنسبة المئوية لمن لا يحصلون على خدمات صحية (P32)، والنسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص متوسط أو شديد في الوزن (P33) ويبنى المتغير المركب (P3) بأخذ متوسط بسيط للمتغيرات الثلاثة (P31, P32, P33).

$$P_3 : \frac{\left|P_3 1 + P_3 2 + P_3 1\right|}{3}$$

ووفقاً للمعادلة الفنية (١) الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، فإننا نتوصل إلى معادلة دليل الفقر البشري لدولة معينة –١ كما يلي:

$$HPI-I \quad \left[\frac{1}{3}\left(P_1^3 + P_2^3 + P_3^3\right)\right]\frac{1}{3}$$

وكمثال لذلك نحسب دليل الفقر البشري– لدولة ما كالآتي:

$P_{\%}^{33}$	$P_{\%}^{32}$	$P_{\%}^{31}$	$P_{\%}^{2}$	$P_{\%}^{1}$
7	18	7.0	8.9	6.4

والخطوة الأولى: لحساب. P3

(الإمداد P3 للاقتصادي العام = $\frac{٧+١٨+٧}{٣}$ = ١٠,٧

الخطوة الثانية: بناء دليل الفقر البشري –١ = لدولة معينة.

$$[١/٣ \ (٦,٤)^{٣} + ٨,٩^{٣} + ١٠,٧^{٣})]^{١/٣}$$

$$= [١/٣(٢٦٢,١٤٤ + ٧٠٤,٩٧ + ١٢٢٥,٠٤)]^{١/٣}$$

$$= [١/٣(٢١٩٢,١٥)]^{١/٣}$$

$$= (٧٣٠,٧٢)^{١/٣}$$

$$= (٩,٠)$$

توضح عناصر الفقر أو الحرمان البشري(١)

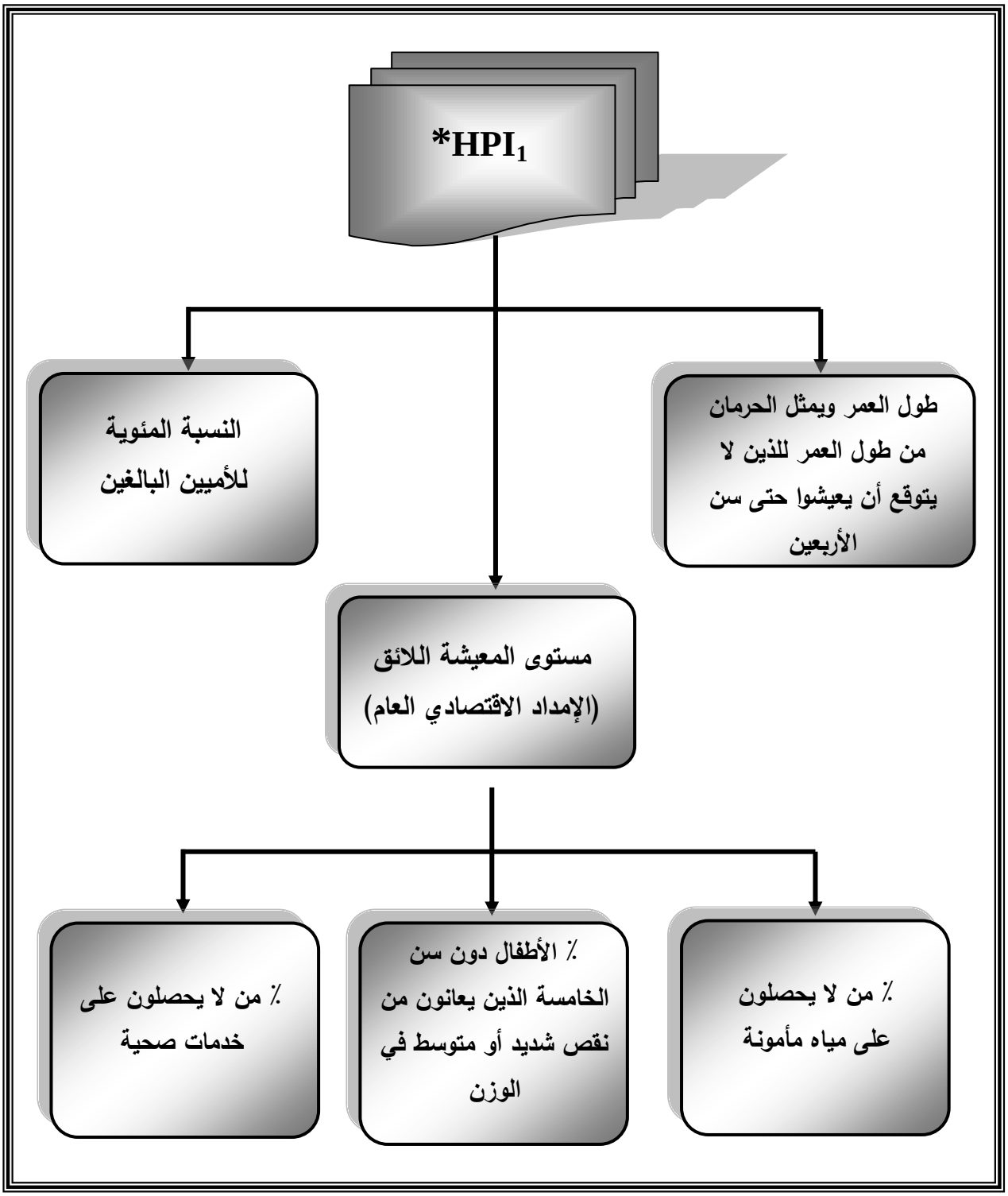

(1) Human Poverty Indicators.

أما دليل الفقر البشري –٢ فينطبق على البلدان المصنعة ويركز على نواحي الحرمان من حيث أربعة أبعاد لحياة الإنسان مماثلة إلى حد كبير للأبعاد التي تنعكس على دليل الفقر البشري– (طول العمر، المعرفة، مستوى المعيشة اللائق) لكنه يضيف بُعداً رابعاً هو الاستبعاد الاجتماعي، وعدم المشاركة. وعند بناء هذا الدليل يمثل طول العمر بالنسبة المئوية للناس الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الستين p1 ويمثل الحرمان من المعرفة بالنسبة للأمية، للأميين وظيفياً p2 والحرمان من مستوى المعيشة اللائق من حيث الإمداد الاقتصادي العام ممثلاً بالنسبة المئوية لمن يعيشون تحت خط الفقر المحدد بنسبة ٥٠٪ من الدخل الشخصي الوسيط الذي يمكن التصرف به p3. أما الحرمان الرابع، أي عدم المشاركة والاستبعاد فهو يقاس بمعدل البطالة الطويلة الأجل (١٢ شهراً أو أكثر) p4 للقوة العاملة.(١)

إن من الممكن أن نورد عدة انتقادات على دليل الفقر البشري –١. فعلى سبيل المثال أريد للدليل أن يطبق على كل دول الجنوب، أو كل الدول غير المصنعة. وهناك كما هو معلوم مستويات متعددة لهذه الدول من حيث الصحة والتعليم والدخل وغيرها. إن من غير الممكن مقارنة بلد مثل (بنجلاديش) أو (الكونغو) مع بلد مثل لبنان أو تركيا أو مصر. إلى جانب ذلك فإن هناك متغيرات أخرى قد لا تقل أهمية في تشخيص أحوال الفقراء مثل المسكن والإعالة والبيئة وغيرها من العناصر(*) كما أن الدليل يتناول مجتمعات أو دول ويهمل الفروق الاثنية والدينية والجغرافية وخصوصا في المجتمعات التي تعاني من الصراعات أو عدم الاستقرار. ولذلك كله أدخلنا بعض العناصر الجديدة عن تلك التي أوردها تعريف الأمم المتحدة.(**)

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، ص١٦٢.

(*) فعلى سبيل المثال تظهر تقارير التنمية البشرية أن البحرين والكويت والإمارات وقطر مصنفة ضمن الدول ذات التنمية البشرية العالمية و تحتل المرتبات (٤٠/٤٣/٤٥/٤٨) على التوالي). ولكن إذا أخذنا بنظر الاعتبار معايير غير التعليم والصحة والدخل مثل المشاركة السياسية والتمييز ضد المرأة وتداول السلطة فسوف نجد نتائج مختلفة.

راجع: عبد الخالق عبد الله– البعد السياسي للتنمية البشرية– حالة دول مجلس التعاون الخليجي– دراسة في: مجلة المستقبل العربي– مركز دراسات الوحدة العربية– عدد نيسان ٢٠٠٣– ص٩١–٩٢.

(**) على سبيل المثال أظهرت دراسة عن الأسر التي تقودها نساء في المنطقة العربية (لبنان/ الضفة الغربية وغزة/ واليمن)، إن هناك فروقات واضحة بين أوضاع تلك الأسر رغم التقارب في حياة تلك المجتمعات وثقافاتها (راجع هذه الدراسة ضمن الدراسات السابقة التي أوردناها في بحثنا هذا).

دراسات سابقة

تمهيد:

يتألف هذا الفصل من ثلاثة مباحث يتناول المبحث الأول منه ثلاث دراسات عراقية، أجريتْ عن النساء المعيلات، والأرامل، وعن اسر الشهداء. ولعل من المفيد أن نلاحظ هنا حقيقة مهمة، وهي أن الدراسات عن الفقر Poverty في العراق محدودة، الأسباب عديدة لعل في مقدمتها، أن نشر البيانات عن ظاهرة الفقر في العراق كان محظوراً في مرحلة النظام السابق. ولذلك نلاحظ أن تقارير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، لم يورد بيانات حول هذا الموضوع، كما أن تقارير الاسكوا، لم تورد إلا بيانات محدودة باستثناء الدراسة الصغيرة، التي أجريت عن الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج (١٩٩٥).(*)

في المبحث الثاني تناولنا ثلاث دراسات عربية، إحداها، دراسة نظرية للدكتورة، سناء الخولي عن الترمل، وثانيهما: دراسة عن الفقر في مصر، أما الثالثة، فهي دراسة أجرتها الاسكوا، عن ثلاث أقطار عربية هي لبنان، وفلسطين واليمن، وتضمنت مقارنات مفيدة حول الأسر التي ترأسها نساء.

أما في المبحث الثالث: فتناولنا دراسة أمريكية عن اثر فقدان الأب في توازن واستقرار الأسرة. وتناولنا دراسة مجرية عن السياسات الاجتماعية المتبعة لرعاية اسر الأرامل في المجر. أما الدراسة الثالثة فهي بريطانية وتناولت مشاريع الرعاية الاجتماعية في تحسين ظروف اسر الأرامل بعد الحرب العالمية الثانية.

إن الفقر يلقي اهتماماً متعاظماً في كل أنحاء العالم، إلا أن دراسته في بعض البلدان العربية، ما زالت لا تجد التشجيع الكافي، لأن مثل تلك الدراسات، قد تفضح سوء إدارة الاقتصاد في تلك البلدان، وسوء توزيع الثروة.

(*) الدراسة، للدكتور، محمد كاظم المهاجر.

المبحث الأول:

دراسات عراقية

أولاً: أبعاد الفقر لدى النساء المعيلات لأسرهن[١]:

تتميز هذه الدراسة بأهمية خاصة بالنسبة لموضوع هذه الأطروحة، فهي تتناول صلب مشكلة بحثنا، كما إنها دراسة ميدانية. أجريت بالتعاون ما بين جهات متخصصة عديدة، ومن قبل فريق عمل بحثي متخصص. ولذلك فإن بياناتها ونتائجها تحظى بدرجة عالية نسبياً من المصداقية.

لا تحدد الدراسة طبيعة منهجها بدقة، بل تنطلق من مفهوم التنمية البشرية من حيث تركيزه على هذه الفئة من النساء من منطلقين:

أولهما: منطلق احتياجاتهن على الموارد لإشباع الحاجات الأساسية.

ثانيهما: منطلق تمكينهن من التغلب على الظروف التي تديم الفقر.

وقد استهدفت الدراسة إعطاء صورة عن مدى انتشار الفقر بين النساء المعيلات لأسرهن. ومحاولة الكشف عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشكلة على أمل أن تسمح نتائج الدراسة بتسليط الضوء على الأسباب الهيكلية والأسباب المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، وصولاً إلى توصيات بشأن إجراء دراسات لاحقة.

وبشان السياسات ذات الطابع الطويل الأجل والسياسات الموجهة بشكل مباشر للجهات المؤثرة على تشغيل المرأة وأوضاعها الأسرية والاجتماعية، ولاسيما المعيلات منهن. وكذلك بشأن التنظيمات ذات القدرة على انتهاج سبل تخفيف الفقر عن كاهل الأسر.

إن من أهم أهداف هذه الدراسة هو تحديد الحجم والأهمية النسبية لفئة النساء المعيلات لأسرهن ضمن عينة عشوائية من السكان وتحديد مؤشرات الفقر من خلال المقاييس المعتمدة في الدراسات الاقتصادية وكذلك تحديد القيود الاقتصادية والاجتماعية التي تعيق تحسن أوضاع النساء المعيلات لأسرهن كما تستهدف الدراسة تمييز طبيعة أو انتشار الفقر المطلق أو الشديد، الموسمي أو المؤقت ومدى ارتباطه بالوضع الحيوي والتغذوي للأسرة وتحديد الاختلافات في خصائص الأسر التي تعيلها نساء ثم الكشف عن العلاقة المتبادلة بين الفقر والبيئة الاجتماعية المحددة للخصائص والعلاقات الأسرية القائمة في إطار السياق الاقتصادي والاجتماعي السائد.

---

(١) د. آمال شلاش /سهام عبد الحميد / د. آمال سويدان/ شبكة التنمية البشرية المستدامة في العراق– دراسة رقم (٦): عبء الفقر لدى النساء المعيلات لأسرهن. دراسة ميدانية. أجريت بالتعاون ما بين هيئة التخطيط واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) و(البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة – نشرت في شباط، ١٩٩٨.

تناولت الدراسة عينة من الأسر التي تعيلها نساء(*) بلغ حجمها (٧٠٠) أسرة من المناطق الحضرية في مركز وأطراف مدينة بغداد خلال الفترة الممتدة من أيلول /سبتمبر حتى تشرين الثاني/ أكتوبر ١٩٩٧. كما اعتمدت الدراسة على بيانات مستمدة من بحوث ميزانية الأسرة التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء، والمسوحات الأسرية للأسكوا والبرنامج الإنمائي، وتقارير البعثات والمنظمات الدولية ودورات ومسوحات الاتحاد العام لنساء العراق السابق(**).

ابتدأت الدراسة بإطار مفاهيمي تناول تطور الفكر الاقتصادي إزاء قضايا التنمية والفقر ومؤشرات المشاركة والاندماج، والأداء الاقتصادي والمؤشرات الكلية الناتجة عن إعادة الهيكلة الاقتصادية، ومؤشر اللامساواة حسب الجنس (تأنيث الفقر) ثم انتقلت الدراسة إلى تحديد مفهوم الفقر في أوجهه المختلفة (الفقر النسبي والمطلق) و أشكال و مصادر توليد الفقر وأسبابه، وصولاً إلى التعريف بمدخل القدرة الذي يحرر الفقر ومقاييسه من ناحية الدخل والإنفاق. فالفقر لا يتعلق بالدخل المنخفض أو المنفقة المنخفضة أو الفشل في الحصول على الحاجات الأساسية، وإنما يتعلق بفشل ذلك المستوى من الدخل على توليد القدرات الملائمة للفرد، تلك الدراسات التي (تكمن) الفرد من إدامة حياته بالمستوى اللائق وتمثل مقومات الفرد من القدرة: رصيده من التعليم / والصحة/ والاستخدام اللائق. وتمثل مقومات الفرد من القدرة رصيده من التعليم/ رصيده من الصحة/ والاستخدام ورأس المال البشري/ ورأس المال الاجتماعي.

في البحث الثالث من الدراسة قدم الباحثون وصفاً للواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق من خلال تناول قضايا أساسية أهمها الخدمات الاجتماعية والتعليم والوضع الحيوي (الولادات والوفيات) وإنتاج الغذاء والوضع التغذوي. كما تناول هذا الفصل الإجراءات التي اتخذتها الدولة ومنها نظام الحصة التموينية ونشاطات المنظمات غير الحكومية والمشاريع المقررة للدخل والرعاية الاجتماعية.

أظهرت نتائج الدراسة:

١- إن متوسط أعمار النساء هو (٤٥) عاماً.

(*) تم اختيار عينة عشوائية طبقية، حيث تمثل مجموعة من المناطق السكنية طبقة بحد ذاتها تتكون من مجموعة من المفردات المتجانسة في بعض خصائصها (ص٢٧ من الدراسة).

(**) أشارت الدراسة في الصفحات ٤-٨ الى عدد من الدراسات المهمة التي اعتمدت عليها ومن الملاحظ ان تلك الدراسات على أهميتها كانت في معظمها اقتصادية او تغذوية مهمة.

٢- ارتباط ظاهرة الإعالة بحالة ترمل المرأة (٦٤٪) من العينة وإعالة (٢٥٪) من النساء لأسرهن رغم وجود أزواجهن.
٣- أظهرت الدراسة تعطل (٤٣٪) من نساء العينة عن العمل كما أن مجمل النشاط الاقتصادي للعينة يصل إلى (٤٨,٩٪) .
٤- بلغت نسبة ربات البيوت بين نساء العينة (٤٣,٣٪) أما الأخريات فتتنوع أعمالهن بين العمل المكتبي الحكومي والعمل والعلم بأجر لدى الغير، ويتميز بنشاط البيع بأهمية نسبة (١١٪) كما تبين أن (٤٣٪) من نساء العينة لا يعملن بأجر، وتعمل (٥٦,٧٪) من النساء بمعدل (٦) ساعات يومياً.
٥- تبين أن (٢٠,٢٪) من أسباب التعطل ترجع إلى البيئة الاقتصادية أي عدم توفر عمل للراغبات فيه، و(٧,١٪) ترتبط بأوضاع التغير في سوق العمل و(١١,٥٪) ترتبط بفشل سياسات التأهيل للعمل. أما العوامل الذاتية والمتعلقة بالدور الإنجابي ووجود الأطفال فتمثل (٣٥,٣٪) أما تأثير التقاليد فيمثل (٢١,٣٪)، من أسباب تعطل المرأة.
٦- بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة الممتدة في العينة (٩,٢) أفراد وهو أعلى من المتوسط لعموم القطر، والبالغ (٧,٥) فرداً في الحضر.
٧- تؤشر مستويات التعليم لأفراد أسرة المعيلة رصيداً من سنوات الدراسة يصل إلى أكثر من (١٨) سنة لحوالي (١٧,٤٪) و(٦) سنوات لحوالي (١٤٪) وينقطع (٣٥,٥٪) من الأولاد عن الدراسة لأسباب متعددة في مقدمتها تكاليف الدراسة (٦٦,٤٪).
٨- يشترك في العمل إلى جانب النساء المعيلات (٤٧٧) من الأولاد.
٩- بلغ متوسط دخل المرأة المعيلة (٥٥٣٨) دينار شهرياً ويرتفع متوسط دخل الأسرة الشهري إلى (١٠,٣٣٥) ديناراً بإضافة دخول أفراد الأسرة الآخرين. وتنفق اسر المعيلات (٦٨,١٪) من دخلهن على المواد الغذائية كمتوسط رغم الدعم الغذائي ممثلاً بالبطاقة التموينية.
١٠- إن أكثر نصف النساء المعيلات يملكن وحدات سكنهن مقابل (٣٠٪) يضمن في وحدات مؤجرة وفي الوقت الذي تسكن فيه (٥٦٪) من الأسر بمفردها بقية الأسر تتقاسم السكن مع اسر أخرى.
١١- إن الأسر تعيش وضعاً صحياً وتغذوياً صعباً يعكس تدهور القدرة الشرائية، إذ أن (٧٨,٣٪) من الأسر عجزت عن تلبية احتياجاتها من الدواء. وتظهر البيانات أن غالبية العوائل تستهلك حصتها كاملة من الحصة التموينية وتعتمد (٤٦,٥٪) من الأسر على الدعم

والمساعدة الغذائية لإشباع حاجاتها. كما تبين أن (٢٥,٣٪) من الأسر لديها طفل مصاب بسوء التغذية.

١٢- تشير النتائج المتعلقة بالإعالة أن (٦٤٪) من أسباب إعالة المرأة للأسرة هي وفاة رب الأسرة. أما الأخريات فان أسباب الإعالة ترجع عندهن إلى مرض رب الأسرة أو عودة سبب الإعالة إلى حالات الطلاق والهجر.

١٣- يصل معدل الإعالة إلى (٧) أفراد لكل امرأة بنسبة (٢٦٪) وأكثر من (٤) أفراد لكل امرأة بنسبة (٦٨٪) مقارنة مع متوسط القطر طبقاً للإحصاء السكاني لعام ١٩٨٧ والبالغ (٣,١) وقد توصل الباحثون إلى أن الإعالة هي احد أسباب الفقر. كما أشاروا إلى متوسط الدخل ومؤشر الإنفاق على الغذاء ومؤشر متوسط إنفاق الفرد الاستهلاكي، وصولاً إلى تقدير خط الفقر المطلق البالغ (٣٧٣,٤٠٥) بالدينار شهرياً وبالمقارنة مع متوسط دخل الفرد للعينة والبالغ (٦٧٠) دينار، تتضح الفجوة بين احتياجات الفرد والإنفاق المطلوب لإشباع الحاجات.

١٤- لم تظهر الدراسة ما يؤكد أهمية العلاقات الاجتماعية في إسناد المرأة الفقيرة، إذ لم يتجاوز دور هذه العلاقات (١٨٪) من النساء. كما أن البيانات لم تسمح بإيضاح العلاقة بين الدخل وتعليم الأولاد. ولم تكن الرغبة في الاستقلال الاقتصادي للمرأة أو تعزيز موقعها الاجتماعي من الدوافع الذاتية للعمل، بل تركزت الدوافع على رعاية الأسرة.

١٥- لعل من اخطر ما أشرته نتائج المسح هو التدهور في الوضع الاقتصادي لأسر المعيلات والمقاس بمقارنة مؤشرات الدخل والملكية السابقة مع الوقت الحاضر (عند إجراء المسح) فقد أشارت (٦٠,١٪) إلى أن دخل الأسرة كان كافياً قبل فقدان المعيل أو فقدان عمله.

في خاتمة الدراسة انتهى الباحثون إلى مجموعة من التوصيات والإجراءات المطلوبة للتخفيف من عبء الفقر، وكانت منطلقات وضع السياسات هي التداخل البنيوي بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للظاهرة وانبثاقها من الواقع اليومي لحياة الأسر الفقيرة، ويمكن القول أن التوصيات ركزت على سياسات طويلة الأجل تستهدف تمكين النساء وأسرهن، واستهداف هذه الشرائح في برامج التنمية ودعم أنماط العمل التي شاعت بين النساء في فترة الحصار وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي، ودعم العمل الطوعي من خلال المنظمات غير الحكومية. وإعطاء الأولوية في برامج المساعدات الغذائية للنساء المعيلات، وإتباع أنظمة مرنة في التعليم واستمرار

تحمل الدولة لأعباء دعم التعليم وإنشاء نظام رعاية من أطراف عديدة يدعم من المنظمات الدولية وتشجيع نمط المشاريع المدرة للدخل ووضع الأطر المؤسسية والمالية والتجارية للنشاط الاقتصادي للنساء الفقيرات.

إن هذه الدراسة تتميز كما ذكرنا بأهمية عالية بالنسبة لموضوع أطروحتنا عن الفقر بين النساء المعيلات إلا إنها بسبب توجيهاتها وزوايا نظرها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية. كذلك لابد من الإشارة إلى أن توصيات الدراسة على أهميتها لم تعد صالحة تماماً في ظل ظروف التغيير التي يشهدها العراق وتوجهاته نحو اقتصاد السوق الذي يعيد صياغته دور الدولة ويقلل بدرجة كبيرة من دعمها لقطاع الخدمات المختلفة كالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والرعاية وغيرها.

وفي تقديرنا أن جانباً من النقد الذي يمكن أن يوجه إلى الدراسة مصدره أن فريق البحث كان خالياً من مشاركة أي سوسيولوجي مما جعل الدراسة ذات طابع اقتصادي- تغذوي- صحي.

ثانياً: دراسة عن

١- اسر الأرامل في مدينة بغداد(*)

تقع هذه الدراسة في بابين رئيسين يحتوي الأول منهما على ثلاثة فصول وثلاثة مباحث قسمت بدورها إلى محاور عديدة غطت الجوانب النظرية للدراسة أما الباب الثاني فقد غطى بفصوله الخمس ومباحثه الاثني عشر جوانب الدراسة الميدانية.

في الفصل الأول من الدراسة قدمت الباحثة تعاريف إجرائية للمفاهيم الأساسية وهي الأرملة (Widow) والتنشئة الاجتماعية (Socialization) والعلاقات الداخلية والقرابية (And Kinship Relation ship Internal) والأوضاع الاجتماعية (Social Conditions) والمشكلة الاجتماعية (Social Problem) فالترمل هو الحال الذي يكون عليه احد الزوجين إذا ما مات عنه الزوج الآخر ولم يتزوج بعده وتقرر التأمينات الاجتماعية معاشات لأرامل الأفراد الذين كانوا مشتركين في هذه التأمينات ويشترط في فتح المعاش عدم إشغال المرأة وعدم زوجها. إن كلا من الطلاق والموت بعد يعدان سبباً في إنهاء رابطة الزواج إلا أن الأسباب في كل من الحالتين مختلفة عن الأخرى إذا يحصل الطلاق برغبة الشريكين لكن الموت لا يكون كذلك فالأرامل هو عادة زوج أو زوجة تمتع بدوره الزواجي المقبول وبعلاقاته المستمرة ثم تحول في يوم

(*) نارين جمال خزنه دار، رسالة ماجستير قدمت الى قسم الاجتماع- جامعة بغداد- كلية الآداب، ١٩٩٢، غير منشورة.

آخر إلى أرمل أو أرملة دون مقدمات وبذلك تنتهي العلاقة الزوجية التي تكونت عبر فترة طالت أم قصرت. وقد انتهت الباحثة إلى أن الأرملة هي: المرأة التي يتوقف عنها زوجها بسبب مرضه أو استشهاده في الحرب أو تعرضه لحادث مفاجئ يؤدي إلى وفاته مما يترتب عليه تغيير الدور الاجتماعي للزوجة فيقع عليها عبء يضاف إلى المسؤولية التي كانت تتحملها في حياة زوجها. وعرفت الباحثة التنشئة الاجتماعية بأنها العملية التي يستطيع من خلالها الفرد تعلم واكتساب قيم ومعايير تجمعه ويتم ذلك عن طريق أسرته حيث تقوم بصب اتجاهات التجمع وقيمه ودمجه فيها واعتباره جزءاً منها بعد تلقينه إياها وإقناعه بقبوله فتجعله بذلك متشابهاً مع أعضاء المجتمع الذي يعيش فيه ولا ينحرف عنهم في سلوكه وتصرفاته. أما الأوضاع الاجتماعية لأي فئة سكانية فهي نظرة التجمع نحو الفئة الاجتماعية ونظرة الفئة نحو المجتمع والعلاقات التفاعلية بين الفئة والتجمع أي الأخذ والعطاء بين الطرفين، وعرفت الباحثة العلاقات الداخلية في اسر الأرامل بأنها العلاقات الاجتماعية التي تعتمد على رابطة الدم الحقيقية بين الأم وأبنائها وبين الأبناء فيما بينهم وتتضمن شعوراً قوياً لدى الأفراد بالانتماء والارتباط. أما العلاقات القرابية فهي علاقات انتماء تربط الفرد في العائلة برباط النسب مع أفراد آخرين في عوائل أخرى أي أن لهذه العلاقات مضمون اجتماعي بالإضافة إلى المضمون البايولوجي. كذلك عرفت الباحثة الاجتماعية المشكلة الاجتماعية بكونها ظاهرة اجتماعية معقدة وصاخبة تؤثر في مجرى حياة الأرامل تأثراً سلبياً مما يتطلب اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة من شأنها أن تحسن أوضاع اسر الأرامل.

في الفصل الثاني تناولت الباحثة عدة دراسات سابقة عراقية وأجنبية عرفتها دون مناقشة أو نقد أما في الفصل الثالث فقد تناولت مهام المرأة في الأسرة قبل وفاة الزوج وبعدها.

ففي المرحلة التي تسبق وفاة الزوج تتركز مهام المرأة على الإنجاب والتنشئة وعلى أداء المهام المنزلية وتنظيم الحاجات النفسية لأفراد الأسرة وإشباعها والعمل خارج البيت لمساعدة الزوج في كسب موارد العيش، أما بعد وفاة الزوج فان مهام المرأة تتركز على أشغال مكان الأب في تربية الأبناء والإشراف عليهم وإشباع حاجات الأسرة وكسب موارد العيش والتنشئة الاجتماعية للأبناء وحمايتهم من الأخطار الخارجية وتحمل الأعباء المنزلية وتنظيم العلاقات الداخلية والقرابية، ومن خلال الدراسة الميدانية أظهرت الباحثة أن معظم اسر الأرامل تعاني من مشكلات مختلفة منها اجتماعية واقتصادية ونفسية وتربوية مما يتطلب فقرة جادة وموضوعية من جانب الجهات المختصة لوضع علاج صائب لها. أن أغلبية وحدات العينة البالغة (١٦٠) مبحوثة تقع ضمن الفئة العمرية (٣٠-٣٩) سنة. كما تبين أن جميع المبحوثات كن أرامل ولم يتزوجن بعد وفاة

أزواجهن. كما أتضح انه (٥٢٪) من المبحوثات يقمن في منازل مستقلة وان (٢٤٪) منهن يعيش معهن احد أقاربهن كما أتضح أن (٣٧٪) من المبحوثات توفي أزواجهن في الحرب وانه معدل عدد أطفالهن يتراوح بين (٣-٤) أطفال.

من جانب آخر أظهرت النتائج الميدانية أن أبناء الأرامل تأثروا بغياب آباءهم وان (٥١٪) من المبحوثات ذكرت إنهن لم يستطعن تعويض أبناءهن عن فقدان الآباء وذلك بسبب أوضاع المرأة الاجتماعية كما ذكرت (٧١٪) من المبحوثات.

إن موردهن المالي يتمثل في الراتب التقاعدي للزوج المتوفي وكذلك فان (٥٤٪) من المبحوثات كن يكتفين بهذا المورد ولا يمارس أي عمل خارج المنزل أما اللواتي يعملن فأنهن يمارسن أعمالا لا تتطلب مهارة (٢١٪ من المجموع الكلي للعينة)، كذلك تبين أن نصف أبناء وحدات العينة يشاركون أمهاتهم في تحمل جزء من مصاريف الأسرة وقد أكدت (٧٧٪) من المبحوثات أنهن يوازن ما بين اللين و الشدة في تنشئة الأبناء وان (٦٣٪) منهن أكدت مقدرتهن عن حماية أبناءهن، كما أظهرت البيانات أن (٧١٪) من المبحوثات يتمتعن بعلاقات ايجابية مع أفراد الأسرة.

أما المشكلات التي تعاني منها اسر الأرامل فهي- كما أظهرت الدراسة الميدانية- متعددة ومتنوعة أو أن (٣٥٪) من المبحوثات يعانين من تهميش المجتمع لهن. غير انه (٤٦٪) من المبحوثات ذكرن إنهن تكيفن من نمو متوسط مع الحياة بعد وفاة الزوج. غير انه (٨٥٪) من المجموع اظهرن درجة من القلق والخوف من المستقبل. وأكدت (٤٦٪) منهن أن مستوى أسرهن الاقتصادي واطئ بسبب ضعف الموارد بعد وفاة الأب وبالتالي فانه (٦٤٪) من الأرامل ذكرن عدم مقدرتهن على سد متطلبات الأبناء وذكرت (٥٥٪) من المبحوثات انه أبناءوهن يعانون من مشكلات نفسية تتمثل في الانفعال بسبب ابسط الأشياء كذلك فان (٧١٪) من المبحوثات يتابعن أبناءهن دراسيا ويشاركن معهم في المذاكرة.

وفي ختام الدراسة اقترحت الباحثة جملة من التوصيات لمعالجة المشكلات النفسية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية للأرامل. وبعض هذه التوصيات موجه للأرامل ذاتهن مثل وضع خطة شهرية للأنفاق وابتعاد الاستهلاك غير الضروري. وحثها على توجيه أبناءها نحو التحصيل العلمي وان تدرب نفسها على التكيف لمرحلة ما بعد وفاة الزوج ومنها توصيات تتعلق بمؤسسات الدولة مثل توفير أراضي سكنية لأسر الأرامل وقيام دائرة الرعاية الاجتماعية بتقديم المساعدة على حل مشكلات اسر الأرامل وزيادة الرواتب التقاعدية وتوحيد إدارات المدارس للتعاون مع اسر الأرامل.

إن هذه الدراسة وهي أطروحة ماجستير– هي بالتأكيد دراسة مهمة تناولت شريحة من المواطنين في مجتمعنا تعرضت لأضرار جراء الحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج التي تلتها لكن الدراسة لم تنجح في تقديم تصورات إجرائية واضحة للمفاهيم يمكن قياسها. بل بقيت تلك المفاهيم في إطارها المجرد كما أن العلاقة بين مفاهيم المشكلة الاجتماعية والفقر والتفكك الأسري لم تكن واضحة وبقيت مفاهيم مثل الفقر والتكيف والقلق والتفكك غير واضحة ولا معرفة في سياق الدراسة. فضلاً عن أن المقارنة بين مرحلتي ما قبل وفاة الزوج وما بعدها لم تتته بالباحثة إلى نتائج مهمة ذات صلة بحياة أسرة الأرملة إلى جانب ضبابية التوصيات وعدم وضوح الإجراءات والأساليب المطلوبة.

ثالثاً: دراسة عن

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأسر الشهداء(*)

تعد هذه الدراسة الميدانية ذات صلة مباشرة بموضوع البحث وتسعى إلى دراسة ومعرفة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأسر الشهداء في مدينة بغداد.

محاولة تشخيص أهم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية أو الثقافية إن وجدت والعمل على فرزها وإيجاد الحلول الصائبة لها ذلك أن معرفة واقع اسر الشهداء يساعدنا في تطوير ظروف هذه الأسر لاسيما وان القيادة السياسية في القطر مهتمة اهتماماً بالغاً بأسر الشهداء.

قامت الباحثة غادة بتقسيم بحثها إلى قسمين رئيسين القسم النظري والقسم الميداني وقد استخدمت في هذين القسمين عدة طرق منهجية للوصول إلى الحقائق والمعلومات كالمنهج التاريخي، والطريقة المكتبية وطريقة المسح الميداني الاجتماعي وإجراء المقابلات الميدانية.

وكان حجم العينة مؤلفاً من (١٢٠) عائلة تنتمي إلى الشرائح الاجتماعية الوسطى والفلاحية والعمالية، وقد حددت الباحثة مدينة بغداد مكاناً لأجراء دراستها الميدانية ممثلة في مناطق مدينة صدام للعوائل الفلاحية والعمالية ومنطقة الكرادة للعوائل المتوسطة ولأجل تمثيل هذه العينة للعوائل في مدينة بغداد قامت الباحثة باختيار (٨٠) عائلة للفئات الفلاحية والعمالية و(٤٠) عائلة ممثلة للفئات المتوسطة.

وقد توصلت الباحثة بعد إجراء بحثها هذا إلى نتائج متعددة منها:

(*) غادة عبد الجبار شكري– رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب– جامعة بغداد، ١٩٩٠.

١- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن اغلب وحدات العينة المختارة يتمتعون ويرتبطون بعلاقات ايجابية في أسرهم، حيث تبين بان (٨٥) مبحوثاً من مجموع (١٢٠) و(٧١٪) ذكروا بأنهم يرتبطون بعلاقات ايجابية داخل أسرهم.

٢- توصلت الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة عن طبيعة المكانة الاجتماعية التي تحتلها عائلة الشهيد بالمقارنة مع العائلة الاعتيادية، بان عائلة الشهيد تحتل مكانة اجتماعية تختلف عن نظريتها في العائلة الاعتيادية وبنسبة (٧٨٪)، (٩٣ مبحوثاً من مجموع ١٢٠).

٣- أثبتت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن طبيعة المشكلات الاجتماعية التي عاشت منها وحدات أفراد العينة هي مشكلة تدبير شؤون الأسرة حيث تبين أن (٥٠) مبحوثاً من مجموع (٦٠) مبحوثاً (من الذين ذكروا أنهم يعانون من مشكلات اجتماعية (٨٣٪)) كانوا يعانون من مشكلة تدبير شؤون الأسرة.

٤- أكدت نتائج الدراسة التي توصلت لها الباحثة أن (٦١) مبحوثاً من أصل (١٢٠) مبحوثاً (٥١٪) لا يعانون من مشكلة التكييف الاجتماعي للواقع الجديد الذي يعيشونه.

٥- كما أكدت نتائج الدراسة إلى أن أفراد العائلة يتضامنون مع بعضهم البعض في تحمل مصروفات العائلة بنسبة (٩٤٪) حيث أشار (١١٣) مبحوثاً من أصل (١٢٠) مبحوثاً لجميع أفراد العينة، بأنهم يتضامنون مع الأعضاء الآخرين لعائلتهم في تحمل مصاريفها.

٦- أيدت نتائج الدراسة التي توصلت لها الباحثة، إمكانية حصول أفراد وحدات العينة على مساعدات من الأقارب والجيران، حيث تبين بان (١٠٢) مبحوثاً من مجموع (١٢٠) (٨٥٪) ذكروا بأنهم يحصلون على مساعدات من الأقارب والجيران.

٧- توصلت نتائج الدراسة، إلى أن نوعية المساعدات التي تحصل عليها وحدات العينة من الأقارب والجيران، هي مساعدات معنوية، لأجل تقوية معنويات الأسرة، حيث أكد (٤٧) مبحوثاً من مجموع (١٠٢) (٤٦٪) على أنهم يحصلون على مساعدات معنوية لتقوية معنويات أسرهم.

٨- وفيما يتعلق بمدى مساهمة الدولة أو المنظمات الحزبية والجماهيرية في تقديم المساعدة لحل مشكلات الأسرة فقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية بان معظم وحدات العينة أشاروا إلى عدم مساهمة الدولة والمنظمات الجماهيرية والحزبية بتقديم المساعدة لحل مشكلات الأسرة حيث تبين بان (٨٧) مبحوثاً من مجموع (١٢٠) (٧٢٪) أشاروا إلى عدم مساهمة الدولة أو المنظمات بتقديم المساعدة لحل مشكلات الأسرة.

٩- توصلت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن طبيعة المساعدات المقدمة من قبل الدولة والمنظمات الجماهيرية والحزبية من الذين حصلوا عليها تمثلت في المشاركة في رعاية وتوحيد الأبناء وذلك بنسبة (١٤) مبحوثاً من مجموع (٣٣) (٤٢٪) وان (١٣) مبحوثاً من مجموع (٣٣) (٣٩٪) ذكروا بان لمساعدات المقدمة لهم هي المشاركة في حل مشكلات الأسرة وان (٦) من المبحوثين (١٨٪) ذكروا أن المساعدات المقدمة لهم تقديم مساعدات مادية وان (٥) من المبحوثين (١٥٪) ذكروا أن طبيعة المساعدات المقدمة لهم هي المشاركة في متابعة المسيرة العلمية للأبناء.

المبحث الثاني:

دراسات عربية

أولاً: الأسرة والحياة العائلية/ (*)الترمل Widow hood

تهدف هذه الدراسة التي قامت بها الباحثة إلى معرفة الدور الجديد الذي يقوم به كل من الأرمل أو الأرملة مبينة أن هذا التباين في الدور الجديد لكل منها يرجع إلى الاختلافات الجنسية بين الأرمل والأرملة حيث يؤدي موت احد الزوجين إلى تغيير الدور الاجتماعي للشريك الباقي على قيد الحياة.

تذهب الباحثة إلى القول أن الطبيعة المتغيرة للأسرة، تؤدي إلى خلق مشاكل من نوع جديد يتعرض لها الزوج أو الزوجة الباقي على قيد الحياة، عندما يموت الشريك وتضرب مثلاً على ذلك بمكان الإقامة الدائمة للأسرة حيث أكدت على أن موت احد الشركيين يعتبر عاملاً من عوامل التفكك الأسري الذي ينبغي على الشريك الآخر أن يواجهه وأعطت مثلاً على ذلك الجماعات التي تشتمل على عدد من الأسر أو المناطق الريفية وبين المناطق الحضرية الحديثة وفي العينات التي أخذت من الطبقة المتوسطة ظهر أن الزوجة تواجه الوحدة إذا مات زوجها، أكثر من الزوج وظهر كذلك بان العزاب والنساء منهن على الأخص، لا يكون لهن مكان في ميدان العلاقات الاجتماعية التي تمارس من خلال نسق ثابت، ومن المحتمل جداً أن يفقدن بصورة تلقائية العضوية التي كن يتمتعن بها الجماعات التي كانت تقوم على الاعتراف بأهلية الزوجين معاً للدخول في علاقات متبادلة ومشتركة إلا أن الأرملة بوجه خاص تجد نفسها قد أبعدت فجأة من المحيط الذي تعودت أن تعيش فيه التي كان لها من خلاله مكانة أو وضعاً مريحاً وملائماً.

وتقول الباحثة أن الدور الذي تكون فيه الأرملة بعد وفاة زوجها أكثر صعوبة في مجال التوافق الاجتماعي، مقارنة بدور الرجل الأرمل وذلك لعدة أسباب منها:

١- إن أهمية الزواج بالنسبة للمرأة تكون أكثر من أهميته بالنسبة للرجل، في أكثر المجتمعات، ولهذا فان انتهاء الزواج بوفاة الزوج وترمل المرأة، يعني بالنسبة لها انتهاء دور حيوي ومهم في حياتها مقارنة بالدور المماثل للرجل الزوج الذي تموت عنه زوجته.

٢- تفضل المرأة الأرملة عدم تكرار الزواج، والسبب في ذلك يرجع إلى أنها لا تجد تشجيعاً أو قبولاً اجتماعياً في الزواج مرة ثانية.

(*) د. سناء الخولي، الاسرة والحياة العائلية (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية- ١٩٨٣).

٣- أما من جانب تحمل المرأة الأرملة للمسؤولية الاقتصادية لأسرتها بعد وفاة زوجها، فان الأرملة تواجه إمكانية محدودة في رفع مستوى معيشة أسرتها الذي يتعرض للهبوط بعد وفاة زوجها، وهذه الحالة لا يتعرض لها الرجل الذي تتوفى زوجته.

٤- تتعرض المرأة الأرملة في حياتها المتبقية، وخاصة الشابة إلى قيود اجتماعية من مجتمعها توجب عليها توخي الدقة والحذر في تصرفاتها مستسلمة لظروفها الجديدة أكثر من الرجل الأرمل.

٥- تواجه المرأة الأرملة قيوداً في القربى لتغيير المكانة من خلال الزواج وذلك لما تتعرض له من أزمات- وصعوبات ومعوقات أكثر من الرجل الأرمل وتظهر حدة هذه المشكلة خاصة إذا كان الأرامل قد مات عنهن أزواجهن وهي في سن مبكرة.

أما من ناحية إقامة الأرملة بعد وفاة شريكها فقد أكدت الباحثة على إمكان أن يثبت خلال الدراسات ميل الزوج أو الزوجة (أرمل، أو أرملة) بعد وفاة الشريك إلى الإقامة مع الأبناء البالغين، كما أن النساء من الأرامل يفضلن ويزداد ميولهن أكثر من الرجال إلى الإقامة مع الأبناء والتمسك بالعيش معهم، ومن جانب الاعتماد الاقتصادي تؤكد الباحثة على أن النساء الأرامل لا يعملن بالإضافة إلى انه قد يكون سن اغلبهن قد تجاوز مرحلة القدرة على العمل الذي يوفر للأرملة دخلاً تعتمد عليه، أي إنهن في مثل هذه الحالة أما يعتمدن كليه على معاونة الأبناء لهن أو مساعدة الأقارب أو الجهات الرسمية الحكومية.

إن إقامة الأرملة مع أبنائها بصفة دائمة قد لا تعني ذلك انه الاختيار الأول بالنسبة لها ولرغبتها في الإقامة، حيث أن بعض النساء يفضلن المعيشة بمفردهن على أن يعشن مع أبنائهن المتزوجين، وتعليل ذلك أن جميع النساء يفضلن الاستقلال ومن وجهة نظرهن أن كل امرأة ينبغي أن تكون هي صاحبة الشأن الوحيد في بيتها، وان المسافة التي تفصل بين الأجيال قد تكون سبباً في ظهور الاختلافات وخاصة فيما يتعلق الأمر بأسلوب تربية الأبناء وهذا قد يكون مبعثاً للمتاعب إذا عاشت الأرملة بصفة دائمة مع أبنائها المتزوجين.

وتقول الباحثة أن الزواج عندما ينتهي بموت احد الشريكين فان الاعتقاد السائد انه لولا الوفاة لأستمر الزواج ولهذا فان الشريك الآخر ينظر على انه شخص لم يفقد أنسانا محباً فحسب وإنما ينظر إليه على أن علاقة زواجيه ناجحة قد انتهت حيث أن فقدان الشريك يسبب الموت ويختلف عن فقدانه بسبب الطلاق لان الأخير يشمل فترة قد تطول أو تقصر من الخلافات والمشاكل بين الشريكين والذي تكون ممهدة لانتهاء الرابطة الزوجية بينهما في حين يختلف الأمر في حالة موت

احد الزوجين أو بالأخص إذا كان الموت مفاجأة إذ لا توجد هناك مدة زمنية تساعد الشريك على الانتقال كما يحصل في الطلاق فالشخص الأرمل هو عادة زوج أو زوجة يوماً يتمتع بدوره الزواجي المقبول وبعلاقاته المستمرة ويتحول في يوم آخر إلى أرمل أو أرملة دون مقدمات وتنتهي بذلك كل العلاقات الزواجية التي تكونت عبر فترة طالت أم قصرت.

ثانياً: قياس الفقر ووقعه في مصر:-

بينما استخدم تقرير التنمية البشرية السابقان عن مصر (١٩٩٤-١٩٩٥) خطاً نسبياً للفقر لقياس هذه الظاهرة فان التقرير الحالي يركز وهو بصدد تحديد خط للفقر قوامه الإنفاق الاستهلاكي – على مفهوم مطلق للفقر ولقياسه.

وقد استخدمت ثلاثة مسوح في تقدير خطوط الفقر في مصر، هذه المسوح هي مسح دخل الأسرة وإنفاقها لعام (١٩٩٥-١٩٩٦) ومسح دخل الأسرة وإنفاقها لعام (١٩٩٠-١٩٩١) ومسح ميزانية الأسرة لعام (١٩٨١-١٩٨٢) فعلى المستوى القومي قدر خط الفقر المحسوب على أساس سلسة الطعام بـ(٣١٤٨) جنيهاً للأسرة و (٥٩٤) جنيهاً للفرد عام (١٩٩٥-١٩٩٦) أما خط الفقر المبني على أساس تكلفه الحاجات الأساسية (كحد أدنى للأنفاق الاستهلاكي) فقد قدر لنفس العام بـ(٤١٦٨) جنيهاً للأسرة و (٨١٤) جنيهاً للفرد كذلك تم تقدير خطوط عليا للفقر بحيث تعكس الإنفاق الاستهلاكي الفعلي الذي يكون الناس فقراء عندما يكون إنفاقهم اقل منه. وجدير بالذكر أن هذه المتوسطات القومية تخص تباين التقديرات بالنسبة للريف والحضر حيث وجد أن خطوط الفقر (الدنيا والعليا) في حضر مصر أعلى منها في ريفها.

بناءً على هذه التقديرات وجد أن ما يقرب من (٢٣٪) من المصريين يعيشون تحت خط الفقر وتشتمل هذه النسبة على حوالي (٧٪) من المصريين يمكن اعتبارهم في حالة فقر مدقع وهناك بالإضافة إلى ذلك، ما يقرب من خمس السكان يعيشون حالة فقر معتدل ويلاحظ أن الفقراء ليسوا مجموعة متجانسة خاصة فيما يتعلق بأنماط الدخل والإنفاق كما أن هناك تفاوت في توزعهم بين الحضر والريف (٤٢٪) و(٥٨٪) على التوالي من إجمالي الفقراء في مصر وبين الوجه البحري والوجه القبلي (٣٦٪ و ٤٨٪) على التوالي من إجمالي الفقراء في مصر.

أضيفت بجانب هذه التقديرات النتائج التي تم الحصول عليها من مسح نفذ خصيصاً للتقرير بغرض تطبيق أسلوب تعيق حالة الفقر بالمشاركة وطبقاً لتصنيف الذين جمعوا بيانات هذا المسح تمثل الأسر الفقيرة (١٨٪) فقط من إجمالي عدد الأسر على المستوى القومي وتبلغ هذه النسبة

(١٨ ٪) في حضر مصر و(١٩٪) في ريفها ولكن الذين شاركوا في الإجابة على الاستقصاء يقدرون النسب المناظرة بـ(١٠٪ و ١٣٪ و ١٩ ٪) على التوالي ويوضح تصوير حالة الفقر في مصر أن الفقراء أما أنهم يشتغلون في أنشطة هامشية ذات أجور منخفضة أو أنهم متعطلون ومعظمهم أميون أو من ذوي المستويات التعليمية المتدنية ويرتفع عبء إخفاقهم على الطعام بالنسبة لمواردهم بينما استهلاكهم اقل وعلى الرغم من أن اختلافات هيكل الدخل بين الأسر الفقيرة والأسر غير فقيرة تبدو ضئيلة فان الأسر الفقيرة أكثر اعتماداً على الأنشطة المولدة للدخل التي يقوم بها رب أو (ربة) الأسرة وكذلك على عمله (أو عملها) الرئيسي وبصفة عامة فان دور الدخل من الملكية هامشي بالنسبة لكل من الأسر الفقيرة والأسر غير الفقيرة ولكن هذا الدور اقل أهمية من الناحية النسبية في حالة الأسر الفقيرة عنه في حالة الأسر غير الفقيرة.

الحرمان البشري والفقر ينطويان على ما أكثر من فقر الدخل:-

عادة ما ينظر إلى الفقر على انه نقص الدخل تبعاً للافتراض الشائع بان الدخل هو الذي يحدد مستوى الرفاه المادي للشخص ولكن فقر الدخل ما هو إلا جزء من الصورة فكما أن التنمية البشرية تشتمل على جوانب أوسع بكثير من الدخل فان الفقر يجب كذلك أن ينظر إليه على انه ذو أبعاد كثيرة وقد قدمت تقارير التنمية البشرية التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مفاهيم وقياسات للفقر والحرمان البشري نأخذ هذه الأبعاد في الاعتبار من ذلك مثلاً مفهوم فقر القدرة وقياساته.

وتوفر بيانات المسح الديموجرافي والصحي لمصر أساسا لتقدير فقر القدرة على المستوى القومي في مصر وعلى مستوى تقسيماتها الجغرافية وتتمثل القدرات الداخلة في هذا المقياس في:

أ- نسبة الأطفال ناقصي الوزن (دون الخامسة).

ب-نسبة حالات الولادة التي لم تتم بواسطة طبيب أو ممرضة أو قابلة متمرسة.

جـ- نسبة إناث الأسرة في سن السادسة وأكثر اللاتي لم يتلقين تعليما من أي نوع يظهر استخدام هذه المكونات ان فقر القدرة في مصر أعلى من فقر الدخل بصفة عامة فبينما يعاني (٢٣٪) من مجموع السكان من فقر الدخل تجد أن (٣٤٪) من هذا المجموع يعانون من الفقر في القدرات ويعود الاختلاف بين هذين المقياسين على المستوى القومي إلى أن فقر القدرات أعلى بكثير من فقر الدخل في الريف (٤٣٪ مقابل ٢٣٪) بينما يقل فقر القدرات قليلاً عن فقر الدخل في الحض (٢١٪ مقابل ٢٢,٥٪).

انجازات وعقبات:-

تبين النتائج المذكورة أعلاه أن تلك الصلة القريبة بين الارتفاع (أو انخفاضه) فقر الدخل وارتفاع (أو انخفاض) فقر القدرات ليست قائمة في مصر فمن جهة هناك علامات تقدم واضحة حيث زادت معدلات التمرس والقراءة والكتابة وارتفعت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه نقية وآمنة وانخفضت معدلات وفيات الأطفال ضمن علامات تقدم أخرى ولكن أوجه التقدم هذه ليست كافيه أما للبطء الشديد في خطو التطور (فمثلاً استغرقت زيادة معدل التحدي بأقل من ١٪ من المجموعة العمرية ٥-١٦ ثلاث سنوات) أو لظهور معوقات في بعض الجوانب مثل زيادة النسبة المئوية لسوء التغذية بين الأطفال.

ومن جهة أخرى على الرغم من انخفاض معدل فقر الدخل في المناطق الريفية وجهود تضييق فجوة التنمية البشرية بين الريف والحضر فان نسبة كبيرة من سكان المناطق الريفية لا زالت محرومة من الخدمات الاجتماعية الأساسية ويوضح الجدول (١) كلاً من التقدم والتفاوتات القائمة بين المناطق الريفية والحضرية في مصر من مدلول تلك المقارنات واضحة بالنسبة للسياسة التي ينبغي إتباعها فبينما السياسة الاقتصادية السليمة قد تؤدي بطريقة غير مباشرة إلى الارتفاع بمجموعات من السكان فوق خط فقر الدخل يكون من المهم أن تمارس الحكومة ومبادرات المنظمات غير الحكومية دورها في توفير الخدمات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية.

الفقر في الريف المصري مشكلة متعددة الأوجه:-

تنعكس أسباب ونتائج الفقر في المناطق الريفية في عدد من المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية التي تحدد ملامح الريف المصري يتصل أو هذه الملامح وأهمها بالمناخ في الأراضي الزراعية فمتوسط نصيب الفرد الريفي من الأرض الزراعية يبلغ بالكاد (٤,٩) قيراطاً ويؤدي التوزيع غير المتكافئ لهذه الأرض إلى زيادة حدة اثر ذلك على مدى انتشار الفقر في الريف فما يقرب من (٧٠٪) من ملاك الأراضي لا تتجاوز ملكية الواحدة منهم فدانا واحداً ولا تتجاوز هذه الملكية أربعة أفدنة في المتوسط بالنسبة لـ (٩٣٪) من مجموع ملاك الأراضي وتمتلك هذه الشريحة من الملاك نصف الأراضي المزروعة بينما النصف الأخر يمتلكه (٧٪) فقط من مجموع الملاك وتشير التقديرات إلى أن هؤلاء يشملون (٢٪) من مجموع الملاك تبلغ ملكيتهم معاً ثلث الأراضي المنزرعة .

مازال قصور الاستثمار يمثل عقبة في وجه تطوير القطاع الزراعي، فالاستثمارات الثابتة في القطاع الزراعي بلغت بالكاد (٨٪) من إجمالي الاستثمارات في الاقتصادي المصري بينما نسبة مساهمة هذا القطاع في النتائج المحلي الإجمالي تزيد عن (١٦٪) يضاف إلى ذلك أن غالبية المنتجين في القطاع الزراعي يعانون من عدم كفاية التسهيلات الائتمانية وصعوبة الوصول إليها فقد بلغ النصيب النسبي للائتمان الموجه للأنشطة الزراعية (٩٪) فقط من إجمالي الائتمان في السنوات السابقة على برنامج الإصلاح الاقتصادي بل أن هذه النسبة تدنت إلى (٢,٥٪) في السنتين الأخيرتين.

تتصف الأجور في القطاع الزراعي بانخفاض نسبي ملحوظ حيث يبلغ متوسط الأجر السنوي للعامل الزراعي نصف قيمة متوسط الأجر السنوي للعامل على المستوى القومي وربما تفسر اختلافات الإنتاجية إلى حد كبير هذه الفجوة الواسعة في الأجور ولكن هذه الاختلافات دالة في عديد من العوامل التي قد لا يكون العمل أكثرها أهمية وتتضافر التغييرات المستمرة في أنماط الحياة وعادات العمل في الريف المصري مع انخفاض مستوى الأجور الزراعية على نحو يزيد من حدة مشكلة الفقر في المناطق الريفية وقد تم التأكد من كل أسباب الفقر هذه وما يرتبط بها من نتائج في الريف المصري من خلال دراسة ميدانية شملت ست عشرة قرية ممثلة لمراكز محافظة سوهاج.

ثالثاً: الأسر التي ترأسها نساء:(*)

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة نظراً لكونها تتناول مجتمعات تشهد نزاعات عسكرية حادة تؤدي إلى إشاعة الفقر والتفكك الأسري وغيرهما من المشكلات الاجتماعية الخطيرة. وتمثل الدراسة مسحاً استطلاعياً استهدف الوصول إلى صياغة سياسات لتخفيف حدة الفقر.

أولاً: المناطق المختارة للدراسة:

أشارت أدبيات اللاسكوا إلى وجود علاقة تستند إلى أدلة ما بين النزاعات والفقر والنوع الاجتماعي وبناءً على ذلك تم اختيار ثلاث مجتمعات هي : لبنان وفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) واليمن لأجراء دراسات حالة في إطار المسح الاستطلاعي لرئاسة المرأة للأسرة. وقد كان المعيار الأساسي لاختيار تلك المناطق هو أنها خضعت لظروف صعبة تمثلت في النزاعات العسكرية.

ثانياً: المنهج:

استند المسح الاستطلاعي للموضوع إلى:

١- جمع معلومات متقاطعة ثقافياً Cross-cultural من خلال المسح الأدبيات ذات الصلة.

٢- جمع معلومات كمية ونوعية حول أبعاد النوع الاجتماعي والفقر.

٣- عرض المسح وضع المرأة الفقيرة من حيث الدخل /القدرات وذلك من خلال دراسة عينات غير عشوائية. وتعترف الدراسة بان آراء وتصورات تلك العينات قد لا تكون قابلة للتعميم بالضرورة لقد تم التوصل إلى تلك العينات من خلال المنظمات غير الحكومية التي تستهدف هذا الصنف من النساء وقد تم تنفيذ العمل الميداني بمساعدة أربعة خبراء خلال الفترة ما بين أيار/ مايو وكانون الأول / ديسمبر عام ٢٠٠٠ .

أن السؤال الأساسي الذي طرحه المسح الاستطلاعي هو: هل أن المرأة التي ترأس أسرة تختلف عن النساء الأخريات؟

(*) دراسة في مناطق مختارة للأسكوا- اعتماداً على دراسة اعدتها الدكتورة كاميليا فوزي الصلح- نيويورك- ٢٠٠١.

ثالثاً: النتائج الرئيسة:

أ- إن رئاسة المرأة للأسرة (الاعتراف بأنها المعيل الوحيد/ الرئيسي للأسرة) تخضع عموماً للقيود ذاتها المتعلقة بالنوع الاجتماعي مثلها مثل المجموعات السكانية الأخرى لذلك يصبح التنبه إلى التباينات بين مجموعات السكان النسائية امراً ضرورياً.

ب- إن النساء اللواتي يرأسن أسرا قد يخضعن إلى نفس تأثيرات الفقر مثل باقي المجموعات السكانية الفقيرة كما بالنسبة للوصول إلى الخدمات والموارد مثلاً. وفي المناط التي تشهد نزاعات فان التهجر قد يؤدي إلى إفقار الأسر بصرف النظر عن جنس رئيسها.

ج- تتحمل المرأة التي ترأس أسرة أعباء قد تميزها بدرجات متفاوتة عن نظيراتها في الأسرة التي يرأسها الرجل:

- العبء الأول: ناشئ عن ضرورة موازنة مسؤولية كونها المدر الوحيد/ الرئيس للدخل مع المسؤولية المتصلة بالعملية الإنجابية بدون دعم اقتصادي من فرد آخر بالغ في الأسرة ولديه دخل.
- العبء الثاني: يتعلق بوضع رئاسة المرأة للأسرة أي بصرف النظر عن المدى الذي قد تكون فيه المرأة المعنية هي المعيل الوحيد/ الرئيسي لأسرتها فإنها لا تحظى بالاعتراف الشرعي والمرأة التي ترأس أسرة والمنفصلة عن زوجها أو التي هجرها زوجها أو غير المتزوجة هي من هذه الناحية في وضع غير مؤات نظراً بقائها قانونيا تابعة للزوج أو الأب أو الأخ أو أقارب آخرين من الذكور الأكبر سناً.
- العبء الثالث: يتصل بعدم وجود وضع شرعي، وتحديداً ما يتعلق بعدم حيازتها بطاقة هوية وعلى الأرجح أيضا شهادات تتعلق بالولادة. والزواج والطلاق والوفاة، إذ أن بطاقة الأسرة هي باسم رئيس الأسرة الذكر.
- العبء الرابع: يتصل بوضع المرأة التي ترأس أسرة في سوق العمل إذ أن غياب الدعم الاقتصادي من الرجل يجعل الخيارات أمامها محدودة ومن ثم يجبرها ذلك على القبول بعمل ذي وضعية متدنية.
- العبء الخامس: يتصل بموقف التجمع من ربة الأسرة التي ليس فيها رجل والتي يتسم موقفه منها بالشك والخضوع للرقابة.
- العبء السادس: يتصل بالطريقة التي ينظر فيها إلى رئاسة المرأة الفقيرة (من حيث الدخل والقدرات) للأسرة وطريقة التعامل مع هذه الرئاسة فمثلاً: معايير الأهلية للمساعدات

الاجتماعية قد لا تعمل فقط على إدامة إفقارها وتبعيتها الاقتصادية للرجل بل تعزز أيضا النظرة إلى أن دور المرأة ينحصر كلياً في العملية الإنجابية بصرف النظر عن نشاطاتها الاقتصادية.

د- نظراً للتباين القائم في رئاسة المرأة للأسرة ستشعر نساء شتى بهذه الأعباء مجتمعه ومتفرقة بطرق مختلفة في مختلف الأحوال ولا يجب اعتبار تلك الأعباء ظاهرة مؤقتة تسير في اتجاه مغاير للمعايير الاجتماعية وتتطلب بالتالي تدخلاً عندما تكون هذه الأسرة معرضة للسقوط في مصيدة الفقر. إن مثل هذا الموقف يديم أسباب عدم المساواة بين الجنسين كما يساعد على تهميش المرأة التي ترأس أسرة وذلك عوضاً عن النظر إليها على إنها جزء من واقع عدم التجانس وضعف الاندماج بين المجموعات السكانية النسائية.

هـ- أظهرت البيانات المقارنة بين المجتمعات الثلاثة أن حوالي (٤٨٪) من النساء الفقيرات اللواتي يرأسن أسرا في لبنان هن من الأرامل. مقابل (٥٧٪) من النساء كن أرامل في الضفة الغربية و(٢٤٪) في الضفة الغربية. وفي اليمن بلغت نسبة الأرامل (في صنعاء) حوالي (٣٧٪) لكن النسبة ارتفعت إلى حوالي (٤٥٪) في ذمار.

أن نسبة الأسر التي ترأسها أرامل كانت مرتفعة بالمقارنة مع بيانات تم الحصول عليها في عام ١٩٩٤ حيث لم تزد النسبة آنذاك عن (٩٪).

و- كشفت البيانات رجحان بعض فئات العمر ففي لبنان كانت (٦٣٪) من النساء المجيبات بعمر يتراوح بين (٢٥-٤٤) سنة مقابل (٦٠٪) في الضفة الغربية وقطاع غزة و(٦٧٪) في صنعاء ونحو (٦٩٪) في ذمار.

ز- إن عدداً لا بأس به من رئيسات الأسرة كان لديها خمسة أولاد فأكثر (١٥٪ من النساء في لبنان كن بدون أطفال). وفي اليمن (٦٧٪) لديهن أطفال يتراوح عددهم بين (٥-١٠) أولاد مقابل (٤٧٪) في الضفة الغربية و(٦٢٪) في قطاع غزة.

ح- في لبنان حوالي (٤٨٪) من هذه الأسر لديها أشخاص غير مدرين للدخل في سن الدراسة مقابل (٥٧٪) في الضفة الغربية وقطاع غزة بينما تبلغ هذه النسبة الثلث تقريباً في اليمن.

ط- بلغت نسبة الأمية بين النساء في لبنان (٤٠٪) مقابل (٢٠٪) في الضفة الغربية مقابل (٨٥٪) في اليمن.

ي- تبين أن (١٧٪) من العينة اللبنانية كانت تمثل نساء في عمالة منظمة مقابل (٢٣٪) عاطلات عن العمل. وفي قطاع غزة والضفة الغربية كانت هناك (١٠٪) فقط تعمل في قطاع

منظم وكانت هناك (٧٣٪) عاطلات. وفي اليمن كانت هناك فئة صغيرة فقط تعمل في القطاع المنظم. إن معظم النساء في المناطق الثلاث كن يعتمدن بشكل ما على مساعدات الأقارب.

رابعاً: التوصيات:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية-الاجتماعية للنساء اللواتي يرأسن أسرا:

١- ضمن الوصول إلى الخدمات الأساسية والى مستوى تعليم جيد ورعاية صحية كافية ومناسبة. والمبدأ الموجه هنا هو أن للفقراء الحق في الوصول إلى خدمات ذات نوعية تساهم في تعزيز عملهم وإنتاجهم.

٢- ضمان مدائمة الاستثمارات التي تساعد على النمو الاقتصادي مع استراتيجيات مناسبة لتنمية الموارد البشرية تدعم الوصول إلى عمل لائق.

٣- ضمان دعم الأطر القانونية المناسبة للاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية سواء أكانت تلك الأطر تنطبق على الأفراد أو على المؤسسات.

٤- ضمان الدعم الفعال لإستراتيجيات تخفيف حدة الفقر وخصوصاً من ناحية تمكين الفقراء.

٥- ضمان أن تراعي عملية جمع البيانات معايير الكفاءة وعلى نحو يبين الفوارق القائمة على أساس النوع الاجتماعي والفقر تدعمها مخصصات مناسبة في الميزانية.

٦- ضمان تنسيق فعال بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

أن مجالات السياسة أعلاه هي شروط مهمة لتنفيذ استراتيجيات التخفيف من الفقر إذ أنها توفر المعطيات للتدخلات الإستراتيجية التالية:

أ- **الأطر القانونية:** مثل معالجة التفاوت بين الجنسين في قوانين الأحوال الشخصية وضرورة حصول النساء المعيلات على هويات وإشراكهن في نظم الضمان الاجتماعي.

ب- **فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي والقدرات:** استهداف البنات ضمن السياسة التعليمية و خصوصاً الفتيات في الأسر التي تفتقد الآباء. وزيادة قدرات النساء من خلال القروض الصغيرة وشروط ميسره للائتمان إلى جانب التدريب على المهارات والعمل على تشجيع قيام المشاريع الصغيرة جداً لتخفيف الفقر.

جـ- فيما يتعلق بشبكات الأمان الاجتماعي: مراجعة النظم القائمة، ومعالجة خطر انتقال الفقر من جيل إلى جيل والاهتمام بواقع الرئاسة الفعلية للأسر التي ترأسها نساء غير متزوجات والعمل على تنسيق تقديم المساعدات الاجتماعية ما بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

إن رئاسة المرأة للأسرة في مناطق الاسكوا ليست ظاهرة جديدة ولكن يبدو انه هناك تكاثر في التغيرات التي أديت إلى زيادة بروز هذه الظاهرة مقابل حقيقة أن الأطر القانونية النافذة قد فشلت عدنا في أن تأخذ في الحسبان التحولات الاجتماعية التي زادت من التباين بين الشرائح النسائية في تلك المناطق.

إن هذه الدراسة على أهميتها لم تنجح في الربط الواضح مابين الحروب والنزاعات من جهة وما بين اتساع ظاهرة الأسر التي تقودها النساء مع ملاحظة أن ظروف النزاعات في المناطق الثلاث ليست متماثلة. كما أن الفرص المتاحة لوضع وتنفيذ استراتيجيات مع الفقر ليست متساوية أيضا مع ملاحظة أخرى مهمة هي أن اقتصاد اليمن خضع لعملية واسعة، أدت إلى ارتفاع معدلات الفقر بين السكان. أما الاقتصاد الفلسطيني فقد كان ضحية الاحتلال الإسرائيلي والتحكم بسوق العلم من خلال المعابر وضغوط سوق العمل المتاحة للفلسطينيين وخصوصاً في ظل الانتفاضة.

من جانب آخر فان حيزاً مهما من بيانات البحث اعتمدت على المنظمات غير الحكومية وعلى المناقشات المفتوحة التي قد يصعب الحصول من خلالها على بيانات ذات درجة عالية من الثقة والوضوح.

المبحث الثالث:

الدراسات الأجنبية

أولاً: دراسة أمريكية عن: اثر فقدان الأب في توازن واستقرار الأسرة.

تقع هذه الدراسة في فصل من فصول كتاب "علاقات الزواج والعائلة"، للبروفيسور جيفري روزنيفليد. إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة اثر فقدان الأب أو وفاته أو غيابه عن العائلة، وفي استقرارها وتوازنها وإمكانيتها في أداء مهامها الوظيفية كبقية العوائل الاعتيادية[١] حيث يريد الباحث حل الأشكال الذي يدور حول موضوع دور الأب في الأسرة فهناك دراسات تشير إلى أن مكانة الأب في الأسرة هي مكانة مهمة ولا يمكن الاستغناء عنها بأي شكل من الأشكال، وهناك دراسات أخرى تشير إلى أن العائلة بقيادة الأم تستطيع أن تحل محل الأب وتلعب دوره إذا تعرض للوفاة أو الفقدان أو الغياب.

أما المنهجية التي اعتمدت عليها الدراسة فهي المشاهدة والمشاهدة بالمشاركة وخير وتجارب الباحث والأدبيات المنشورة عن الموضوع وبعد الانتهاء من هذه الدراسة توصل الباحث إلى جملة نتائج أساسية تقول أن دور الأب في الأسرة لا يمكن تعويضه من قبل الأم، ولكن في حالة فقدان الأب تضطر الأول إلى احتلال دور زوجها في الأسرة وأداء المهام والمسؤوليات التي كان يضطلع بها ولكن مع هذا تبقى الأسرة تعاني من مشكلات موت أو غياب الأب لاسيما في السنوات الأولى التي تلي الوفاة أو الغياب.

وفي السنوات اللاحقة تتكيف الأم إلى إشغال دور زوجها، هذا فيما إذا كانت غير راغبة بالزواج ثانية فهي تتولى مهام ومسؤوليات جسام لتعويض الخسارة التي ألحقت بالأسرة من جراء فقدان ولي أمرها فالأم في مثل هذه العائلة لا تشغل دور الأب المتوفي فحسب وإنما تشغل أدورا مهمة أخرى كدور ربة البيت ودور المشرفة على الأطفال وحياتهم من مخاطر الانحراف والانزلاق في هاوية الجريمة ودور العاملة أو الموظفة خارج البيت وإشغال مثل هذه الأدوار تجعل الأم ذات منزلة اجتماعية عالية في الأسرة بحيث تنفرد في اتخاذ القرار الذي يخص تحديد مستقبل الأسرة ومستقبل الأطفال، ومستقبل العلاقة التي تربط الأسرة بالأقارب وفي العدد من الحالات تعرف الأم عن تدخل الأقارب في تربية الأطفال لأنها تشعر بان تربيتها للأطفال والحرص على مستقبلهم يفوقان تربية الأقارب وحضانتهم للأطفال، لهذا لا تسمح لهم بالمشاركة أو التدخل في تربية

(1) Rosenfeld, jefferey, P.Relation ships The marriage and family Reader, soot pores man and co, Illinois, 1982, p.96.

الأطفال في العديد من الحالات التي درسها الباحث كما أن الأم المسؤولة عن رعاية الأطفال الأيتام تهتم بأطفالها عند فقدانها لزواجها أكثر مما تهتم بهم لو لم تفقد زوجها لأنها تشعر بان اندفاعها نحو تربيتهم تربية أصيلة سيعوض فقدان مكان الأب في الأسرة وبالتالي تنجح في تنشئة الأطفال تنشئة سليمة.

وعندما ينمو الأطفال ويتقدمون في السن ويجتازون مرحلة المراهقة يقومون بمساعدة أمهم في شؤون البيت وتحمل بعض المسؤوليات التي كانت تنفرد بها قبل بلوغهم سن الرشد ونضوجهم.

لقد وجد الباحث أن عدداً كبيراً من اسر الأرامل يعانون من مشكلات اجتماعية وتربوية واقتصادية لاسيما في السنوات التي تلي موت الآباء، وهذه المشكلات متآتية من عدم قدرة المرأة على تلبية حاجات الأطفال والإشراف على شؤونهم وسد متطلبات الأسرة خصوصاً عندما ساور بعض النساء اللواتي فقدن أزواجهن فكرة الزواج مرة ثانية ولكن تستطيع معظم النسوة التغلب على مشكلات فقدان الأزواج عندما يصممن على عدم الزواج ثانية والتركيز على موضوع رعاية الأطفال والاهتمام بهم، فبالنسبة للواتي يصممن على عدم الزواج ثانية والتركيز على الأطفال فان مشكلاتهن لا تكون سهلة أو غير موجودة، بل تعاني مثل هذه الأسر من مشكلات كثيرة يمكن إجمالها بأربع نقاط رئيسية:

١- عدم قدرة المرأة التي فقدت زوجها من التكييف لاحتلال دور الرجل الذي فقدته بسبب الوفاة حيث أن واجبات الرجل في الأسرة تختلف عن واجبات المرأة ومن الصوبة يمكن أن تقوم المرأة بأداء واجبات زوجها سواء كان ذلك داخل البيت أو خارجه لهذا تلجأ بعض اسر الأرامل إلى مكاتب رعاية و إرشاد الأسرة، لكي تساعدها على التكييف لإشغال دور الزوج المتوفي أو المفقود.

٢- تتعرض المرأة التي فقدت زوجها إلى الأعباء النفسي والجسمي من جراء إشغال عدة ادوار في آن واحد كدور ربة البيت ودور العاملة أو الموظفة خارج البيت ودور المربية للأطفال ودور المنسقة للعلاقات الخارجية بين الأسرة والأقارب من جهة وبين الأسرة والمجتمع المحلي من جهة أخرى، ومثل هذا الأعباء النفسي والجسمي قد يوقع المرأة بأمراض جسمية أو نفسية من الصعوبة بمكان التغلب عليها.

٣- التناقض بين ما تريد الأرملة تحقيقه لأطفالها ولعائلتها وبين ما تستطيع الحصول عليه نتيجة تعبها وجهدها فقد تخطط الأرملة مثلاً إلى وقع الأولاد وحثهم على إكمال الدراسة الثانوية والجامعية لكن الأولاد قد يخفقون بالدراسة لسبب أو لآخر أو قد تخطط لأبنها أن يكون

مهنياً كمهندس أو طبيب أو معلم لكنه يفشل في الوصول إلى هذا الهدف، وهذا يعقد الأرملة ويجعلها تعتقد بأنها غير قادرة على السيطرة على تحديد مستقبل أبنائها ولا توجد في الولايات المتحدة الأمريكية مؤسسات تساعد الأرامل على تحقيق أهدافهن، التي فيها توجب الأبناء نحو التحصيل العلمي العالي وتبؤ المراكز المهنية والوظيفية التي يثمنها المجتمع.

٤-مشكلات التنشئة الاجتماعية التي تعتري الأرملة: غالباً ما تواجه الأرملة مشكلات تتعلق بأساليب التنشئة الاجتماعية التي تستخدمها إزاء الأبناء وهذه المشكلات تدور حول التربية المتساهلة التي تستعملها الأرملة في التعامل مع أبنائها فهي تعطف عليهم أكثر مما هو مطلوب لأنها تشعر بأنهم فقدوا والدهم، وهم يستحقون مثل هذا العطف والحنان ولكن هذا العطف الزائد عن الحد يؤدي إلى عصيان الأبناء لأوامر أمهم وتوجيهاتهم مما يؤدي إلى الصراع بين دور الأم الأرملة ودور الابن أو البنت ومثل هذا الصراع قد يسبب هرب الابن أو البنت من البيت، وهناك مشكلة التربية المتشددة أو القاسية التي تستخدمها الأم، هي التربية التي تسبب عصيان الأولاد لأمهم أو الهرب من الالتزام بإرشاداتها وأوامرها التي تعد بالنسبة لتفكير الأم من المعوقات الأساسية لتنشئتهم السليمة وحمايتهم من الانزلاق في هاوية الانحراف والجنوح.

وهناك مشكلة عدم الرعاية المكثفة التي تقع فيها بعض اسر الأرامل فالأرملة لا تهتم بأبنائها وتقصر بحقهم ولا تعطيهم الوقت الكافي لتلبية متطلباتهم وتنشئتهم التنشئة الصحيحة فإهمال الأرملة لأبنائها غالباً ما يدفع الأبناء إلى الاختلاط بجماعات اللعب أو جماعات الرفقة التي قد تقودهم إلى الانحراف مما يجعل مركز الأم ضعيفاً وهشاً لا يستطيع ضبط الأطفال وتحديد مستقبلهم.

بعد درج هذه المشكلات التي يشخصها الباحث بالدراسة العلمية يضع المقترحات والتوصيات لمعالجتها، فيركز على ضرورة إنشاء دوائر ومؤسسات الخدمة الاجتماعية التي تهتم برعاية الأرامل وأطفالهن ومثل هذه المؤسسات قليلة أو ذات توجهات محدودة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: دراسة مجرية عن: السياسة الاجتماعية لرعاية اسر الأرامل في المجر.
للبروفيسورة سوزان فيوكة.

ظهرت هذه الدراسة كفصل من فصول كتاب المجتمع المجري وعلى الاجتماع الماركسي في السبعينيات من القرن العشرين، تأليف البروفيسور كالمان كولجاد، تهدف الدراسة إلى توضيح اهتمامات الدولة الاشتراكية في المجر برعاية اسر الأرامل عن طريق تقديم المساعدات المادية والاجتماعية والترويجية لهذه الأسر لكي تمكنها من تجاوز الأزمات النفسية والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن فقدان أولياء أمورها، ألا وهم الرجال[١] فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فقدت المجر مئات الآلاف من الرجال في الحرب الطاحنة التي وقعت بين الشعب المجري وقوات الاحتلال النازي التي احتلت المجر خلال الفترة ١٩٤٠-١٩٤٥، كما دخل الشعب المجري مع القوات السوفيتية في حرب طاحنة مع النازيين في إخراجهم من المجر وقد تمكنوا من إخراجهم عام ١٩٤٥ وكانت نتيجة هذه المعارك قتل العديد من الرجال وترمل مئات الآلاف من النساء وتحول أسرهن إلى اسر الأرامل بحيث أصبحت اسر الأرامل من الظواهر الشاخصة في المجتمع المجري وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية قررت المجر وضع سياسة اجتماعية لمساعدة وإسعاف اسر الأرامل من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها هذه الأسر.

قبل توضيح المكاسب التي قدمتها الدولة المجرية لأسر الأرامل، يجب تحديد المشكلات الذاتية والموضوعية التي عانت منها هذه الأسر، فقد كانت هذه الأسر تعاني من مشكلة فقدان الآباء ويتم الأبناء وعدم وجود أعمال كافية تستطيع النساء إشغالها للحصول على مقومات الحياة والمعيشة كما كانت الأرامل غير قادرات على تدبير الشؤون المنزلية للبيت بسبب النقص في المواد الغذائية والأساسية وبسبب ضعف العلاقات القرابية بحيث لم تتمكن اسر الأرامل من الحصول على المساعدات المادية وغير المادية من الأقارب كما كانت الأرامل يفتقدن الشجاعة الأدبية التي تمكنهن من أشغال ادوار الأزواج أو الآباء المفقودين في الحرب مما عرض الأرامل إلى أزمات نفسية ومعنوية واجتماعية حادة كما كان بعض أطفال اسر الأرامل يتعرضون إلى التشرد ولأسباب تتعلق بعدم اهتمام الأمهات برعاية الأبناء أو لأسباب تتعلق بضعف التنشئة الاجتماعية للأمهات أو لأسباب تتعلق بتأثر الأبناء الصغار بمؤثرات بيئية سلبية كالاختلاط ببعض المنحرفين والجانحين أو العمل في سن مبكرة.

(1) Kulcs qr, Kalmar Hungarian sociery and Maxist sociology in the Rineteen seventies, corains preas, Buda pest, 1978, p.226.

إن كل هذه المشكلات التي عانتها اسر الأرامل دفعت الدولة بأن تسارع إلى رسم سياسة اجتماعية تضع حد لهذه المشكلات التي كانت نتيجة للحرب العالمية الثانية التي دخلتها المجر لمدة ست سنوات ولقد بدأت الدولة بتنفيذ السياسة الاجتماعية لمعالجة مشكلات اسر الأرامل في عام ١٩٤٧ وهذه السياسة اعتمدت على البحث الاجتماعي الميداني الذي استفاد المخططون الاجتماعيون من نتائجه بوضع الخطة التي تجابه مشكلة الأرامل وأسرهن كما شارك في وضع وتنفيذ السياسة الاجتماعية هذه، عدد من السياسيين البارزين والمشرعين القانونيين والمنفذين الإداريين. إن تنفيذ قوانين السياسة الاجتماعية الخاصة برعاية اسر الأرامل تتطلب تأسيس مكاتب رعاية الأسرة حيث تأسست هذه المكاتب في كافة مناطق البلد الحضرية منها والريفية وكانت الأفضلية تعطي لأسر الأرامل في الحصول على المعونة المالية والمساعدة الاجتماعية في حل المشكلات الأساسية التي عانت منها هذه الأسر.

لقد قدمت الدولة المجرية من خلال مكاتب رعاية الأسرة عدة امتيازات وخدمات لأسر الأرامل يمكن إجمالها بالنقاط الآتية:-

١- تقديم المساعدات المالية الشهرية التي كانت على شكل رواتب شهرية تدفع لهذه الأسر إذا كانت تعاني من مشكلة العوز والفاقة المادية.

٢- تعيين الأرامل في الأعمال التي تتناسب وأعمارهن ومؤهلاتهن العلمية ورغباتهن فمكتب رعاية الأسرة كان يتصل بدائرة التشغيل التي بدورها تجد الأعمال المناسبة للأرملة وعند وجود مثل هذه الأعمال تعلم الأرملة بها لكي تباشر بها حالاً، وعندما تعمل الأرملة وتأخذ راتباً أسبوعيا أو شهرياً كافياً لها ولأسرتها فان المساعدة المالية من الدولة تنقطع عنها.

٣- مشاركة مكتب رعاية الأسرة في تقديم النصائح والإرشادات حول كيفية قيام الأرملة تربية الأبناء ومكتب رعاية الأسرة غالبا ما يقدم المشورة من خلال الباحثين الاجتماعيين لأسر الأرامل عن الطرق القويمة للتنشئة الاجتماعية وهي الرعاية المكثفة للأبناء والموازنة بين أساليب اللين والشدة عند التعامل مع الأبناء واستعمال أساليب العقاب والثواب مع الأطفال كما تشارك مكاتب رعاية الأسرة في حل مشكلات الأطفال لاسيما المشكلات المتعلقة بالسلوك والدراسة والتدريب على أشغال الأدوار كدور الابن في العائلة ودور التلميذ في المدرسة ودور الصديق في جماعة اللعب الخ...

٤-إعطاء الأفضلية لأبناء اسر الأرامل في الانتماء إلى منظمات الشبيبة المجرية لأن آباء هؤلاء الأطفال قد ضحوا بحياتهم في سبيل الوطن أبان الاحتلال النازي علماً بان الانتماء إلى هذه المنظمات يعتبر فخراً أو وساماً للأولاد وللأبناء المنتمين.

٥-مساهمة مكاتب رعاية الأسرة في المجر في حل مشكلات اسر الأرامل وهذه المشكلات قد تكون مشكلات سلوكية أو نفسية ومشكلات اجتماعية أو قرابية أو مشكلات التدبير المنزلي أو مشكلات ترشيد الاستهلاك وصدق المبالغ المالية التي تحصل عليها اسر الأرامل في سد حاجات الأسرة والأطفال.

٦-مبادرة مكاتب رعاية الأسرة بتمويل اسر الأرامل إلى اسر منتجة أي قيام الأرامل بمهام الإنتاج الأسرى ذات المردود الاقتصادي وهنا تتصل مكاتب رعاية الأسرة بدوائر التدريب والتأهيل لكي تدرب الأرملة على مهنة أو عمل تمارسه داخل البيت وهذا العمل يمكنها من تحسين ظروفها الاقتصادية وسد أوقات فراغها.

٧-مبادرة مكاتب رعاية الأسرة بترتيب زيجات للأرامل اللواتي يرغبن في الزواج وقد نجحت العديد من هذه المكاتب بتزويج الأرامل وتكوين اسر متكاملة بتعاون فيها الزوجان في تنشئة الأطفال والحفاظ عليهم من أخطار الانحراف والجنوح كل هذه المهام التي اضطلعت بها مكاتب رعاية الأسرة كانت بفضل السياسة الاجتماعية التي وضعتها الدولة في أعقاب الحرب العالمية الثانية لمواجهة اسر الأرامل التي عدت في المجر من اخطر المشكلات التي واجهها المجتمع لأنها تتعلق بتربية الجيل الجديد والحفاظ عليه من أخطار التشرد والانحراف.

ثالثاً: دراسة البريطانية عن:

دور مشاريع الرعاية الاجتماعية في تحسين ظروف اسر الأرامل بعد الحرب العالمية الثانية في انكلترا.

أظهرت هذه الدراسة في عام ١٩٥٨ ضمن الكتاب الأزرق(*) الضمان الاجتماعي والخدمات الملحقة به، وقد ألف الكتاب اللورد وليم بيفريج عام ١٩٤٢ والتي نشرت في الكتاب المذكور عام ١٩٥٨.

في هذا البحث، تطرق وليم بيفريج إلى جملة الخدمات الاجتماعية التي ينبغي ان تقدمها الدولة في فترة ما بعد الحرب إلى اسر الأرامل(١) يذكر وليم بيفريج أن هناك أكثر من مليونين من اسر الأرامل وكان ذلك نتيجة لآثار الحرب العالمية التي دخلتها بريطانيا التي استمرت حوالي سنة وخسرت فيها أكثر من ثمانية ملايين رجل بين قتيل وجريح ومفقود ومعوق لذا كان لزاماً على الدولة التدخل في مساعدة اسر الأرامل وذلك للتضحيات التي قدمها الرجال (الأزواج السابقون للأرامل) خلال فترة الحرب فما قدمه أرباب هذه الأسر يستحق كل المساعدة والعطاء من قبل الدولة لهن وللأسر التي ينتمين لها فمن جملة المساعدات التي أوصى بها وليم بيفريج لأسر الأرامل إعطاء رواتب تقاعدية لهذه الأسر سميت بالرواتب التقاعدية لشهداء الحرب وذلك لإسعاف الحاجة المادية لهذه الأسر وفعلاً خصصت الدولة رواتب تقاعدية مجرية لأسر الأرامل لاسيما الزوجات والأطفال كما خصصت الدولة دوراً للأسر التي لا تمتلك الدور كذلك تحملت الدولة تأثيث هذه الدور ولم تبق في الخمسينيات من هذا القرن أية أسرة من اسر الأرامل بدون دار سكن.

وقامت الدولة من خلال الكتاب الأزرق وبضمان اسر الأرامل ضد المرض حيث أصبحت اسر الأرامل تحصل على الرعاية الطبية المجانية من تلك المؤسسات التي انتشرت في كافة أرجاء بريطانيا عن طريق مشروع الطب المؤمم كما تقدمت الدولة ما اقترحته الدراسة من إيجاد عمل للأرامل أو للأبناء والبنات الكبار وقد تعهدت دوائر التشغيل بإيجاد مثل هذه الأعمال واختبار أفراد اسر الأرامل الراغبين بإشغالها على بدء العمل وبدء الكسب المادي الخاص

(*) الكتاب الازرق، كتاب تصدره الحكومة البريطانية وتحتوي على الدراسة العلمية التي تستند اليها المشاريع التنموية التي تنوي الحكومة تنفيذها.

(1) Beveridge, William, social Insurance and Allied services, London, Herkayesty`s stationery office 1958, p.220.

بالإعمال هذه، وهنا أصبحت اسر الأرامل تتقاضى راتبين الراتب التقاعدي وراتب العمل الإضافي الأمر الذي حق الأوضاع المعاشية لهذه الأسر وان تحسين الأوضاع الاقتصادية قد سبب رفع المكانة الاجتماعية لهذه الأسر بحيث أصبحت راغبة في خدمة المجتمع حسب مؤهلاتها ورغباتها في تقديم العمل الذي يحتاجه المجتمع.

كما تقدمت الدولة خطة وليم بيفريج الخاصة بمنح اسر الأرامل الخدمات الزوجية التي يمكن أن تستفيد منها هذه الأسر خلال وقت الفراغ، وفعلاً استفادت الكثير من اسر الأرامل من الخدمات الزوجية التي قدمتها الدولة أو قدمتها القطاع الخاص لهذه الأسر، كما استفادت اسر الأرامل من التسهيلات التربوية والتعليمية التي أكدت عليها دراسة وليم بيفريج، حيث اقترحت الدراسة أن تقدم الفرص أمام أبناء شهداء الحرب بالاستفادة من التسهيلات التربوية والتعليمية كالتسجيل في المعاهد والكليات بعد إنهاء الدراسة الإعدادية.

وقد دفعت الكثير من الأرامل أولادهن وبناتهن للانخراط في المعاهد والكليات ومؤسسات التعليم العالي بعد إنهاء المرحلة الإعدادية، بعد أن أعفتهم من الأجور الدراسية. الأمر الذي تشجع العديد من أبناء الشهداء أو أبناء اسر الأرامل على التحصيل العلمي العالي والتخصص التقني والثقافي وبالتالي إشغال الأعمال التي تتطبق مع المؤهلات العلمية والثقافية لهؤلاء الأبناء كما نص الكتاب الأزرق الخاص في موضوع اسر الأرامل على ضرورة فسح المجال لهذه الأسر للاستفادة من الخدمات الاجتماعية التي اقترحها الكتاب المذكور، الخدمات الأمومة والطفولة وخدمات رعاية الشباب المسنين وخدمات رعاية معوقي الحرب وخدمات قضاء وقت الفراغ. وقد استفادت العديد من اسر الأرامل من هذه الخدمات الاجتماعية كما حث الكتاب المذكور القطاع الخاص (الأهالي) على تقديم المساعدات لأسر الأرامل بجانب المساعدات التي تتلقاها من الدولة وهناك شارك كل من القطاع العام والخاص في تقديم الخدمات الاجتماعية لأسر الأرامل بحيث تمكنت هذه الأسر من مواجهة المشكلات والتحديات التي كانت تعترضها بعد استشهاد أو فقدان أربابها بسبب العمليات العسكرية التي رافقت الحرب العالمية الثانية. كذلك حث اللورد وليم بيفريج في دراسته. المجتمع على احترام وتقدير اسر الأرامل وزجها في الحياة الاجتماعية العامة للمجتمع بحيث تكون هذه الأسر، اسر اعتيادية لا تختلف عن بقية الأسر التي لم تفقد رجالها خلال فترة الحرب، وهنا استطاع المجتمع الانكليزي. أن يكيف اسر الأرامل إلى مجتمع ما بعد الحرب ويواجه جميع المشكلات التي كانت تحيط بهذه الأسر نتيجة لاستشهاد آبائها ورجالها

أن الخدمات الاجتماعية والإنسانية التي قدمها المجتمع البريطاني لأسر الأرامل كانت تعتمد بالأساس على دراسة وليم بيفريج، حيث أن هذه الدراسة لم تتخصص بتوضيح ماهية الخدمات الاجتماعية والإنسانية التي ينبغي أن تقدم لأسر الأرامل، فحسب بل أنها من خلال جهوده وجهود بقية المصلحين الاجتماعيين الذين كانوا يعملون معه، قد وضعوا الدراسة موضع التنفيذ خلال فترة لم تتجاوز الخمس سنوات حيث أسست مختلف الخدمات الاجتماعية والصحية والترويحية والمادية التي استفادت منها اسر الأرامل وتطورت هذه المؤسسات على نحو موضوعي صادق اخذ يشمل فيما بعد، ليس الأرامل فحسب، بل حين اسر المجتمع وهنا نجحت الدراسة في وضع أسس السياسة الاجتماعية لمساعدة لسر التي ضحت بآبائها وأبنائها من اجل الدفاع عن المجتمع هذه السياسة التي كانت تتسم بالشمولية والتكامل والمنهج التطبيقي أي تطبيق الدراسة على المشكلات التي كانت تعاني منها اسر الأرامل بحيث استطاعت أن تضع حداً لهذه المشكلات خلال فترة وجيزة غير أن هذه الدراسة وحدها لم تستطع وضع السياسة الاجتماعية للبلاد بل كانت موجهة وفائدة لهذه السياسة زد على ذلك أن ترجمة السياسة الاجتماعية إلى واهم عمل كان يستند إلى التشريع القانوني والتنفيذ الإداري والمتابعة المستمرة والتقويم بمعنى آخر أن دراسة وليم بيفريج حول الخدمات الاجتماعية لأسر الأرامل كانت الموجه الأساس للسياسة الاجتماعية التي اتبعتها الحكومة البريطانية لمواجهة مشكلات ومعاناة اسر الأرامل في مدة ما بعد الحرب .

تقييم ومقارنة للدراسات السابقة:

إن مراجعة سريعة للدراسات المشار إليها تظهر أن بعض المجتمعات مثل العراق.

إذ تتعامل مع مشكلة النساء المعيلات لأسرهن فإنها تنطلق من ظروف استثنائية كالحروب والنزاعات أما المجتمعات الأخرى المستقرة فان رعايتها للنساء ولتلك الأسر هو جزء من سياسة اجتماعية ذات درجة عالية من الرسوخ بمعنى انه جزء من دور تؤديه الدولة لخفض معاناة مواطنيها وتوفير الخدمات الضرورية التي تجعل مشاركتهم في الحياة الاجتماعية هدفاً ضرورياً. غير إننا في معظم الدراسات نجد اثر الحرب ظاهراً. من جانب آخر فان التعامل مع الأسر التي تقودها نساء في مجتمعات مثل المجتمع العراقي يرتكز أولا وقبل كل شيء على الإعانات المادية (الرواتب/القروض الصغيرة وما أشبه) أما في المجتمعات المتقدمة مثل بريطانيا فان تلك الإعانات هي جزء من سياسة اجتماعية شاملة.

إن الدراسات التي أوردناها تختلف من حيث كفاءتها المنهجية، ومواجهاتها النظرية. وبالتالي من حيث ما انتهت إليه من نتائج. ويمكن أن نقول أن هذه الدراسات وغيرها تعكس حقيقة أن المرأة المعاصرة وبدرجات تختلف من مجتمع آخر تتحمل أعباء كبرى مصدرها غياب الآباء (الأزواج) بسبب الحروب والصراعات أو لسبب المشكلات الاجتماعية، إلى جانب إننا صرنا نشهد في المجتمعات الغربية ظاهرة الأسرة المؤلفة من الأم وأطفالها بدون زوج معروف.(*)

لقد أظهرت الدراسات بيانات مختلفة نسبياً من حيث الأعمار مظاهر الفقر البشري لكن أي من هذه الدراسات لم يرتكز على دراسة الفقر البشري بكل عناصره. كذلك فان آثار فقدان الزوج على المرأة في هذا المجتمع تختلف عنها في مجتمع آخر بسبب طبيعة العلاقات الزوجية ومدى ما يتيحه المجتمع للمرأة من قدرة على التصرف واتخاذ القرار.

أن هذه الدراسات على اختلافها تقدم صورة مفيدة لأوضاع المرأة في عالم اليوم. وتوفر فرصاً للمقارنة العلمية أو للانطلاق من نتائجها إلى دراسات جديدة.

(*) يذكر فوكو باما أن طفلا من اثنين يولدان في الدول الاسكندينافية غير مشرعي مقابل واحد من ثلاثة في اوربا وامريكا – راجع تفاصيل اخرى في: فرانسس فوكو باما– التصدع العظيم– بغداد– بيت الحكمة– ترجمة عزة حسين كبه– ٢٠٠٤– ص٥٢ وغيرها.

مشكلة الفقر في العالم وفي العراق: مقاربة للمشكلة (مع تركيز على المرأة في البلاد العربية والعــراق)

تمهيد:

يتناول هذا الفصل، موضوعة خطيرة ودقيقة هي مشكلة Problem أو ظاهرة الفقر Poverty في العراق، ولسنا هنا في معرض النقاش حول العلاقة، أو الاختلاف بين مصطلحي المشكلة والظاهرة[١] لكننا تنطلق من قناعة تامة، وبسبب ما شهده العراق من نزاعات، أو ما دخل فيه من أتفاق الحروب التي مازالت مستحقاتها الثقيلة، تثقل كاهلة، وبسبب سوء إدارة الموارد، وعدم احترام حقوق الإنسان، كل ذلك وغيره يجعلنا نؤكد أن نسبة عالية من الشعب العراقي عانت وتعاني من الفقر كما ستبين. وإن توزيع الفقر على العراقيين يتأثر بمتغيرات وعوامل معينة، مثل البيئة (ريف /حضر)، والنوع (ذكور /إناث)، وفئات عمرية (أطفال/ شباب/ مسنين).. وقد حاولنا أن نظارب مشكلة الفقر في العراق مع معايير الفقر البشري كما أوردنها تقارير التنمية البشرية لكننا– وكما هي الحال في الأطروحة ككل– لم نلتزم بتلك المعايير حرفيا، انطلاقا من قناعتنا، بأن للفقر دلالات ومؤشرات أخرى كالسكن، والإعالة، ونمط العمل، والتوزيع الريفي– الحضري وغيرها.

كذلك حاولنا أن نحيط، وإن كان ذلك يشكل إيضاحي، أكثر منه تفسيري، بمشكلة الفقر عالمياً، منطلقين من حقيقة أن العوامل الخارجية (الدولية)، أو ما يسمى عامل اللامساواة

---

(١) يمكن مراجعة مناقشة حول هذا الموضوع في د. كريم محمد حمزة، الحصار الاقتصادي ومشكلة الفقر، دراسة سوسيولوجية لحالة المجتمع العراقي (بغداد: ١٩٩٩)، ص٤ وما بعدها.

العالمية،[١] تلعب دوراً مهماً في ظهور وتكريس الفقر كإقرار لنظام دولي، ما زال يتصرف، كما يقول بعض الباحثين طبقاً لمقولة نيشته إن (الحق للقوة)[٢].

من جانب آخر، قدمنا بعض المؤشرات حول حجم الفقر في العراق طبقا لقراءات متعددة، وطنية ودولية، ملاحظين في الوقت نفسه، إن العراق مازال يفتقر إلى تعريف وطني محدد للفقر، يمكن الباحثين من التوسع، والتعمق في دراسة المشكلة[٣]. ومن المعلوم أن الأدبيات الدولية، ذاتها لم تستطع أن تؤمن من تعريفاً دولياً شاملاً ومقبولاً للفقر. فضلاً عن تعدد مقاييس الفقر، وبالتالي تعدد تسمياته (فقر نسبي/ فقر مطلق/ فقر مدقع/ فقر اجتماعي/فقر الرفاهية).[*]

(١) مجموعة من علماء الاجتماع، اللامساواة العالمية، ترجمة فالح عبد القادر حلمي (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٤)، ص١٣.

(٢) عبد الوهاب بو حديبة، علم الاجتماع العربي وشروط مصداقيته، ندوة نحو علم اجتماع عربي /ابو ظبي/ نيسان/ ١٩٨٣/ ص١٨

(٣) نفس المصدر، ص١٤.

(*) عرّف البنك الدولي الفقر: "بانه عدم القدرة على ممارسة الحد الادنى من مستوى المعيشة" في حين عرّفه صندوق النقد الدولي للتنمية الزراعية: "بأنه مشكلة انتاج، وان مجرد التخفيف عن حدته يعدْ استثماراً". وقد يدخل البعض عناصر مثل: التهميش والتميز الاجتماعي والسياسي، وفقدان القدرة على الاتصال... الخ. راجع: ما ورد في الفصل الاول من تعاريف للمفاهيم في هذه الاطروحة.

المبحث الأول:

مشكلة الفقر والنظام الدولي

ليس ثمة مجتمع Society، يسعى إلى الفقر Poverty، بل إن الأدبيات، الدينية، والأخلاقية، وحتى القانونية، إلى جانب خطب الساسة والمسؤولين، تؤكد كلها على رفض الفقر، وتدعو إلى محاربته والواقع إن الأديان السماوية، وعلى رأسها الدين الإسلامي، عدت الفقر ظهيراً، بل رديفاً للفقر. ودعا الإمام علي رضي الله عنه ممثله، " مالك اشتر"، إلى أن يفتح بابه للفقراء، ويستمع لشكاواهم، ويعينهم، ليس لمجرد الرحمة، بل لأن لهم حقا في بيت المال. ومع ذلك كله، فإن نسبة عالية من المسلمين، كانوا فقراء، في ازمنة ترف الحكام، وتحول الخلافة إلى مؤسسة وراثية. واليوم، ومع كل الكلام الجميل، وربما النوايا الحسنة، ما زالت حقوق الإنسان تنتهك من خلال الفقر. قال: " آدم سمث"، لا يمكن بالتأكيد لأي مجتمع أن يكون مزدهراً وسعيداً، إذا كان القسم الأكبر من أفراده فقيراً وبائساً[١]. لكن "آدم سمث"، هو نفسه الذي بشر وقدس (المشروع الفردي)، وعمل جاهداً على توفير الحصانة، لرأس المال الفردي، وبالتالي، مهدّ لاقتصاد السوق. ولعل ذلك يظهر لنا مدى التعارض بين الخطب والحكم، وبين الواقع بكل ما ينطوي عليه من معايير مزدوجة. ففي عقود مضت كان الاستعمار المباشر يمتص ثروات الشعوب، وفيما بعد، مع الحصول على الاستقلال الشكلي، لعبت الاحتكارات الدولية، دورها في ظل مسميات مختلفة، لكن الاستعمار، ظل يلعب الدور الخفي، والعلني، لكي تبقى اقتصاديات دول العالم الثالث، تدور في فلك اقتصاده. واليوم، فإن مفهوم العولمة الاقتصادية قد لا يزيد في مضمونه على جملة واحدة، هي سوق ممتدة عابرة للسيادة الوطنية للأمم، بغية خلق فرص مناسبة وقوية لمجموعات بشرية، إلا منتمية ملتصقة بالمركز الرأسمالي، تجول حول العالم، مخلفة هوة واسعة، في العلاقات الاقتصادية الدولية، من خلال تحريف التبادل التجاري.[*] وممارسة الجذب الانتقائي، في توجيه الاستثمارات الأجنبية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة

---

(١) محمد على موسى المعموري، تحليل سلوك الفقر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص١٤-١٥.

(*) اظهر تقرير التنمية البشرية، لعام ٢٠٠٠، ارتفاع السلع والخدمات بين ١٩٩٠-١٩٩٨، من (٤,٧)، ترليون دولار الى (٧,٥) ترليون دولار إلا ان ما يزيد على ثلاثة ارباع تلك التجارة، كانت وما زالت محصورة داخل العالم الرأسمالي، نفس المصدر السابق، ص٩.

(لصالحها)، فإن القدرة على استقطاب الربح، ومختلف أشكال الفائض الاقتصادي من خلال آليات القوى الرأسمالية المركزي، قد خلفت معطيات بالغة الخطورة، ومستويات مؤثرة في تهميش البلدان النامية، ضمن الفرص السانحة، لقوى اللعبة الاقتصادية– السياسية، على خارطة العولمة. إن فجوة الدخل بين الأقطار الفقيرة والأقطار الغنية، قد ازدادت اتساعاً.[١] إن المركز الرأسمالي لا يدخر وسعاً، في التأثير على اقتصادات دول الجنوب، وامتصاص مواردها وجزاءها وتخريب مؤسساتها، وعلى نحو يكرس الفقر فيها.

ومن المؤكد أن المركز الرأسمالي لا يعترف بأن له يداً في إشاعة وتكريس الفقر في دول الجنوب. بل أن التخمين لحرية السوق، وكما عدوا في القمة الاجتماعية التي عقدت في كوبنهاكن، عام ١٩٩٥، بأن الازدهار، سوف يعم جميع الناس، لكن الأضرار التي سببتها السياسات الليبرالية الجديدة، أثارت استياءً عاما. فالفقر والبطالة يتفشيان تفشيا سريعا، في بلدان العالم الثالث، التي ترزح تحت وطأة الديون، وعلى أثر انهيار الاتحاد السوفيتي عانت معظم هذه البلدان من تشرد السوق دون أن تحظى لحماية كافية من الوجهة الاجتماعية. لقد طالب العديد من المشاركين في القمة الاجتماعية المذكورة، بالتغيير من خلال توسيع الفرص الاقتصادية، وتوفير فرص العمل وتحسين نوعيتها وتوزيع المداخيل، على نحو أكثر إنصافا، وتحقيق المزيد من المساواة. لقد ارتفعت معدلات البطالة إلى الضعف في بلدان آسيا، حيث بلغ الكساد الاقتصادي في عامي ١٩٩٧– ١٩٩٨، أكثر درجات الخطورة، وفي أمريكا اللاتينية، بلغت البطالة أعلى مستوى لها عرفته منذ (١٥) عاما.. وفي جزء كبير من أمريكا اللاتينية، ومن أفريقيا، اتجهت الأجور الفعلية إلى التقهقر نحو مستويات كانت تعتبر عادية قبل (٢٠)عاما[٢].

يلخص "ميشيل باتا"، و"ألبرت برجس"، الملاحظات المذكورة بالقول: " إن اللامساواة الداخلية بين الدول وضمنها قد ازدادت، منذ منتصف القرن العشرين، فتقارير البنك الدولي تشير إلى اتساع الهوة، بين البلدان الغنية والفقيرة، عبر السنوات الخمسين المنصرمة. ففي عام ١٩٦٠، بلغ معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العشرين، الغنية، ثمانية عشرة ضعف من تلك التي في البلدان العشرين الأشد فقراً. ومع حلول عام ١٩٩٧، ازدادتْ هذه الفجوة سبعة وثلاثين ضعفاً.[٣] وهكذا، إذ صارت فرص العمل المرضية نادرة أكثر فأكثر، فليس

---

(١) مجموعة من علماء الاجتماع، مصدر سابق، ص٨–٩.

(٢) الاسكوا، اياد مرئية، تحمل المسؤولية من اجل التنمية الاجتماعية (جنيف: ٢٠٠٠،ص١١١).

(١) مجموعة من علماء الاجتماع، اللامساواة العالمية، مصدر سابق، ص٢٩–٣٠.

هناك ما يدعو إلى الدهشة، أن نرى الفقر لا يكاد يتراجع في العالم سواء، أكان الفقر بالمداخيل، وهو فقر ذو علاقة بالاستهلاك الأساسي، أو الفقر البشري الذي يدل على فقدان القدرات البشرية الجوهرية مثل معرفة القراءة والكتابة، أو الحصول على غذاء يفي بالحاجة.(١)

إن للفقر قياسات متعددة، كما أن له أيضاً معانٍ متباينة. وقد غيرت الأمم المتحدة- البرنامج الإنمائي (UNDP)، تفسيراتها للفقر، انسجاماً مع التغيرات التي صاحبت مفهوم التنمية ذاتها. فقد كان هناك تصور (تنموي)، عام أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي بالضرورة إلى التنمية، والى الرفاه. غير أن هذا التصور لم يحقق على صعيد الواقع. كذلك الحال بالنسبة للتصور الذي يقوم على اعتقاد مفاده، أن زيادة أو ارتفاع دخل الفرد سيحقق التنمية والرفاه، ويلاحظ أن مفهوم الفقر قد اتسع، وصار يشمل عناصر عديدة، قد يكون الدخل أحدها، إلى جانب عناصر أو معايير أخرى، مثل العمر المتوقع، ووفيات الأطفال. إن هناك ترابطاً قوياً ما بين متغيرات مثل، الأوضاع الصحية والتعليمية.

ومع ذلك، فان غالبية المؤسسات الدولية، تقيس الفقر، في المداخيل، نسبة إلى السكان الذين لا تتعدى قدراتهم الشرائية الدولار الواحد يومياً أو اقل. وهو معيار زهيد، ومجحف للغاية. فليس في بعض مناطق العالم مَنْ يستطيع العيش بهذا النزر القليل. إن هذا المقياس، يقلل كثيراً من خطورة المشكلة، والتقديرات التي تستند، إلى هذا المعيار، وتقدم لوحة مؤلمة.

ففي سنة ١٩٩٨، كان ما لا يقل عن (١,٢) معيار شخص أي خمس الإنسانية- يعيشون في فقر مدقع.(٢)

وكانت قمة (كوبنهاكن)، قد أكدت أولوية، ثلاثة مواضيع رئيسية، هي الفقر، والعمالة المنتجة، و الاستبعاد الاجتماعي، وقد ألزمتْ الحكومات نفسها، بهدف القضاء على الفقر، باعتبار أن ذلك ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية، وذلك عن طريق ضمان وصول الناس الذين يعيشون في فقر إلى الموارد المنتجة بما في ذلك الائتمان والأراضي والتعليم والتدريب والتكنولوجيا، والمعارف والمعلومات، والى الخدمات العامة. وقد أعلنت سنة ١٩٩٦ سنة دولية للقضاء على الفقر.(*) وكذلك أكدت القمة على ضرورة أن تعمل مؤسسات "برتيون"،

---

(٢) الاسكوا، آياد مرئية، ص١١-١٢.

(٣) نفس المصدر، ص١٢.

(*) فيما اصبحت السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٦، عقداً دولياً للقضاء على الفقر (انظر مراجعة: شاملة للفقر وحقوق الانسان، في بحث: باسيل يوسف/ المصدر السابق/ ص٥٧ وما بعدها.

"ودووز" (وهي مؤسسات الإقراض الدولية). ومنظومة الأمم المتحدة، والدول المانحة في شراكة مع الدول النامية لتصميم وتنفيذ استراتيجيات مضادة للفقر، وقد لخص البرنامج الإنمائي عمله في مواجهة الفقر بعبارة (من الفقر إلى الإنصاف)، استراتيجية للتمكين و التخويل.[١]

لقد عدتْ ظاهرة الفقر في وجهة، نظر العلوم الاجتماعية نتاجاً لبنى تنموية، أخفقت، أن تأخذ في الحسبان التغيرات الهيكلية، الأكثر أهمية، وهي التداخل بين ما هو اقتصادي، وما هو غير اقتصادي، وان تشمل العلاقات المعوزة التي تنشأ على حدود النظام الاقتصادي بعلاقته بالأنظمة الاجتماعية، ومع نظام البيئة فأغرقت في التجريد والتعقيد (الكمي)، وابتعدت عن الواقع المتعدد الأبعاد للمجتمع، وتصدى الاقتصاديون للمواجهة من منطلق: إيديولوجي يبرز التضحية بالعدالة الاجتماعية، في سبيل هدف النمو، ومن منطلق فني يفترض أن تحقيق زيادة في كفاءة نظام الإنتاج كفيل بتحسين حال الفئات ذات الدخل الأضعف لاحقاً من خلال آلية التساقط والانتشار على الجميع، ولا شك، أن هذه النظرة الاقتصادية لظاهرة انتشار الفقر، بوصفها إحدى التكاليف المترتبة على عملية التنمية نفسها، وعلى المجتمع أن يحملها وان يتكيف نظامه الاجتماعي لاستيعابها، واحتمال نتائجها، إنما عرضتْ بحمل الفكر الاقتصادي التنموي إلى انتقادات شديدة منذ بداية السبعينيات.. لقد أصبح انتشار الفقر (وليس الفقر بذاته فهو موجود في كل مجتمع) شاهداً على خيبة السياسات الاقتصادية، وبرنامج التنمية المعتمدة في البلدان النامية..

فالفقر ليس ظاهرة موروثة بقدر ما هي تعبير عن اختلالات التنمية، والذي افرز سياسات مثل الانحياز لرأس المال على حساب العمل، والانحياز للحضر على حساب الريف، ونشر أنماط استهلاكية لا تتناسب وصيرورة تراكم رأس المال.. الخ.[٢] (انظر جدول إيضاحي أ)

---

(١) ايتابنج هارستروب، "الفقر: تركيز جديد"، بحث من بحوث اجتماعات الخبراء، حول القضاء على ظاهرة الفقر– مناهضة وازالة الفقر– دمشق/ شباط/ ١٩٩٦/ ص٢٩.

(٢) د. آمال شلاش، "دور السياسات الاقتصادية في تفاقم ظاهرة الفقر والغنى"، بحث في: مجموعة باحثين، الفقر والغنى في الوطن العربي (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٠)، ص١٢٦ وما بعدها.

جدول إيضاحي (أ)(*)

نـزعات الفقر، والأشخاص الذين يـعيشوا بـأقل من دولار يـومياً

(عدد الأشخاص بـالملايين)

السنوات / المناطق	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩٦	١٩٩٨
شرق آسيا والمحيط الهندي	٤٥١,١ مليون	٤٥٢,٤	٢٦٥	٢٧٨,٣
بدون الصين	١٠٩,٢	٧٦,٠	٤٥,٢	٥٥,٦
أوربا الشرقية وأسيا الوسطى	١,١	٧,١	٢٣,٨	٢٤
أمريكيا اللاتينية والكاريبي	٦٣,٧	٧٣,٨	٧٦	٧٨,٢
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٥	٢٢	٢١,٣	٢٠,٩
جنوب أسيا	٤٧٤,٤	٤٩٥,١	٥٠٤	٥٢٢
جنوب صحراء أفريقيا	٢١٧,٢	٢٤٢,٣	٢٨٩	٢٩٠,٩
المجموع	١١٩٦,٥	١٢٩٢,٧	١١٧٩,٩	١٢١٤,٢
المجموع بدون الصين	٨٩٠,٦	٩١٦,٣	٩٦٠,١	٩٩١,٥

وإذا تحولنا نحو البلدان العربية سنجد حقاً أن الفقر لا يتعلق بالموارد. فالوطن العربي غني بموارد، لكن الثروة توزعت بين أفراد المجتمع بشكل غير متكافىء، فقد توزعت الثروة في الدول النفطية، بحيث حصل (٢٠٪) من السكان على (٩٠٪) من الثروة، في حين كان التفاوت في التوزيع اقل عمقاً في الدول العربية غير النفطية وبواقع (٥٠٪)، من الثروة يحصل عليها (٢٠٪) من السكان إلى جانب ذلك فإن (٥٠٪)، من العوائد النفطية تمَّ استثمارها خارج الاقتصاد العربي.(١)

إن الأدبيات عن الفقر في الوطن العربي هزيلة، مقارنة، مع أقاليم آخر في العالم، فهناك حوالي (٢٠١) دراسة من الدراسات الوطنية والإقليمية، إلتي أشارتْ إلى أمريكيا وبلدان أمريكيا

(*) أياد مرئية، مصدر سابق، ص١١.

(١) د. همام الشماع، أسباب ومصادر الغنى والفقر في الوطن العربي، بحث منشور في المصدر السابق، ص٩٣ وص١١١.

اللاتينية، مقابل (١٠) دراسات للوطن العربي (بما في ذلك الصومال).[١] كذلك يفتقر المجتمع العربي إلى تعريف موحد للفقر، يمكن على أساسه أجراء بعض المقارنات المعقدة. غير أن اجتماعاً للخبراء أشار إلى أن الفقر يتحدد بالحد الأدنى لمستوى المعيشة في مجتمع معين (ويشمل مستوى المعيشة كلاً من الأغذية والخدمات)، واستناداً، إلى قائمة الأدبيات والتعريفات المختلفة للفقر، وطرق مقياسه فإن (الاستهلاك ينبغي أن يكون هو الأساس، المستند إليه لأن الاستهلاك في البلدان العربية، يمكن أن يكون أعلى من الدخل. وقد حددتْ استراتيجية القضاء على الفقر في البلدان العربية (١٥) خمسة عشر فئة من الفقراء مثل: فقر المدن (سكان الأحياء الفقيرة)، والعاملون لحسابهم الخاص، (الباعة المتجولون مثلاً)، وصغار المزارعين، والرحلْ، والعاطلين، والأطفال (لاسيما اليتامى)، والنساء (لاسيما اللواتي يرأسن أُسر متعددة الأفراد)، والمسنين، وضحايا الاستبعاد العرقي وغيرهم. فيما عدتْ الاستراتيجية: الفقراء فقراً مدقعاً (لاسيما حزام الفقر في المدن والأُسر التي ترأسها امرأة)، والشباب العاطل، واللاجئين والمشردين، عدتهم البؤر الساخنة. كما حددتْ أسباباً داخلية للفقر هي الأسباب الديمغرافية (ارتفاع معدل نمو السكان، وارتفاع مستوى الإعالة)، والأسباب السياسية والاقتصادية، والأسباب الاجتماعية مثل، انعدام الاستقرار الاجتماعي، والتمييز ضد المرأة، والعزلة الاجتماعية والتهميش الاجتماعي. والأسباب الخارجية، مثل: عولمة السلع والخدمات، وبرامج التصحيح الهيكلي، وعبء الدين.[٢] إن مستويات الفقر في منطقة الوطن العربي منخفضة بالمعايير الدولية، ووفقاً للبنك الدولي يفسر ذلك جزئياً بالدعم الحكومي المكثف لأسعار الاستهلاك، والتحويلات جيدة الاستهداف بين الأُسر، غير انه حدثت زيادة في نسبة الفقر منذ الثمانينيات، إذ ارتفع عدد أولئك الذين يعيشون في حالة فقر من (٦٠) مليون عام ١٩٨٥ إلى (٧٣) مليون بحلول عام ١٩٩٠، وعلى غرار ما هو عليه الأمر في مناطق أخرى من العالم النامي، توجد أغلبية فقراء الوطن العربي في المناطق الريفية في المقام الأول، وهم أفراد من أُسر كبيرة تتصف بقلة عدد العاملين فيها، ويعانون من تحصيل علمي، واطىء وفرص محدودة لكسب الدخل.[٣] إن المجتمع العربي يظهر

---

(١) كارلو جينيليتن، الفقر في الوطن العربي، دراسة في (مجموعة بحوث الخبراء حول القضاء على ظاهرة الفقر، مصدر سابق، ص٥١.

(٢) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، مناهضة وازالة الفقر، تقرير اجتماع الخبراء عن القضاء، على ظاهرة الفقر (دمشق، مصدر سابق، ص٢٢ وما بعدها.

(١) المصدر نفسه، ص٣٢.

العديد من الخصائص ذات الصلة المباشرة، أو غير المباشرة بالفقر، ولعل في مقدمتها المعدل العالي للنمو السكاني، وسوء إدارة الموارد الاقتصادية، وتهميش دور المرأة، والنمط الاستهلاكي للعيش، ما يؤدي إلى عدم توفر فرص ملائمة لتراكم رأس المال، فضلاً عن محدودية شبكات الحماية الاجتماعية، وتراجع دور الأُسرة الممتدة، وفشل النظام الاقتصادي في توليد فرص العمل الملائمة مع حجم قوة العمل. كل ذلك إلى جانب ضغوط مؤسسات الإقراض الدولية وفي مقدمتها، البنك الدولي التي تشجع وتدفع نحو التصحيح الهيكلي، والخصخصة، وتراجع دور الدولة في ظل نظم حكم غير نزيهة، أو غير قادرة على استيعاب مفهوم الديموقراطية.

لقد أظهرت الدراسات، أن الفقر في الوطن العربي، غالباً ما يكون (أُسرياً). فالأُسرة الفقيرة كبيرة الحجم، عالية الخصوبة وبالتالي يزيد معدل أعالتها بالقياس إلى الأُسرة غير الفقيرة، ويبلغ معدل الخصوبة الإجمالي، في المنطقة العربية (٤,٨)، وهو من المعدلات العالية في العالم. ويتوقع مضاعفة سكان البلدان العربية عام (٢٠١٩) عما هو عليه الآن. وتتعاظم المخاطر الصحية على النساء بسبب تكرار الحمل المتقارب، إذ تزيد مرات الحمل في الأُسرة الفقيرة عنها في الأُسر غير الفقيرة.[١] كذلك فإن من غير المتوقع أن يعمرّ أفرادها، ومن المتوقع أن يكون الأطفال فقراء ليس بسبب سوء التغذية، بل بسبب نسبة الأطفال البالغين في الأُسر الفقيرة، حسب تقديرات اليونيسيف.

وهكذا فان العلاقة بين الخصوبة العالية، والفقر أساسي. كذلك غالباً ما تتعرض النساء اليافعات إلى مخاطر غذائية وصحية مفرطة، ما يؤدي إلى فقدان الملايين من النساء. إن نسبة فقر المرأة في المناطق الريفية أعلى. كما إن المرأة، تعمل لفترات أطول من الرجل للحصول على نفس مستوى المعيشة، وتتوفر للمرأة فرصاً وامكانات، اقل من الرجل للإفلات من الفقر.[٢]

يظهر الجدول الإيضاحي الآتي، أن البلدان العربية تتخلف عن بعضها في بعض المعايير فيما تتفوق في معايير أخرى.

---

(٢) المصدر السابق، ص٨٩.

(٣) نفس المصدر، ص١٤٩– كذلك ص٢٢٢–٢٤٠.

جدول إيضاحي بـ(*)

بعض المؤشرات الاجتماعية المختارة لمناطق مختلفة من العالم

لعام ١٩٩١ (٪ من السكان)

المؤثر / المناطق	العمر المتوقع عند الولادة /٩٢	معدلات وفيات الأطفال الرضع /٩٢	٪ الحصول على مياه مأمونة /٩١	سوء تغذية الأطفال دون خمس سنوات/٩٠	٪ التعليم /٩٢	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي/١٩٩١ (بالدولار الثابت)
أفريقيا جنوب الصحراء	٥١,١	١,١	٤٥	٣١	٥١	–
البلاد العربية	٦٤,٣	٤٥	٧٩	٢٠	٥٧	٢٤٢٠
جنوب آسيا	٥٨,٥	٩٤	–	٥٩	٤٧	١٢٦٠
شرق آسيا	٧٠,٥	٢٧	–	٢١	–	٣٢١٠
جنوب شرق آسيا	٦٢,٩	٥٥	٥٣	٣٤	٨٦	٣٤٢٠
أمريكيا اللاتينية والكاريبي	٦٧,٧	٤٧	٧٩	١٠	٨٦	٥٣٦٠
العالم	٦٥,٦	٦٠	–	–	–	–

وفي ظل كل المعطيات، وخصوصا في مواجهة ضغوط العولمة، فإن من المتوقع، أن تتفاقم أعداد الفقراء، بانتظار نجاح آليات اقتصاد السوق في زمن مبكر ينسجم مع طموحات البنك الدولي. إن نساء الوطن العربي. وبالرغم من كل التغيرات التي شهدتها المنطقة عموما، سوف يعانين من مخاطر التحول نحو اقتصاد السوق، مما يؤشر الحاجة الماسة إلى نظام فعال للحماية الاجتماعية، يوفر الأمن الاجتماعي للنساء عموما، وخصوصا، للواتي يتحملن عبء إعالة أُسرهن(**)

(*) مناهضة وازالة الفقر، تقرير اجتماعات الخبراء، مصدر سابق، ص٢٣٦.

(**) تشير بعض التقديرات الى ان هناك حوالي (١٨) مليون امرأة ريفية تعيش دون خط الفقر، في الوطن العربي.

راجع: المصدر السابق، ص١٠٩، وابرزتْ دراسات عديدة من بينها وثيقة للأسكوا عن المرأة والفقر، هذه الظاهرة، فالاناث– من بين الفقراء– هي الاكثر تهميشاً. فالبطالة بين غير الفقيرات في الارياف، تبلغ (٢٧,١٪)، مقابل (٦٤,٥٪) لمن يعانين من فقر مطلق و (٨١٪) لمن يعانين من فقر مدقع. ان هذه البيانات تنطبق بشكل خاص على المرأة التي تكون ربة اسرة معيشية.

وفي الاردن ايضاً، اتضح، ان نسبة الاسر التي ترأسها نساء وتندرج تحت خط الفقر المدقع، بلغت (٥,٢٪) عام ١٩٩٤ (انظر الاسكوا، الفقر في غربي آسيا، نيويورك، ١٩٩٧)، ص٦٣.

المبحث الثاني:

الفقر في العـــراق

للفقر في العراق نوعان من السمات: أحدهما: ذلك الذي يتصل بصفاته ومحدداته، التي لا تختلف كثيراً، عن تلك التي توفر الدراسات الدولية والعربية، مؤشرات منها في هذا البلد أو ذاك. وثانيهما: أن العراق شهد سنوات من العسر، تمثلت في سلسلة، من الحروب الدموية، التي ترافقت مع حصار دولي شامل، ومدمر. ومن المعلوم، أن الحروب هي أحد مصادر الفقر، وخصوصاً، حين تتداخل مع عامل آخر مهم هو الافتقار إلى الحكم الرشيد.(*)

لقد حقق العراق بعض الإنجازات الاستراتيجية المهمة خلال عقد السبعينيات، الذي سميُ بعقد التنمية الانفجارية بعد تأميم النفط، إلا إن تلك الإنجازات بدأت تنحسر قليلاً قليلاً، ثم على نحو متصاعد، مع دخول العراق نفق الحرب العراقية الإيرانية، حتى عام ١٩٨٨، ثم دخوله نفق احتلال الكويت عام ١٩٩٠، ثم دخوله حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، ثم مواجهته لأعمال عسكرية متفاوتة الانتشار والخطورة حتى عام ٢٠٠٣، حيث انهار النظام كلياً، مما أفسح المجال لمظاهر، متعددة ومتداخلة من الفقر، والمشكلات الاجتماعية والسلوكية المعقدة.

لقد شهد الاقتصاد العراقي، تطورات هامة في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وتعرض لحالات غير سوية، ناتجة عن الحروب وبالتالي، لم ينشأ ويتطور بفعل عوامل الدفع الذاتية المتولدة، من التناسق بين مكوناته وهيكله المستقل. وبمعنى آخر فإن محددات التطور الاقتصادي في العراق، لم تكن فقط نتيجة للتطور التاريخي، للنظام الرأسمالي العالمي، بل كانت مخاض تفاعل بين مكوناته الداخلية والعوامل الخارجية التي أقرت هيكله الأساسي، وتركت آثارها في تطوراته اللاحقة. وقد شهد الاقتصاد العراقي في حقبة السبعينيات، مرحلة تطور هامة، تمتع العراق خلالها بالاستقرار النسبي، من النواحي السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، كما تمتع بموارد هائلة، جراء ارتفاع أسعار النفط ونجاح التأميم. وقد أرتفع معدل دخل الفرد من (٣٤٩) ديناراً، عام ١٩٧٦، إلى (١١٦١)، عام ١٩٨٠. وشهد المجال الاجتماعي تطوراً بنسبة نمو مقدارها (٥,٨ ٪) سنوياً، (التعليم والصحة بصفة أساسية)، حيث تزايد نصيب الخدمات الاجتماعية، من الناتج المحلي الإجمالي من (٦٩٠) مليون ديناراً سنة ١٩٧٦، إلى مليار ديناراً،

(*) تظهر بيانات دولية، ان كلفة صاروخ عابر للقارات يكفي لإطعام (٥٠) مليون طفل، أو للأنفاق على (٦٠,٠٠٠) ألف مركز صحي، او لبناء (٣٤٠,٠٠٠) الف مدرسة ابتدائية، (المصدر السابق، ص١١١).

عام ١٩٨٠.[*] أي بمعدل سنوي يبلغ (١٠,٤) في المائة. كما أن الاستهلاك العام قد ارتفع من (٧٤٨) مليون ديناراً، عام ١٩٧٥ إلى (١٩٧٦) مليون ديناراً، عام ١٩٧٩. وإن الاستهلاك الخاص بمعدل سنوي بلغ (١٨,١٪). وفي أواخر السبعينيات، كان متوسط السعرات الحرارية، التي يحصل عليها الفرد من انفاقة، (١٩٧٩)، حوالي (٢٦٧١) سعرة، وارتفع عام ١٩٨٨، إلى حوالي (٣٥٨١) سعرة. كما إن نسبة الإنفاق على الغذاء ضمن مجمل إنفاق الفرد، قد زادت من (٤٦,٣ ٪) عام ١٩٧٩ إلى (٥٠,٢٪) عام ١٩٨٨. كما تضاعف استهلاك الفرد في الماء الصافي عام ١٩٨٨، عنه في عام ١٩٧٩، إذ كان معدل نصيب الفرد منه (٣٥) متراً مكعباً عام ١٩٧٩، وارتفع إلى (٧٠) متراً مكعبا عام ١٩٨٨.[١]

إن من المهم أن نلاحظ إننا في العراق، وكما هي الحال في معظم البلدان العربية، نفتقر إلى تعريف، وطني للفقر. يمكن اعتماده كأساس لتحليل البيانات أو مقارنتها. ولذلك فإن الدراسات القليلة التي أجريت عن الفقر، في العراق، لم تقدم الكثير من المعلومات والمؤشرات المفيدة. من ذلك مثلاً دراسة الاسكوا عن الفقر، في غربي آسيا،[٢] "دراسة دريز وجاز دار "، عن الجوع والفقر، في العراق (١٩٩١).

لقد بدأ العد التنازلي، لأوضاع الإنسان العراقي، وبدأ بفقدان ما تحقق من ثمار للتنمية خلال عقد السبعينيات، مع بدء تراكم، آثار الحرب العراقية الإيرانية. ثم الدخول في نفق احتلال " الكويت"، وما ترتب على ذلك من حرب شاملة عام ١٩٩١ (وحصار شامل منذ أيلول ١٩٩٠)، وما تبع ذلك من أحداث جسام معروفة، لقد أسهمت منظمات دولية وباحثين عديدين في إظهار جوانب من مأساة الشعب العراقي. ففي عام ١٩٩٢، ذكر " دريز و جاز دار"، إن حالة الحرب (حرب الخليج الثانية) فرضت قيوداً على استيراد الأغذية، وأدت إلى تدهور الحالة الأمنية عموما، وتدمير الهياكل الأساسية، وانقطاع نظام الحصص التموينية الحكومي، مما أسفر عن تضرر إعداد كبيرة من المواطنين جوعا، وبعد أن حرمت الأسر من مصادر الدخل العالي، كان

(*) كان سعر صرف الدينار يزيد على ثلاثة دولارات.

(١) محمد كاظم المهاجر، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج، الاسكوا، ١٩٩٧، ص٣ وما بعدها. الى جانب هذه البيانات هناك منْ يشير، ايضاً الى ان عائدات نفط العراق بلغت عام ١٩٧٨، أكثر من (٤٠) مليار دولار، ومع ذلك كان أكثر من (٧٠٪) من العراقيين محرومين من الغذاء الكافي.

(راجع: علي جواد كاظم، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر، اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، غير منشورة، ٢٠٠٤، ص٢٩٢/ نقلاً عن حسن علوي، العراق دولة المنظمة السرية، ص١٧٢).

(٢) الاسكوا، الفقر في غربي آسيا– منظور اجتماعي، (نيويورك: ١٩٩٧)، ص٣٧–٤٠.

عليها أن تعتمد على مدخراتها أو تبيع ممتلكاتها. وخلصت الدراسة إلى أنه ليس من قبيل المبالغة، القول بأن حالة من المجاعة كانت سائدة أبان الحرب. فقد عانى الملايين من آلام الجوع داخل بيوتهم، وأسهم الحرمان من الطعام، في زيادة الوفيات بصورة حادة.[١]

أما فريق " يتم نبلوك "، الذي رصد أوضاع المجتمع العراقي من خلال زيارتي، أحدهما عام ١٩٩٧. وثانيهما: عام ٢٠٠٠، فقد أظهر أن تقديرات عام ١٩٩٥، تحدد إجمالي دخل الفرد السنوي، بما لا يزيد على (٢٠٠٠) دولار سنوياً، إلى حوالي نصف دولار في اليوم. وقد هبط معدل صرف الدولار في السوق غير الرسمية من دولار واحد، مقابل أربعة دنانير، عام ١٩٩٠، إلى دولار واحد مقابل (١٩٨٥) دينار، عام (٢٠٠٠).[٢] وتظهر بيانات عام ١٩٩٣، إن نسبة الفقر المدقع الذي يعاني منه الأفراد في الحضر بلغت (٧٦,٦٪)، وللأسر (٧١,٩٪). أما في الريف فبلغت (٨٣,٠٥٪)، للأفراد و (٨٠,٠٥٪) للأسر، أما نسبة الفقر المطلق، فقد بلغت (٨٩,٤٪) للأفراد، و (٨٥,٦٪) للأسر في الحضر مقابل (٩٢,٠٥٪) للأفراد، و (٨٩,٨٦٪) للأسر في الريف.[٣]

وبحسب تقرير لمنظمة الزراعة والأغذية الدولية، كان هناك سقوط متزامن في الدخول الشخصية للعراقيين، بالنسبة للقوة الشرائية، ففي جنوب ووسط العراق، بلغ الدخل الشهري الأدنى، للمستخدم الحكومي (٥٠٠-٦٠٠) دينار، في حين بلغ معدل الراتب الشهري لموظف الخدمة المدنية (٥٠٠٠) دينار، أي ما يعادل حوالي (٢,٥) دولار أمريكي بسعر صرف السوق، ولم يكن الوضع، في المناطق الشمالية بأفضل من ذلك.[٤] لقد كان حجم الأُسرة العراقية، ومعدل الإعالة فيها مرتفعاً. فعلى سبيل المثال، بلغ معدل حجم الأُسرة طبقاً لتقارير دولية (٧,١١) عام ١٩٩٠ مقابل (٦,٨٥) في الأردن، و (٤,٧٨) في الإمارات و (٤,٩٥) في لبنان، و (٧,٣٦) في السعودية، و (٧,٣٥) في عمان. أما بالنسبة لمعدل الخصوبة الكلية، فقد كان في العراق بين

---

(١) مذكور في الاسكوا- الفقر في غربي آسيا، ص١٩. أنظر:
Dreze and Gazdar, Hunger and Poverty in Iraq, 1991.

(2) Niblock, T, Pariah srates and sanctions in the Middle East (London: Lynne Rienner pub, p.97.

(٣) محمد كاظم المهاجر، مصدر سابق، ص٣١.

(٤) راجع الاسكوا، السياسات الاجتماعية في العراق، ٢٠٠٥، ص٥٠/ نقلاً. عن تقرير المنظمة المذكورة/ تقويم الوضع الغذائي والتغذوي، (روما، ١٩٩٣)، ص١٩.

(١٩٩٠-١٩٩٥)، (٥,٧)، انخفض إلى (٥,٣)، بين (١٩٩٥-٢٠٠٠) مقابل (٥,٩)، في الأردن، و (٤,٥) في الإمارات و (٣,٨) في البحرين.[١] (انظر الجدول الآتي).

جدول إيضاحي (ج)

بعض مؤشرات التنمية البشرية في العراق

كما كان عليه الحال عام ١٩٩٧

أشخاص لا يتوقع لهم أن يعيشوا أكثر من ٤٠ سنة من مجموع السكان ٪	سكان لا يحصلون على الخدمات الصحية ٪	سكان لا يحصلون على مياه مأمونة ٪	معدل الأمية بين البالغين ٪	أطفال لا يصلون إلى الصف الخامس الابتدائي ٪
٪١٥	٪٧	٪٢٢	٪٤٢	٪٢٨
معدل وفيات الأمهات لكل (١٠٠)ألف من السكان	أطفال يموتون قبل إكمال سنة واحدة لكل ألف نسمة	أطفال ناقصو الوزن دون سن السادسة ٪	عدم معرفة الكتابة والقراءة بين الإناث ٪	أطفال غير مسجلين في المدارس الابتدائية ٪
٣١٠	١٦٩	٪١٢	٪٥٥	٪٢١

لقد كان للحصار الدولي الذي تعرض له العراق، اثر سلبي في التنمية البشرية، وخصوصاً على التعليم، إذا عرفنا، مقدار التسرب بين الطلاب والمدرسين على حد سواء.

لقد بلغ عدد المتسربين في جميع المراحل الدراسية (١٢٧٧٤٢) طالباً. وقدر النقص في عدد المدرسين بحوالي (١٢٦٥٢).[٢]

لقد كان للأوضاع الاقتصادية، ولما خلفتّه الحروب من آثار ونتائج وخيمة في الأسرة العراقية، إذ أظهرت دراسة لعينة من الأسر انحداراً كبيراً، في مستوى الأسر الحضرية.

---

(١) محمد علي موسى المعموري، تحليل سلوك الفقر بين أثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، عام ٢٠٠٠، ص١٥٣-ص١٥٤.

(٢) المصدر السابق، ص١٥٥.

جدول إيضاحي (د)[١]

البيئة	اسر انتقلت إلى مستوى أدنى		الأسر التي حافظت على مستواها		الأسر التي انتقلت لمستوى أعلى	
	عددها	٪	عددها	٪	عددها	٪
حضر	٧٤٥	٦٥٪	٣١٧	٢٨٪	٥٥	٥٪
ريف	٦٢	٢٩٪	٨١	٣٨٪	٦٥	٣١٪
عموم العينة	٨٠٧	٥٩٪	٣٩٨	٢٩٪	١٢٠	٩٪

وإذا حاولنا تقدير، عدد الفقراء الذين يعانون من الفقر المطلق، و المدقع عام ١٩٩٩، وفق معدل، نمو سكاني يقدر حوالي (٢,٧) في المائة، سنلاحظ أن عدد الفقراء الذين يعانون من فقر مدقع يبلغ عددهم (٨٣٩٨٨٠٩)، نسمة في حين يبلغ عدد الفقراء الذين يعانون من فقر مطلق (١٠١٤٤٨٣٠)، نسمة. وإذا استخدمنا منظور الدخل والحاجات الأساسية لعام ١٩٩٩، سنجد أن خط الفقر المدقع للفرد في الريف والحضر هو (٨٤٠٥) ديناراً/ شهرياً. وتبلغ نسبة الفقراء الذين يعانون من الفقر المدقع (٣٨,٧٧٪)، في الحضر، و(٣١,١٩٪) في الريف.

أما نسبة الفقراء الذين يعانون من الفقر المطلق فتبلغ (٤٢,٣٪)، في الحضر و (٤٢,١٢٪) في الريف. ويبلغ عدد الفقراء الذين يعانون من فقر مدقع، وفقر مطلق في الريف والحضر (١٠١٤٤٨٣٠) فرداً، و (٨٣٩٨٨٠٩) فرداً على التوالي.[٢]

لقد لخص دراسة عن السياسات الاجتماعية في العراق خصائص الفقر في العراق ب (النقص في الغذاء، السكن، المياه والصرف الصحي، التعليم والصحة، التدهور البيئي. من جانب آخر فإن المرأة العراقية واجهت ظروفا صعبة تمثلت بغياب الرجال عن الأسرة، مما جعلها تؤدي أدواراً مزدوجة، هذا وقد حثتْ ضئاكة دخل الأسرة، وتعاظم حاجاتها، على دخولها إلى سوق العمل من دون الحصول أحيانا على مردود قيم يتناسب ونوعية العمل. وقد أظهرت دراسة أجريت عام ١٩٩٧، على عينة من الأسر حول عمل الذكور والإناث، لدى الأسرة (باستثناء

(١) شيماء فالح حسين، تشخيص وتحليل التفاوت في توزيع الدخل مع اشارة خاصة للعراق للفترة (١٩٨٨-١٩٩٨)، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد غير منشورة، ١٩٩٩، ص١٦٥.

(٢) المعموري، مصدر سابق، ص١٧١.

العمل المنزلي)، إن (٧٦٪) من الذكور الذين يعملون في الحضر، يحصلون على دخل مقابل (١٢٪) للإناث فقط، في حين يحصل (٥٣٪) من الذكور في الريف على دخل، مقابل (٢٪) من الإناث. وعلى العموم تصل نسبة النساء العاملات من دون أجر، إلى (١٥,٦٪) من مجموع قوة العمل.[١]

بعد حرب عام ٢٠٠٣، وانهيار مؤسسات الدولة، كان من المتوقع حدوث أزمات اقتصادية – اجتماعية معقدة. فعلى سبيل المثال قدر البنك الدولي عدد العاطلين في العراق في تشرين أول ٢٠٠٣ بحوالي (٥٠٪)، من القوى العاملة، وقدر عدد العاملين في القطاع الرسمي بحوالي (٤٠٪). أما البقية فتعمل في القطاع غير الرسمي منهم الكثيرون الذين يعملون في أنشطة هامشية وظروف صعبة، وبأجور زهيدة، وتشغل النساء عادة وظائف مهنية متوسطة المستوى داخل المؤسسات، وكذلك في المناطق الريفية، كعاملات في الزراعة، حسب متطلبات الفصول. وبتحليل الوضع السكاني في العراق، حسب بيانات عام ٢٠٠١، نجد إن الشباب، تحت سن (٢٥) سنة يشكلون (٧٢٪) من السكان مما يشكل ضغطاً إضافيا على سوق العمل.[٢]

ومع ذلك، فإن دراسة للجهاز المركزي للإحصاء، أشارت إلى أن تفاوت الدخل في العراق، يعد منخفضاً، إذا ما قورن بغيره من دول المنطقة. ويعود أي اختلاف في قياس التفاوت إلى الدخل الإجمالي العائد إلى أغنى وأفقر المجموعات في المجتمع. ففي العراق يتلقى أفقر (٢٠٪) من الأسر، اقل من (٧ ٪)، من إجمالي دخل الأسرة العراقية، في حين يتلقى أغنى (٢٠٪) ما نسبته (٤٤٪) أو (٦) أضعاف ما تتلقاه الأسر الفقيرة. وتضيف الدراسة، إن من الصعب قياس مستوى الفقر في العراق، بسبب عدم توفر البيانات، فبدون بيانات الاستهلاك والأسعار، لا يمكن تحديد خط الفقر الوطني بالاعتماد على أنماط الاستهلاك للأسر العراقية. إن من الصعب استخدام خطوط الفقر الدولية المحددة بدولار أو بدولارين في اليوم (وتحويل هذه الخطوط، حسب سعر صرف السوق، يمكن أن يؤدي إلى نتائج مضللة على الرغم من أن استخدام عوامل

---

(١) الاسكوا، السياسات الاجتماعية في العراق، مصدر سابق، ص٥٥-٥٦.

(٢) الامم المتحدة، البنك الدولي، التقديرات المشتركة لأعادة البناء والاعمار في العراق، اكتوبر ٢٠٠٣، ص٢٥. مع ملاحظة ان تقدير حجم البطالة يعتمد على تعريف البطالة. لقد اظهرت النتائج الاولية لمسح التشغيل والبطالة للنصف الاول من عام ٢٠٠٤، ان معدل البطالة بين السكان بعمر (١٥) سنة فاكثر في العراق، عدا منطقة كردستان بلغ (٢٦,٨٪) لكلا الجنسين، وان معدلها بين الذكور (٢٩,٤٪)، مقابل (١٥٪) من الاناث. (انظر: الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير حول النتائج الاولية لمسح التشغيل والبطالة/ النصف الاول لسنة ٢٠٠٤- ص٣).
كذلك راجع: نتائج المسح المذكور، لعام ٢٠٠٣/ مايس ٢٠٠٤).

التحويل النقدي يمكن أن يكون مضللاً هو الآخر). إن الافتقار إلى خط للفقر، يحول دون استخدام بيانات الدخل لتحديد الأسر الفقيرة. ومع ذلك فقد أستخدم الجهاز المركزي للإحصاء، أساليب أخرى للقياس منها مقياس ذاتي للرفاهية ويتناول قدرة الأسرة على تحمل نفقات ستة بنود تتراوح بين الطعام الأساسي والمسكن والنفقات الكمالية كقضاء العطل خارج المنزل. وبناءً على ذلك قسم السكان إلى (٧) مجموعات ذات أحجام متساوية. وقسم مؤشر القوة الشرائية إلى مدرج يتراوح بين صفر وستة (٦). وقد تبين إن أسرة واحدة من كل ستة أسر، أي ما يعادل (١٦٪) لا تستطيع تحمل نفقات، أي من تلك البنود أما المقياس الذاتي الآخر للرفاهية فهو يتلخص من سؤال الأسرة فيما إذا كان بأمكانها جمع (١٠٠,٠٠٠) مئة ألف دينار عراقي أي ما يعادل (٧٠) دولاراً أمريكيا تقريبا، خلال أسبوع في حالات الطوارىء. وقد أجاب (٢٢٪)، إنهم يستطيعون، جمع هذا المبلغ من مدخراتهم و(٤٣٪)، ذكروا إنهم يستطيعون جمعه، ببعض المساعدة من الآخرين، مقابل (٣٥٪)، أي أكثر من واحد إلى ثلاثة من الأسر، تعتقد بعدم إمكانية جمع هذا المبلغ. أما المقياس الذاتي الثالث للرفاهية، فتلخص في سؤال الأسر، فيما إذا كانت تعتبر نفسها (من بين الأثرياء) أو (التي تتدبر العيش الكريم) أو (ليست فقيرة ولا غنية). أو أنها من بين الأسر الفقيرة في العراق. وقد تبين أن ٢٨٪) من الأسر، أي ما يقارب أسرة فكل ثلاثة أسر صنفت نفسها بين الفقراء في العراق. أما الغالبية الكبرى، أي ما يعادل (٥٩٪) من الأسر، فهي ليست فقيرة ولا غنية. مقابل (١٣٪) صنفت نفسها إنها ممن يتدبرون العيش الكريم، أو إنها من الأثرياء.

لقد أظهرت تلك المقاييس، أن الفقر، يسجل أعلى مستوياته في المناطق الكردية. كذلك أتضح إن هناك فروق بين الأسر التي يعيلها رجال، وتلك التي تعيلها نساء من حيث المقياس الذاتي للفقر. ومن بين الأسر التي تعيلها نساء، تصنف ما نسبته (٢٣٪) نفسها بأنها من الأسر الفقيرة في العراق، مقابل (١٥٪) من الأسر التي يعيلها رجال. كذلك تبين أن (٣٥٪) من الأسر التي لم يلتحق معيلها بالتعليم، تصنف نفسها بأنها من الأُسر الفقيرة[١]، إن الحديث عن الفقر يقود بالضرورة الى الحديث عن تأنيث الفقر: ويعني زيادة أعداد النساء أو زيادة Feminization of Poverty[٢]. (انظر: جدول أيضا حي (هـ)

---

(١) الجهاز المركزي للأحصاء، وتكنولوجيا المعلومات و UNDP، مسح الاحوال المعيشية في العراق، ٢٠٠٤، ج٢، التقرير التحليلي، ص١٥٠، ومابعدها.

(١) الاسكوا، معجم مفاهيم التنمية (بيروت: ٢٠٠٤)، ص١٠١.

جدول إيضاحي (هـ)[١]

الرفاهية الشخصية: ما تستطيع الأسرة تحمل نفقاته

مجاميع الإنفاق	عدد البنود التي تستطيع الأُسرة تحمل نفقاتها						
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
شراء الملابس الجديدة بدل القديمة	٧٢	٧١	٨٦	٩٥	٩٨	١٠٠	٧١
الحفاظ على المسكن دافئاً بشكل كاف خلال الشتاء	١٤	٤٨	٧٨	٩٧	٩٩	١٠٠	٥٦
تناول اللحوم (دجاج/ لحم/ سمك) ثلاثة مرات في الأسبوع	٨	٤١	٤٨	٨١	٩٢	١٠٠	٤٦
الحفاظ على المسكن بارد في الصيف	٤	٢٨	٥٧	٨٨	٩٧	١٠٠	٤٦
استبدال الأثاث البالي	٢	١٠	٢٦	٣٠	٩٠	١٠٠	٣٠
قضاء عطلة الأسبوع خارج البيت	١	٢	٥	١٠	٢٣	١٠٠	١٨

من جانب آخر، نلاحظ أن شبكات الأمان الاجتماعي، أو الحماية الاجتماعية، كانت متخلفة عن مواجهة النسبة العالية للفقراء خصوصاً، وان فيهم معوقين، وأرامل، ويتامى.. وأطفال شوارع...الخ. فقد اقتصرت المساعدة على قانون الرعاية الاجتماعية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠، الذي توقف العمل به بعد نيسان ٢٠٠٣، بعد أن لحق الدمار بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية. واليوم يجري الحديث عن شبكة واسعة للحماية الاجتماعية يمكن أن تتسع لحوالي مليون أسرة. وقد رُصدَ لها مبلغ يصل إلى حوالي (٥٠٠) مليار دينار.

إن التحول نحو اقتصاد السوق، وبالتالي رفع الدعم عن المحروقات، وإلغاء البطاقة التموينية، وخصخصة، قطاعات، مثل الكهرباء، والماء، والنقل وغيرها، سوف يؤدي إلى تفاقم مشكلة الفقر، وبالتالي فإن من المهم أن تكون شبكات الحماية فاعلة وواسعة بحيث تشمل مختلف أصناف الفقر.

---

(٢) الجهاز المركزي للأحصاء، وتكنولوجيا المعلومات و UNDP، مسح الاحوال المعيشية في العراق، ٢٠٠٤، ج٢، التقرير التحليلي، ص١٥١، ومابعدها.

البيانات المستخلصة من الدراسة الميدانية

تمهيد:

تعد البيانات الأولية بمثابة تفاصيل تعريفية ضرورية بمفردات العينة– وهي بالنسبة– لدراستنا هذه– وطبقاً لإطارنا النظري– تظهر جوانب مهمة من خصائص الفاعل. ونعني به المرأة المسؤولة عن إعالة أسرة، إذْ، – وكما اشرنا– فإن الفاعل الاجتماعي، لديه حاجات، وهو يأمل أن يجد في نظم المجتمع ما يؤمن له إشباعها، لكنه حين يفشل ذلك الأمل يبحث عن بدائل، معتمداً في ذلك على امكاناته الذاتية، أن خصائص العمر، والمستوى التعليمي، وبيئة السكن، إضافة إلى الوضع الأُسري ممثلاً بالحالة الزواجية، تعكس كلها، امكانات المرأة، وقدرتها على التعامل، مع موقف عبء مسؤولية أسرة غاب عنها الرجل الذي أوكلتْ إليه الثقافة، واجب إعالة الأسرة. هذا وان البيانات الأولية تتناول النقاط الآتية:

تتناول البيانات الأولية النقاط الآتية:

- أعمار المبحوثات.
- المستويات التعليمية للمبحوثات.
- أحوالها الزوجية.
- بيئتهن السكنية.

وتشكل هذه البيانات مدخلاً ضرورياً للفصول القادمة من الأطروحة.

البيانات الأولية عن مفردات العينة

أولاً: أعمار المبحوثات

جدول رقم (١)

يوضح أعمار المبحوثات

فئات العمر	العدد	النسبة المئوية
١٥-٢٤	١٥	٥
٢٥-٣٤	٥٢	١٧,٣٣
٣٥-٤٤	٨٣	٢٧,٦٧
٤٥-٥٤	٦٥	٢١,٦٧
٥٥-٦٤	٤٥	١٥
٦٥-٧٤	٢٥	٨,٣٣
٧٥-فأكثر	١٥	٥
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

يظهر الجدول أن أعلى نسبة من المبحوثات يقعن من حيث العمر في الفئة (٣٥-٤٤) سنة تليها نسبة اللواتي في الفئة العمرية (٤٥-٥٤) سنة. وهذا يعني أن اللواتي تتراوح أعمارهن بين (٣٥-٥٤) سنة تبلغ حوالي نصف المبحوثات. أما اللواتي يمكن اعتبارهن في مرحلة الشباب (١٥-٣٤) سنة فان نسبتهن تبلغ ٢٢,٣ ٪.

بلغ المتوسط الحسابي لأعمار المبحوثات (٤٢,٨٦) سنة بانحراف معياري قدره (٢٦,٠٢) سنة وإذا قارنا مع الدراسات الأخرى نجد أن دراسة الاسكوا قد أظهرت أن ٦٣٪ من النساء المجيبات في لبنان كن في عمر (٢٥-٤٤) سنة ونحو ٢٩٪ كن في عمر يتراوح بين (٤٥-٥٩) سنة أما في اليمن فان حوالي ٦٧٪ كانت أعمارهن تتراوح بين (٢٥-٤٤) سنة مقابل ٢٢٪

تراوحت أعمارهن بين (٤٥-٥٩) سنة. أما في الضفة الغربية، فان نسبة منْ تراوحت أعمارهن بين (٢٥-٤٤) سنة بلغت نحو ٦٠٪ مقابل حوالي ٢٥٪ تراوحت أعمارهن بين (٤٥-٥٦) سنة[١]. إن الفرق الذي نلاحظه بين بيانات الجدول رقم (١) والبيانات المقارنة ربما يرجع إلى أن النساء العراقيات كن يواجهن احتمالات الترمل أكثر من النساء في المجتمعات الأخرى، بسبب الحروب والنزاعات. ففي كل من لبنان واليمن والضفة الغربية كانت نسب اللواتي تقل أعمارهن عن (٢٥) سنة ضئيلة، في حين بلغت لدى المبحوثات العراقيات (٢٢,٣٪)، كما ذكرنا. وكانت دراسات سابقة قد ذكرت أن هناك علاقة ما بين الدمار الاقتصادي نتيجة الحروب الأهلية وبين معاناة النساء[٢].

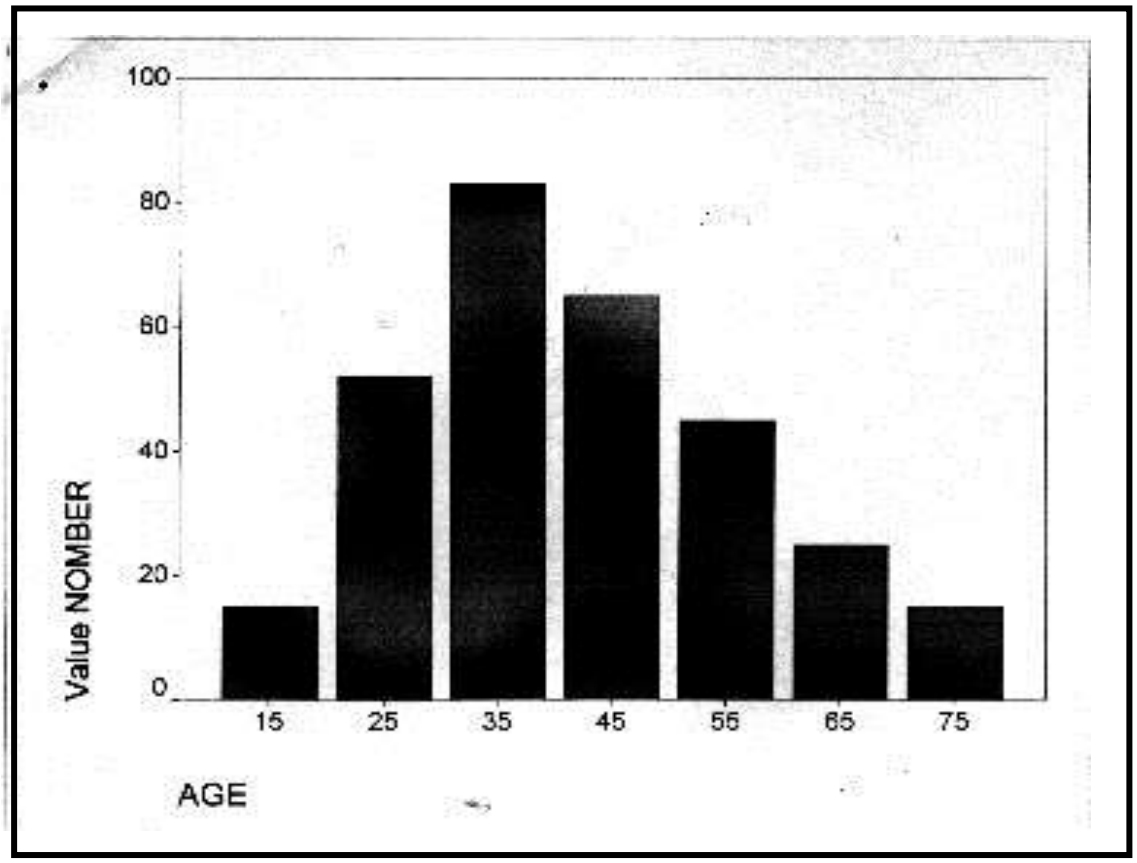

مدرج تكراري يبين فئات جدول رقم (١) فئات العمر

(١) اللجنة الاقتصادية- لغرب آسيا- الأسر التي ترأسها نساء- نيويورك- ٢٠٠٠-ص٦٦.

(٢) المصدر السابق- ص١٢.

ثانياً: المستويات التعليمية للمبحوثات

جدول رقم (٣)

يوضح المستويات التعليمية للمبحوثات

المستوى التعليمي	العدد	٪
دون الابتدائية	١١٢	٣٧,٣٣
ابتدائية	٧٣	٢٤,٣٤
متوسطة	٤٥	١٥
إعدادية	٤٣	١٤,٣٣
جامعية	٢٧	٩
المجموع	٣٠	١٠٠٪

يبين الجدول أعلاه رقم (٢) أن (٣٧,٣٪) من المبحوثات في حكم الأميات، فهن يقرأن ويكتبن، وبمستويات متباينة من المهارة. أما اللواتي حصن على الشهادة الابتدائية فان نسبتهن تقترب من ربع المبحوثات في العينة مقابل حوالي (٣٠٪) لمن حصلن على الشهادة المتوسطة أو الإعدادية. إن مستويات تعلم النساء تتأثر بالأوضاع التعليمية للنساء في المجتمع ككل. ومن المعلوم أن نسبة النساء الأميات كلياً أو جزئياً في العراق تبلغ (٤٧٪) وتختلف هذه النسبة باختلاف الأقاليم فهي تنخفض في بغداد إلى حوالي (٢٨٪)[١].

إن تدني المستويات التعليمية للمبحوثات يؤثر بالتأكيد على مدى تنوع فرص العمل المتاحة لهن. وبالتالي فان من المتوقع أن يمارسن مهناً هامشية لا تحتاج إلى مستويات علمية عالية. ومن ثم، يمكن أن نتوقع أيضا، أن تكون دخولهن واطئة نسبياً. أن تواضع المستويات التعليمية للمبحوثات يعني- طبقاً لإطارنا النظري- إنها كفاعل ستجد بدائل محدودة لإشباع حاجاتها وحاجات الأسر في مواجهة التفكك الناجم عن غياب رب الأسرة أياً كانت صلتها القرابية به. وبالتالي فان من المتوقع أن تكون فرص عملهن محدودة، أو أن تكون أجورهن متدنية رغم أنهن قد يقضين ساعات أطول في العمل.

(١) الجهاز المركزي للإحصاء- مسح الأحوال المعيشية في العراق- ٢٠٠٤- ج٢- التقرير التحليلي- ص١١٢.

ثالثاً: الحالة الاجتماعية (الزوجية)

جدول رقم (٣)

يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثات

الحالة الاجتماعية	العدد	٪
مطلقة	١٠٢	٣٤
أرمله	١٢٣	٤١
زوج مفقود	٢٧	٩
غائب فترة طويلة	١٣	٤,٣٣
زوج معوق	٢٥	٨,٣٣
عاطل عن العمل	١٠	٣,٣٤
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

يبين الجدول رقم (٣) أن كل النساء المبحوثات يعانين من خلل في علاقاتهن الزوجية يتراوح بين وفاة الزوج، وصولاً إلى عطالته عن العمل، مروراً بفقدانه، او غيبته، أو الانفصال عنه. إن النسبة الأعلى من المبحوثات كن أرامل وتبلغ هذه النسبة (٤١٪) مقابل (٣٤٪) مطلقات. أما اللواتي غاب أزواجهن أو افتقدوا لفترة طويلة فقد بلغت نسبتهن (١٣,٣٪) مقابل حوالي (١٢٪) أزواجهن معوقين أو عاطلين عن العمل. لقد أظهرت دراسة الجهاز المركزي للإحصاء أن نسبة الأسر التي تعيلها نساء في العراق تبلغ (١١٪) منها (٧٣٪) تعيلها أرامل وهي نسبة تفوق النسبة التي وردت في الجدول رقم (٣) أعلاه وقد يرجع السبب إلى طبيعة العينة التي قمنا بدراستها، حيث أن النساء المستفيدات من راتب الرعاية الاجتماعية يتألفن من أصناف عديدة تعد الأرامل واحداً منها. وبالمقارنة مع دراسات أخرى فان دراسة الدكتورة آمال شلاش أظهرت أن (٦٤٪) من النساء المبحوثات كن أرامل[١]. كما أظهرت دراسة أخرى إن (٤٨٪) من الأسر التي تعيلها نساء كن أرامل مقابل (٥٧٪) في الضفة الغربية

(١) راجع دراسة د. آمال شلاش وأخريات- عبء الفقر على النساء المعيلات لأسرهن- الاسكوا- ١٩٩٨.

و(٣٧٪) في اليمن[١]. والواقع إننا نستطيع أن نرجع حالات مثل العوق ، أو غياب الزوج لفترة طويلة، أو فقدانه، إلى ظروف النزاعات المسلحة التي شهدها العراق طوال السنوات الماضية والتي انعكست بشكل سلبي على بنية الأسرة العراقية وعلاقات أطرافها. ولذلك نلاحظ أن نسبة المطلقات في اليمن لم تزد على (١٩٪) وفي لبنان لم تزد على (٦٪) أما في الضفة الغربية فان نسبة المطلقات أو اللواتي هجرهن أزواجاهن كانت ضئيلة[٢]. مما يشير إلى أن الحروب الأهلية، أو النزاعات مع الاحتلال قد تؤدي إلى تماسك أقوى في بنية الأسرة.

إن الجدول السابق يظهر أن النساء اللواتي يتحملن مسؤوليات أسرهن كن في موقف الفاعل الذي يواجه المشكلات المترتبة عن عجز النظام الاجتماعي الأسري بالصورة الاعتيادية عن تلبية حاجات أسرهن ولعل ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى الحروب والنزاعات التي حالت بين النظام وبين قدرته على تحقيق أهدافه الرئيسة أو تحقيق الانسجام بين مؤسساته وبالتالي فإن (الفاعل) أي المرأة وجدت نفسها في موقف لا تتوفر فيه امكانات كافية لإشباع بالآليات التقليدية التي تقرهما الثقافة من خلال دور الرجال في الأسرة.

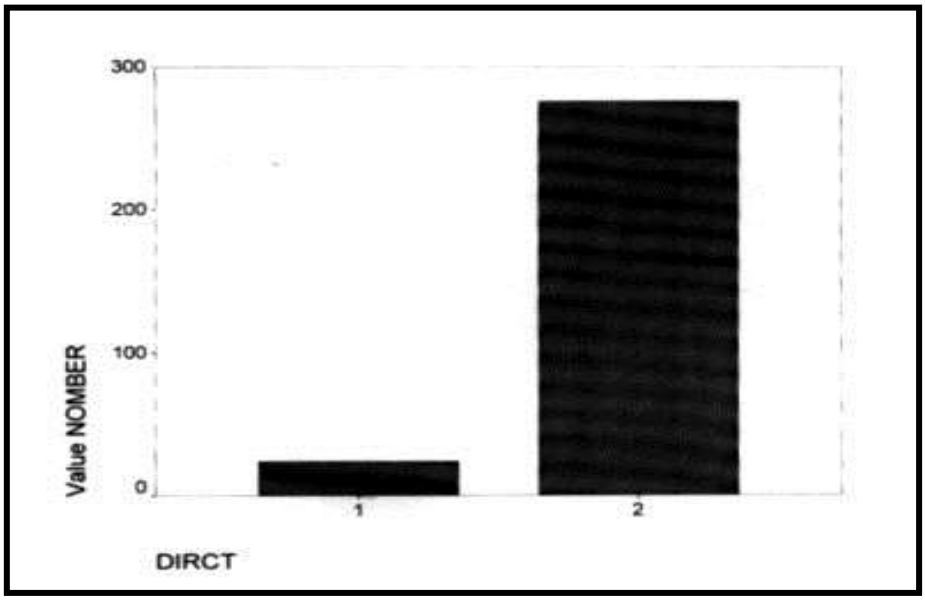

مدرج تكراري يوضح جدول رقم (٣) (الحالة الاجتماعية للمبحوثات)

(٢) اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا– الأسر التي ترأسها نساء – مصدر سابق– ص٦٤–٦٥.

(٣) نفس المصدر – ص٦٤–٦٥.

رابعاً: منطقة السكن

جدول رقم (٤)

توزيع المبحوثات بحسب مناطق سكناهم

منطقة السكن	العدد	٪
منحدر ريفي	٢٤	٨
حضر	٢٧٦	٩٢
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

يظهر الجدول رقم (٤) أن نسبة النساء اللواتي يقمن في مناطق حضرية، تبلغ (٩٢٪) مقابل (٨٪) يقمن في مناطق ريفية. وهذه النسبة الأخيرة تقل عن نسبة نساء سكان الريف التي تفترض – على ضوء توزيع الحجم الكلي لسكان العراق أنهن يشكل ما يقرب من (١٣٪) إذا افترضنا أن نسبة سكان الريف ككل هو حوالي ٢٥٪ .

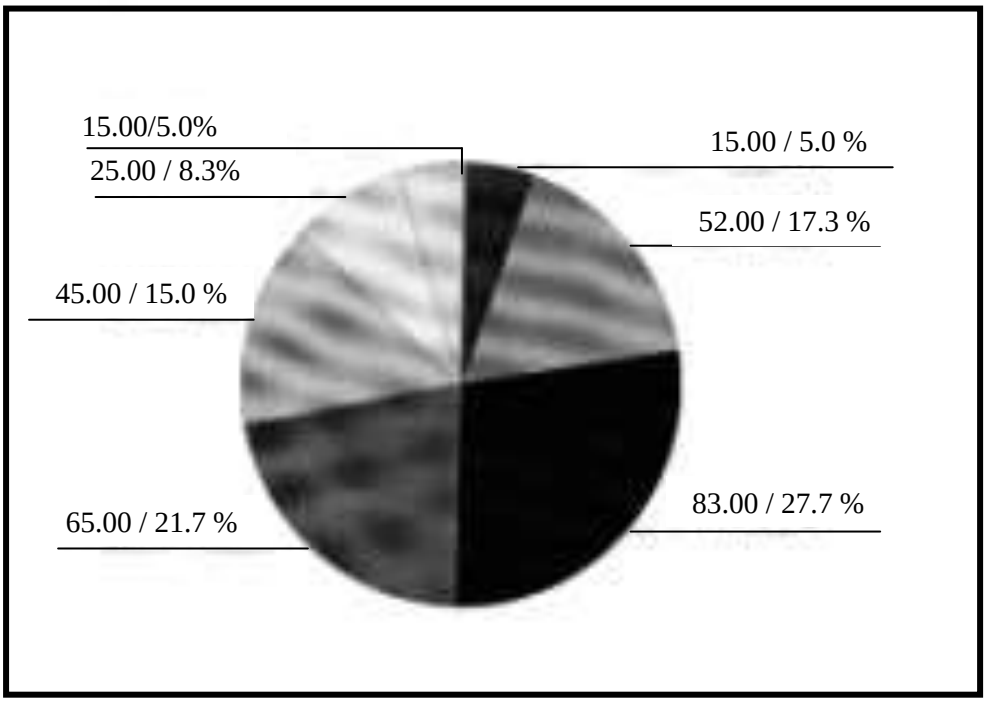

قطاعات دائرية توضح بيانات جدول رقم (٤)

إن انخفاض نسبة الريفيات في العينة، يرجع إلى أن الاستفادة من راتب الرعاية الاجتماعية متاح في الغالب للنساء الحضريات اللواتي

اطلعن أو تعرفن على هذه الخدمة واللواتي – أيضا لا يحظين بمساعدة اجتماعية كافية من الأقارب في المناطق الحضرية نظراً لنمط العلاقات السائدة في هذه المناطق حيث تبدد الفردية، التعاقدية المصلحية. وضعف الروابط العائلية أكثر ظهورا بالمقارنة مع الريف الذي تكون المرأة فيه أقل إطلاقاً على الخدمات التي يمكن أن تحصل عليها لمواجهة أعباء الترمل أو الطلاق. كل ذلك يجعل نسبة النساء اللواتي يقمن في المناطق الحضرية أعلى من نسبة الريفيات.

خلاصة الفصول:

أظهرت البيانات أن ربع النساء، موضوعات البحث، يمكن أن يصنفن في فئة الشباب وتبلغ نسبة من تقل أعمارهن عن ٤٥ سنة نسبة حوالي ٥٠ ٪ منهن. وهذا يعني أنهن في سن العمل، وكذلك في سن الأمومة. أما من حيث مستوياتهن التعليمية، منه في مستويات متدنية، إذ أن أكثر من ثلثهن دون الابتدائية (أميات أو يتملكن مفاتيح فك الخط كما أن ربعهن في مستوى الابتدائية. أن التعليم يفي. من الناحية الاقتصادية قدرة على أشغال نزلات مهنية جيدة. وبالعكس فأن الافتقار لمستوى تعليمي مناسب يفي محدودية الفرص المتاحة للمرأة. من جانب آخر أظهر الفصل أن النساء، يمثلن من حيث علاقاتهن الأسرية حالات من التفكك تتمثل في غياب الزوج (بالطلاق أو الموت أو الأسر أو فقدان.) أو في غيابه غير المباشر، وما نسميه بالغياب الرمزي كأن يكون معوقا أو مريضا جليس البيت. فيكون بالتالي احد المعالين وليس المسؤول

من الإعالة– كذلك أظهرت البيانات أن (٩٢٪) من النساء يقمن في الحضر. وهذه النتيجة التي فرضتها طبيعة العينة تؤكد ما هو معروف في علم الاجتماع الحضري، من أن قوة ومتانة التماسك الاجتماعي في الحضر أقل منها في الريف، رغم أن الدولة قد توجه بعض شبكات الأمانة الرسمية مقابل تراجع دور شبكات الأمانة غير الرسمية ممثلة بالأسرة الممتدة والعشيرة.

نخلص من ذلك أن المرأة (فاقدة الزوج، أو الرجل المعيل)تجد نفسها في موقف اختيار صعب. خصوصا وأن مؤسسات المجتمع المأزوم بسبب الحرب غير قادرة على تلبية احتياجاتها مما يضطرها للبحث عن بدائل للإشباع في ضوء الامكانات المتاحة لها.

مؤشرات الفقر البشري

تمهيد للفصل:

أول مؤشر من مؤشرات الفقر البشري للدول النامية HPI_1 هو الحرمان من البقاء على قيد الحياة حتى عمر معين.(١) غير إننا في هذه الدراسة أضفنا مؤشرات أخرى لكي تتسع دائرة إطلاعنا على أوضاع الأسر التي تقودها نساء من النواحي الصحية، ومنها البقاء على قيد الحياة، بالنسبة للناس الذي لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين (P_1).(٢) إلى جانب بيانات عن كيفية التعامل مع الحالات المرضية التي تعاني منها اسر المبحوثات وتصورات المبحوثات، أو تقديرهن لجهودهن في هذا المجال.

أما المبحث الثاني: فقد تناولنا فيه مؤشر الأمية والمستويات التعليمية للأسرة، وفي هذا المبحث، أدخلنا أيضاً مؤشرات أخرى، لم ترد ضمن معايير قياسات الفقر البشري.

---

(١) راجع: الجانب النظري من هذه الاطروحة رجاءً.

(٢) راجع: تفاصيل في: محمد المعموري، مقاييس التنمية البشرية، عرض وتقويم- بحث منشور في مجموعة باحثين- دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي (بغداد: بيت الحكمة UNDP، ٢٠٠٠)، ص١٢٤.

المبحث الأول:

الحرمان الصحي والبقاء على قيد الحياة:

أولاً: الوفيات في اسر المبحوثات:

أظهرت البيانات الميدانية، أن مجموع الوفيات التي حدثت في اسر المبحوثات بلغ (٥٤٣) وفاة موزعة كما يأتي:

جدول رقم (٥)

توزيع المبحوثات بحسب فئات أعمار المتوفين

فئات أعمار المتوفين	العدد	٪
دون الأربعين	١٩٩	٣٦,٦
٤٠-٤٩	١٧٧	٣٢,٦
٥٠-٥٩	٩٠	١٦,٥
٦٠-فأكثر	٥٥	١٠,٢
غير مبين	٢٢	٤,١
المجموع	٥٤٣	١٠٠٪

يظهر الجدول رقم (٥) أن (٣٦,٦٪) من المتوفين من أعضاء اسر المبحوثات توفوا وهم لم يبلغوا سن الأربعين وهي أعلى نسبة في الجدول. وتبلغ نسبة الذين توفوا وهم دون سن الخمسين من العمر (٦٩,٢٪) من المجموع الكلي للمتوفين وهي نسبة عالية تعكس خللاً كبيراً في النظام الصحي بجانبيه الوقائي والعلاجي وطبقاً لبيانات الجدول فان معدل عدد المتوفين في كل أسرة من اسر المبحوثات يبلغ (١,٨) فرداً وبالتالي فان من الممكن القول أن هذا المؤشر، يمكن أن

يرفع إلى اقل من خمسين سنة بدلاً من اقل من أربعين انطلاقاً من حقيقة أن ظروف المجتمعات لا تتشابه وان ظروف المجتمع العراقي تتميز بخصوصية جراء الحصار الدولي والحروب والصراعات السياسية. بلغ معدل العمر في العراق طبقاً للبيانات الدولية- وهي مستمدة من بيانات رسمية عراقية في الغالب- بلغ (٦٢,٤) سنة.[١] وفي عام ٢٠٠٠ بلغ (٦٣,٨) سنة[٢]. وفي عام ٢٠٠٣ لم يرد ذكر العراق بالنسبة لهذا الموضوع في تقرير التنمية البشرية. وهنا نود الإشارة إلى إن تقرير التنمية البشرية الوطني (العراقي) الذي صدر عام ١٩٩٥ كان قد قدر معدل العمر المتوقع عند الولادة. للعراقيين بحدود (٦٠,٣) سنة بعد أن كان (٥٧,٩) سنة عام ١٩٧٠ و (٦٣,٩) سنة عام ١٩٩٠. وفي اعتقادنا ان معظم الأرقام الواردة في الإحصاءات الرسمية تنطوي على بعض المبالغات وكان الهدف منها سياسي. بمعنى أن معدل العمر عند الولادة وخصوصاً في ظل ضغوط الحصار الدولي والحروب وتدهور النظام الصحي، وانهيار البنى التحتية، قد لا يصل إلى (٦٠) سنة في كثير من مناطق العراق.

وتعاظم الأدلة على ذلك بعد عام ٢٠٠٣ حيث انهارت سلطة مؤسسات الدولة بكل ما تعنيه من خدمات وإجراءات لحماية المواطن.

إن من الممكن القول بناءً على ما تقدم أن اسر الأرامل تظهر نسبة عالية من الذين يتوفون دون سن الأربعين من العمر، وإذا رفعنا تلك الفئة إلى خمسين عاماً فان النسبة سوف تصل إلى (٦٩,٢٪) أي أكثر من ثلثي المبحوثات. وبالتالي فان هذا المؤشر على الحرمان البشري يبدو واضحاً على الأسر التي تقودها نساء.

ويبدو من البيانات المتاحة أن هناك علاقة ما بين تقديرات المبحوثات لمستويات فقر أسرهن وبين أعمار المتوفين من أسرهن.

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩- ص١٣٦.

(٢) جمعية الاقتصاديين العراقيين- تقرير التنمية البشرية- ١٩٩٥- ص١٦٩.

جدول رقم (٦)

العلاقة بين تقدير المبحوثات لمستوى فقر أسرهن وأعمار المتوفين

الأعمار / المستوى الاقتصادي	دون الأربعين		٤٠-٤٩		٥٠-٥٩		٦٠ فأكثر		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
فقيرة جداً	١٣٩	٧٠	٨٩	٥٠	٦٣	٧٠	٣٧	٦٧	٣٢٨	٦٣
فقيرة	٣٣	١٧	٧٧	٤٤	٢٣	٢٦	١٢	٢٢	١٤٥	٢٨
مكتفية	٢٧	١٣	١١	٦	٤	٤	٦	١١	٤٨	٩
مجموع	١٩٩	١٠٠	١٧٧	١٠٠	٩٠	١٠٠	٥٥	١٠٠	٥٢١(*)	١٠٠

يظهر الجدول أن من هم اقل عمراً ترتفع نسبهم في فئة (دون الأربعين) بالنسبة للأسر الفقيرة جداً (٧٠٪) وتبدأ بالانخفاض لدى الأسر الفقيرة (١٧٪) والمكتفية (١٣٪) ويبدو أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الفقر وفئات الأعمار فكلما ارتفعت فئات الأعمار في الأسر الفقيرة جداً تراجعت النسب.

باستثناء فئتي دون الأربعين (٧٠٪) وفئة (٥٠-٥٩) سنة (٧٠٪) أيضاً. وتظهر النسب اتجاهاً مغايراً بالنسبة للأسر الفقيرة والمكتفية. ففي الأسر الفقيرة نجد إن أعلى نسبة وفيات هي في فئة (٤٠-٤٩) سنة واقلها في فئة دون الأربعين (١٧٪). أما الأسر المكتفية فان أعلى نسبة وفيات فيها تظهر في الفئة دون الأربعين (١٣٪). وعلى العموم يعني ذلك أن أعضاء الأسر الفقيرة جداً يتوفون في عمر مبكر قياساً إلى أعضاء الأسر الأقل فقراً.

يظهر اختبار X^2 أن هناك دلاله إحصائية معنوية بين تقدير المبحوثات لمستوى فقر أسرهن وبين أعمار المتوفين من أعضاء أسرهن(**).

وإذا نظرنا من جانب آخر إلى مدى كفاية دخل الأسرة من جهة نظر المبحوثين سوف نجد البيانات في الجدول التالي:

(*) هناك ٢٢ حالة (غير مبين).

(**) القيمة المحسوبة 40.633/ القيمة الجدولية 12.59 عند مستوى دلاله 0.05.

جدول رقم (٧)

توزيع المبحوثات بحسب مدى كفاية دخلهن وأعمار المتوفين في أسرهن

الأعمار / كفاية الدخل	دون الأربعين		٤٠-٤٩		٥٠-٥٩		٦٠ فأكثر		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
يكفي	٢٧	١٣	١١	٦	٤	٤	٦	١١	٤٨	٩
لا يكفي	١٧٢	٨٧	١٦٦	٩٤	٨٦	٩٦	٤٩	٨٩	٤٧٣	٩١
مجموع	١٩٩	١٠٠	١٧٧	١٠٠	٩٠	١٠٠	٥٥	١٠٠	٥٢١	١٠٠

وتنسجم بيانات هذا الجدول مع بيانات الجدول السابق إذ أن (٩١٪) من الأسر التي لا يكفيها دخلها. تظهر النسبة الأعلى للوفاة من مختلف فئات الأعمار. وأعلى نسبة تمثل فئة المتوفين في عمر (٥٠-٥٩) سنة.

يظهر الاختبار الإحصائي أن هناك دلالة إحصائية(*).

إذ أن معدل العمر المتوقع عند الولادة قد تطور في العراق من (٥٧,٩) سنة عام ١٩٧٠ إلى (٦١,٧) سنة عام ١٩٧٧. وفي عام ١٩٨٧ بلغ (٦٢,٥) سنة لكنه بدأ بالانخفاض بعد عام ١٩٩٢ حيث بلغ (٦٠,٦) سنة ثم في عام ١٩٩٣ بلغ (٦٠,٣) سنة[١] وتراوح بين عامي ١٩٩٥-٢٠٠٠ بين (٦٢,٥) سنة و (٦٢,٩) سنة[٢]. وفي هذه الأرقام مبالغة إذا أخذنا بنظر الاعتبار الظروف الصعبة التي عاشها المجتمع العراقي وخصوصاً من الناحية الصحية في عقد التسعينيات.

إن المرضى، من الناحية الاجتماعية والطبية معاً، يمثل موقفاً صعباً لابد للفاعل من التعامل معه. فالصحة حاجة ليس من السهل التفريط بها. ولذلك يمكن القول أن الحالة الصحية السيئة هي احد مظاهر فقر الأسرة. وان المرأة التي تعيل أسرة لابد أن تتعامل مع الحالة. وإذا تذكرنا أن ظروف العراق كانت قد تدهورت في التسعينيات ومطلع هذا القرن وعلى نحو انعكس على النظام

(*) X^2 =(٩) بدرجة حرية ٣ وبمستوى ثقة ٠,٠٥ كانت الجدولية ٧,٨١

(١) جمعية الاقتصاديين العراقيين تقرير التنمية البشرية- ١٩٩٥- ص١٦٩.

(٢) الاسكوا- السياسات الاجتماعية في العراق- ٢٠٠٥- ص١٧.

الصحي يمكن أن نقول أن مرض أفراد من أسرة المرأة يعني صعوبة مضافة لابد أن تجد لها بدائل خصوصاً وان النظام المسؤول عن إشباع الحاجة لا يلبي ذلك.

ثانياً- الظواهر المرضية في اسر المبحوثات

أظهرت البيانات الميدانية وجود ظواهر مرضية عديدة في اسر المبحوثات.

جدول رقم (٨)

توزيع المبحوثات بحسب وجود أطفال في أسرهن يعانون من أعراض مرضية صعبة(*)

الحالة	العدد	٪
يوجد أطفال يعانون من ظواهر مرضية	٤٠	١٣,٤
لا يوجد	٢٦٠	٨٦,٦
المجموع	٣٠٠	٪١٠٠

يبين الجدول أن (١٣,٤٪) فقط من اسر المبحوثات يوجد فيها أطفال يعانون من أعراض مرضية تتراوح بين التقزم ونقص الوزن وشلل الأطفال. ومع أن هذه النسبة ضئيلة إلى حد ما فان من المفيد أن نشير هنا إلى أن بعض الأسر قد لا تكتشف تلك الأعراض في مراحل الطفولة المبكرة مما يؤثر على صدق البيانات. غير أننا نستطيع وطبقاً للبيانات الدولية المتاحة أن نقول أن المجتمع العراقي شهد حالات من تلك التي يتناولها الجدول باعتراف المنظمات الدولية. فقد أشير على سبيل المثال إلى أن الأمهات والأطفال واجهوا ظروفاً صحية صعبة وخصوصاً خلال فترة الحصار التي امتدت لعدة سنوات(١).

من جانب آخر أظهرت البيانات وجود نسبة قليلة نسبياً لمن يعانون من أمراض مزمنة في اسر النساء اللواتي شملت البحث.

(*) تشمل التقزم/ نقص الوزن الشديد/ شلل الأطفال.

(١) راجع على سبيل المثال UNICEF/ IRAQ- Situation Analysis of Children & Women in Iraq- 1998- p.55.

جدول رقم (٩)

توزيع المبحوثات بحسب وجود أفراد في أسرهن يعانون من أمراض مستعصية

وجود المرض	العدد	٪
نعم يوجدون	٨٣	٢٨
لا يوجدون	٢١٧	٧٢
المجموع	٣٠٠	٪١٠٠

يظهر الجدول أن (٢٨٪) من المبحوثات يوجد في أسرهن أفراد يعانون من إمراض مزمنة.

لقد أظهرت البيانات التي عرضناها في هذا الفصل- أن اسر النساء المعيلات لأسرهن تعاني من ظروف صعبة، هي في الواقع جزء من الظروف التي عانى منها المجتمع العراقي كله خلال عقد التسعينيات ومطلع هذا القرن. وقد أشارت دراسات سابقة إلى أن هذه الأسر تعاني من أوضاع صحية صعبة[١] لقد أفادت تقارير لوفود عديدة من موظفي الصحة الدوليين بحدوث انهيار سريع في النظام الصحي العراقي حيث كان العراق يتمتع بشبكة من حوالي (١٨٠٠) مركز صحي قبل حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١، انخفض الرقم بحلول ٢٠٠١ إلى (٩٢٩). وفي عام ٢٠٠٤ كان ثلث هذه المراكز بحاجة إلى تأهيل. وفي عام ٢٠٠١ لم يزد الإنفاق على الصحة عن (٣,٢٪) من إجمالي الناتج المحلي مقارنا بنسبة (٩,٥٥٪) في الأردن[٢][٣]. وقد كانت انعكاسات ذلك على المرأة والأسرة كبيرة. فقد أظهرت أحدى الدراسات أن النساء في العينة المدروسة (٨٢٪) قمنا بأداء دور الأب والأم معاً وان (٣٦,٠٪) منهن أصبحن مسؤولات عن حل مشكلات الأسرة[٤]. كما أظهرت دراسة أخرى إن أكثر من (٥٠٪) من النساء اللواتي كن يراجعن

(١) د.آمال شلاش- أبعاد الفقر لدى النساء المعيلات- مصدر سابق.

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي و UNDP – مسح الأحوال المعيشية في العراق- ٢٠٠٤- ج٢- التقرير التحليلي- ص٨٢.

(٣) إنعام جلال ألقصيري- التضامن الاجتماعي في الأسرة العراقية خلال فترة الحرب- رسالة ماجستير في علم الاجتماع- جامعة بغداد- ١٩٨٨.

(4) UNICEF- IRAQ, 1998, P.92.

مراكز الاستشارات الأسرية في العراق يعاني أبناءهن من مشكلات صحية وقد أشار تقرير لليونيسيف أن هناك علاقة ما بين المستوى المعيشي للأطفال وبين أحوالهم الصحية[١].

لقد أشار تالكوت بارسونز إلى أن على النظام الاجتماعي أن يحقق عدة مستلزمات وظيفية Functional imperatives وفيها ضرورة تكيف النظام للأنظمة الأخرى وذلك لمواجهة الحاجات الفيزيقية للأفراد وطبقاً لإطارنا النظري فان النظام الصحي فشل في تحقيق ذلك مما أدى إلى زيادة عبء الفقر على النساء المعيلات لأسرهن.

من جانب آخر تظهر البيانات أن وجود مرضى في أسرة المرأة المعيلة، وتحملها عبء معالجتهم، وتوفير الأدوية اللازمة لشفائهم رغم الظروف الاقتصادية المتعثرة، يوفر للمرأة، تصوراً ايجابياً عن ألذات باعتبارها (انسانة مضحية) أو (أنها تؤدي واجبها على النحو الأفضل).

جدول رقم (١٠)

توزيع إجابات المبحوثات بحسب تعريفهن لسلوكهن ومواقفهن إزاء المرضى (الذين توفوا أو الذين مازالوا يعالجون) من أفراد أسرهن(*)

التعريف	العدد	٪
أدت واجبها كما أراد الله	٧٧	٢٣,٩
أدت واجباً إنسانياً	٩٣	٢٨,٦
أدت أمانة في عنقها	٦٧	٢٠,٦
أدت واجبها أمام الناس	١١	٣
أدت واجبها لكي يرتاح ضميرها	٣٥	١١
أدت واجبها لكي ترضي أسرتها	٣٧	١١
أخرى	٥	١,٥
المجموع	٣٢٥	٪١٠٠

ويظهر الجدول رقم (١٠) أن جميع المبحوثات أظهرن تصورات ايجابية إزاء جهودهن التي بذلنها من اجل المرضى في الأسرة وقد كان لبعض تلك التصورات مضمونها الديني، ولبعضها

(1) UNICEF- IRAQ- 1998- P.92.

(*) يمثل المجموع إجابات المبحوثات وليس عددهن.

الآخر مضمون اجتماعي واضح. وفي كل الأحوال فان تلك التصورات تظهر احتراماً عاليا للذات.

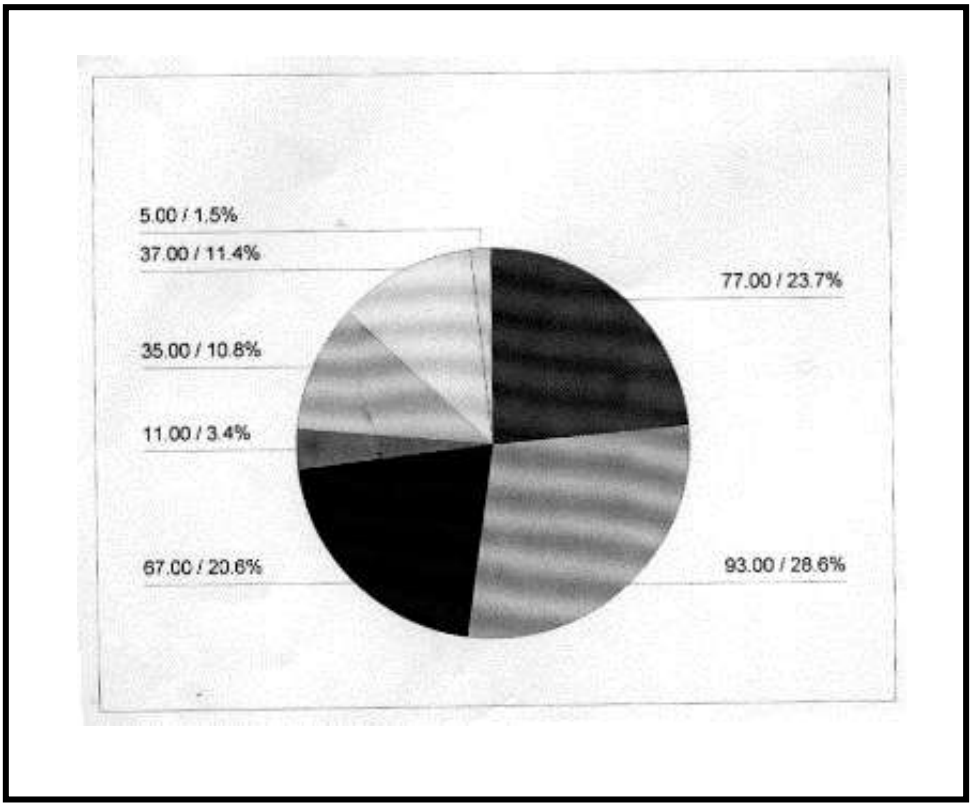

قطاعات دائرية توضح بيانات جدول رقم (١٠)

ثالثاً- التعامل مع الحالات المرضية

يعتمد التعامل مع الحالات المرضية التي تظهر على أفراد الأسرة على متغيرات عديدة ذات تأثيرات متباينة ولعل من أهم تلك المتغيرات الوعي الصحي الذين يعتمد إلى حد كبير على المستوى التعليمي للفرد. وكذلك على نوع الحالة المرضية، والإمكانية المادية للتعامل معها.

جدول رقم (١١)

توزيع المبحوثات بحسب الجهات التي يراجعنها

في حالات إصابة أفراد أسرهن بأمراض

الجهات التي تراجع	العدد	٪
مستشفى أو مستوصف	١٧٧	٥١,٣
مضمد	٧٨	٢٢,٧
مراجعة صيدلية	٥٥	١٦
استشارة الجيران	١٧	٥
مراجعة شيخ أو رجل دين	١٣	٣,٧
أخرى	٥	١,٣
المجموع	٣٤٥	٪١٠٠

ويتضح أن أكثر من نصف المبحوثات يراجعن مؤسسة صحية رسمية (مستشفى أو مستوصف أو مركزاً صحياً). وهو ما يعكس وعياً صحياً ناضجاً، كما انه يعكس توفر أو قرب هذه المؤسسات وإمكانية الوصول إليها فضلاً عن رخص ثمن مراجعتها. وهناك (٢٢,٧٪) يراجعن مضمداً في مناطق سكنهن وخصوصاً حين تكون الحالات المرضية بسيطة نسبياً أو حين تكون المؤسسة الصحية بعيدة مقابل (١٦٪) يراجعن صيدلية في الحي السكني. ومن المعلوم أن الصيادلة في العراق غالباً ما يقدمون استشارات، أو يقدمون أدوية دون وصفات طبية. وهناك (٨,٧٪) من المبحوثات يستشرن الجيران أو يراجعن شيخاً أو رجل دين في الحي السكني.

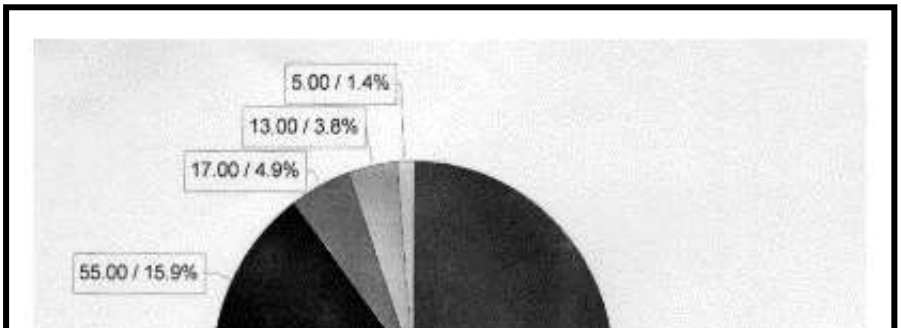

على أن توزيع البيانات في الجدول في الجدول السابق قد يأخذ منحى آخر إذا أدخلنا متغير التعليم.

جدول رقم (١٣)

توزيع المبحوثات بحسب مستوياتهن التعليمية والجهات التي يراجعنها في حالات إصابة أفراد أسرهن بالمرض

الجهات / المستوى التعليمي	مستشفى أو مستوصف		مضمد		مراجعة صيدلية		استشارة الجيران		مراجعة شيخ أو رجل دين		أخرى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
دون الابتدائية	٣٥	٢٠	٣٧	٤٧,٤	١٩	٣٤,٥	٩	٥٣	٧	٥٤	–	–
ابتدائية	٣٦	٢٠,٣	٢٢	٢٨,١	١٠	١٨,١	٦	٣٥	٥	٣٨,٤	٣	٦٠
ثانوية/ متوسطة	٦٥	٣٦,٧	١١	١٤	١٥	٢٧,٣	١	٦	١	٧,٦	١	٢٠
جامعية	٤١	٢٣	٨	١٠,١	١١	٢٠,١	١	٦	–	–	١	٢٠
المجموع	١٧٧	١٠٠	٧٨	١٠٠	٥٥	١٠٠	١٧	١٠٠	١٣	١٠٠	٥	١٠٠

يظهر الاختبار الإحصائي أن لمتغير التعليم اثر على الجهات التي تراجعها المبحوثات في حالة إصابة احد أفراد أسرهن بمرض(*). فمن الملاحظ أن هناك علاقة طردية واضحة بين المستوى التعليمي وبين مدى مراجعة المؤسسات الطبية الرسمية (مستشفى/ مستوصف). إذ أن (٤٠,٣٪) من المبحوثات اللواتي بمستوى دون الابتدائية أو الابتدائية يراجعن هذه المؤسسات مقابل أكثر من (٥٩٪) لمن تجاوز مستواهن التعليمي المتوسطة بفارق (١٩) نقطة نسبيه. وبالعكس يتغير اتجاه النسب في فئة (مراجعة مضمد) إذ إن النسبة الأعلى تمثل النساء الأقل تعليماً والنسبة الأدنى تمثل النساء الأعلى تعليماً. كذلك الحال بالنسبة للفئات الأخرى (مراجعة صيدلية/ استشارة الجيران/ مراجعة شيخ) مع ملاحظة أن هناك ارتفاع واضح في نسب الأميات أو شبه الأميات اللواتي يراجعن شيخاً أو رجل دين (٥٤ ٪) أو يراجعن مضمداً (٤٧,٤٪). لقد أظهرت إحدى الدراسات التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع اليونيسيف أن للحالة التعليمة اثر في زيادة المعرفة في المحدد من المجالات والممارسات الصحية المرضية أو التغذوية(١).

من جانب آخر تتأثر عملية الحصول على الدواء لمواجهة المرضى على عوامل أخرى عديدة. ففي الظروف التي شهدها العراق تعرض النظام الصحي لانهيار كبي ابتداءً من عام ١٩٩١ وقد استمر ذلك الانهيار بدرجات متباينة حتى اليوم. فقد اتسعت دائرة السوق السواء لتجارة الأدوية، وانخفضت كفاءة المؤسسات الصحية، وارتفعت أسعار الدواء، واتجه كثيرون نحو التداوي بالإعشاب، كما انتشرت المعالجات والممارسات الغيبية السحرية(٢).

(*) قيمة X^2 المحسوبة= ٤٧,٥ القيمة في الجدول= ٣٠,٥٦ بدرجة حرية ١٥ ومستوى ثقة ٩٩٪.

(١) الجهاز المركزي للإحصاء- مسح المعرفة والمواقف والممارسات- ٢٠٠٢/ بغداد/ ٢٠٠٣- ص١٤و ص٢١.

(٢) تراجع أطروحة ريسان للدكتوراه – ريسان عزيز.

جدول رقم (١٣)

توزيع المبحوثات بحسب كفاية الدخل ومصادر الدواء

مصادر الدواء / كفاية الدخل	البطاقة الدوائية		السوق السوداء		الصيدليات أو المضمدين		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
لا يكفي	٦٨	٦٥	٢٤	٣١	١٧	٣٠	١٠٩	٤٦
يكفي	٣٧	٣٥	٥٣	٦٩	٣٩	٧٠	١٢٩	٥٤
مجموع	١٠٥	١٠٠	٧٧	١٠٠	٥٦	١٠٠	٢٣٨ (*)	١٠٠

يظهر الاختبار الإحصائي أن هناك فرقاً ذو دلالة بتأثير عامل كفاية أو عدم كفاية الدخل(**).

فاللواتي يكفي دخلهن اقل اعتماداً على البطاقة الدوائية، وأكثر اعتماداً على السوق السوداء أو مراجعة الصيدليات والمضمدين للحصول على الدواء.

لقد أظهرت دراسة سابقة فداحة العبء الذي يمثله الطفل المريض على الأسرة الفقيرة وخصوصاً مع نقص الدواء وارتفاع الأسعار. ويتفاقم العبء حين يكون دخل الأم هو المصدر الرئيس لحياة الأسرة إذ أنها تضطر لتوزيع نشاطها وعلى نحو مرهق بين طفلها المريض وعملها.

إن حالات المرضى لا تمتص دخل الأسرة فقط بل تعرض علاقات أفرادها للتوتر نظراً لم يرافقها من إحباط ويأس. لقد كانت أكثر من (٥٠ ٪) من النساء الفقيرات اللواتي يراجعن مراكز الاستشارات الأسرية يعانين من مشكلات صحية تخص أبناءهن(١). ويلاحظ أيضاً أن نسبة إنفاق الأسرة العراقية على الصحة والخدمات الصحية ارتفعت إلى (١,٧٨٪) عام ١٩٩٥ مقابل (١,١٪) عام ١٩٩٣(٢).

(*) هناك (٦٢) مبحوثة لم يقمن اجابات على هذا السؤال.

(**)بلغت قيمة X^2 المحسوبة (٢٧,٥٠٣) القيمة الجدولية (٥,٩٩).

(١) د. كريم محمد حمزة– الحصار ومشكلة الفقر– حالة العراق– بغداد– ١٩٩٩– ص٢٨.

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات– مسح ميزانية الأسرة السريع في العراق– أيلول ٢٠٠٥– ص٧.

المبحث الثاني

ألامية والمستويات التعليمية لأفراد الأُسرة

ركز مفهوم الحرمان البشري كما أوردته تقارير التنمية البشرية على معيار الأمية للبالغين خصوصاً. وقد آثرنا أن نتوسع، فنتناول، الأحوال التعليمية لأفراد الأسر التي تقودها نساء من خلال ملاحظة تأثير بعض المتغيرات. لقد أظهرت البيانات الأولية عن العينة أن أكثر من (٦١٪) من المبحوثات كن بمستوى الابتدائية أو دون الابتدائية مما يشير إلى أن تدني مستوياتهن التعليمية

أولاً: المستويات التعليمية لأفراد الأسرة

يظهر الجدول التالي أن نسبة انتشار الأمية عالية في هذه الأسر.

جدول رقم (١٤)

توزيع المبحوثات بحسب نسبة انتشار الأمية بين أفراد أسرهن

الحالة	العدد	٪
يوجد أميون	٢٠٨	٦٩
لا يوجد أميون	٩٢	٣١
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

يظهر الجدول رقم (١٤) أن (٦٩ ٪) من المبحوثات أكدن وجود أميين، أي من الأطفال في سن الدراسة ولم يلتحقوا بالمدارس أو من البالغين. ويظهر بيانات إضافية إن النسبة الأكبر من المتعلمين هم بمستوى متواضع.

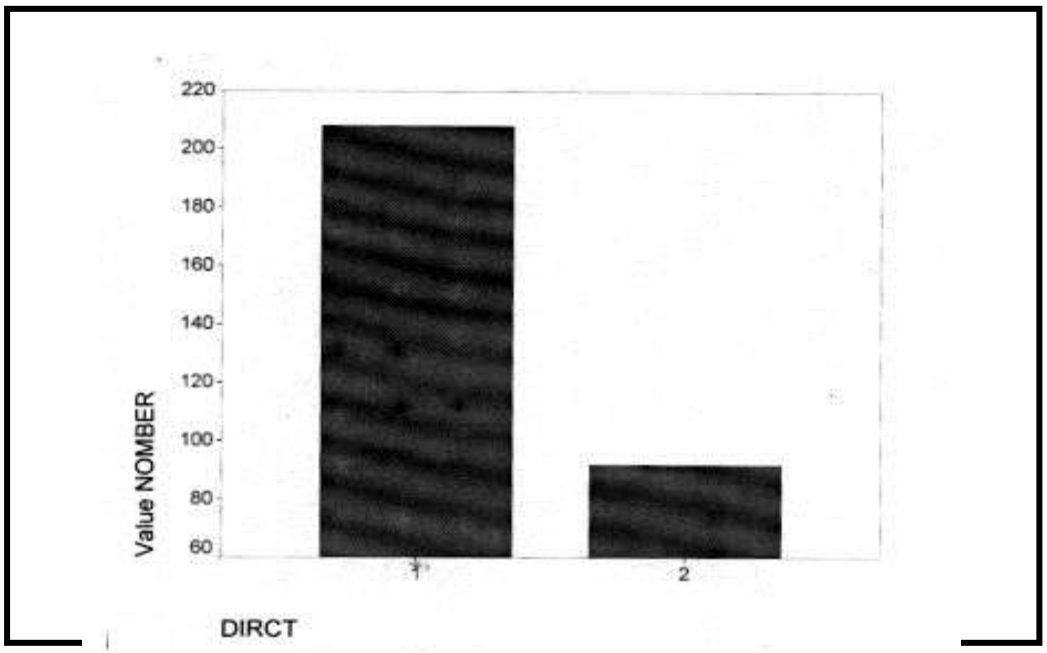

مدرج تكراري يوضح بيانات جدول رقم (١٤)

جدول رقم (١٥)

توزيع أفراد اسر المبحوثات بحسب مستوياتهم الدراسية(*)

المستويات التعليمية	عدد الأفراد	٪
يقرأون ويكتبون أو حاصلون على الابتدائية فقط	٢٣٠	٦٣,٨
متوسطة أو ثانوية	٩٧	٢٦,٩
جامعية	٣٣	٩,٣
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

يبين الجدول رقم (١٥) أن النسبة الأعلى من أفراد اسر المبحوثات الذين حصلوا على قسط من التعليم تمثل أولئك الذين يقرأون ويكتبون أو حصلوا على الابتدائية (٦٣,٨٪) مقابل (٢٦,٩٪) لمن حصلوا على المتوسطة والثانوية، أما نسبة الذين حصلوا على الشهادة الجامعية فلا تزيد على (٩,٣٪). إن هذه النتائج– ممثلة بارتفاع نسبة الأميين أو الذين حصلوا على قسط متواضع من التعليم، طبيعة من زاويتين على الأقل. الأولى أن النظام التعليمي تعرض لمشاكل كبيرة

(*) يشمل الجدول أفراد اسر المبحوثات (وليس المبحوثات) اللذين حصلوا على قسط من التعليم.

وخصوصاً بعد عام ١٩٩١[*]، والثانية أن اسر النساء اللواتي يقدن أسراً لابد أن تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية ينعكس سلباً على الأوضاع التعليمية لأفرادها.

لقد اشرنا عند استعراضنا للبيانات الأولية جدول رقم (٢) أن نسبة عالية من المبحوثات بلغت (٣٧,٣٪) هن أميات واقل من ربعهن بقليل حصلن على الابتدائية. وهذه النتيجة تعكس هي الأخرى التخلف التعليمي لأسرة المعيلة أيضاً. وكانت دراسة حول المعيلات قد أظهرت نسبة مقاربة من ألاميات في العينة التي درست حتى بلغت(٣٦,٣٪). كما أظهرت الدراسة أن (٧٨٪) من أمهات المعيلات كن أميات أيضاً[١].

أن المستويات التعليمية لأفراد الأسرة تتأثر بالتأكيد بالأوضاع الاقتصادية للأسرة.

جدول رقم (١٦)

توزيع المبحوثات بحسب وجود أميين في أسرهن في ضوء تقديراتهن لمستويات أسرهن الاقتصادية

وجود الأميين / المستوى الاقتصادي	يوجد		لا يوجد		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
فقيرة جداً	٨٠	٣٨,٤	١٠	١١	٩٠	٣٠
فقيرة	٩٠	٤٣,٣	٤٠	٤٣,٤	١٣٠	٤٣,٣
مكتفية	٣٨	١٨,٣	٤٢	٤٥,٦	٨٠	٢٦,٧
مجموع	٢٠٨	١٠٠	٩٢	١٠٠	٣٠٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن ظاهرة انتشار الأمية تبدو أكثر وضوحاً في الأسر الفقيرة جداً (٣٨,٤٪) والفقيرة (٤٣,٣٪). أما الأسر المكتفية فان نسبة وجود الأميين فيها لا تتجاوز

(*) راجع بيانات تفصيلية حول مشكلات النظام التعليمي في العراق: وزارة التربية- مركز البحوث الدراسات – آثار الحصار على قطاع التربية – حقائق وأرقام – بغداد – نيسان – ٢٠٠٠.

(١) المصدر السابق جدول رقم (٢٥) وجدول رقم (٢٦) في ملحق الجداول.

(١٨,٣٪) ويلاحظ أن اتجاه البيانات سيكون معكوساً في فئة (لا يوجد) إذ أن النسبة لا تزيد عن (١١٪) في الأسر الفقيرة جداً. لكن النسبة ترتفع إلى (٤٣,٤٪) في الأسر الفقيرة وتواصل ارتفاعها إلى (٤٥,٦٪) في الأسر المكتفية.

يظهر الاختبار الإحصائي للبيانات وجود فرق معنوي(*).

وتتأكد هذه البيانات إذا تعرفنا على مستوى كفاية الدخل من حيث علاقته بالمستويات التعليمية لأفراد الأسرة.

جدول رقم (١٧)

توزيع أفراد اسر المبحوثات بحسب مستوياتهم الدراسية ومدى كفاية دخل الأسرة

المستويات التعليمية / مدى كفاية الدخل	يقرأون ويكتبون أو حاصلون على الابتدائية		متوسطة أو ثانوية		جامعية		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
يكفي	٥٧	٢٥	١٣	١٣	١٠	٣٠	٨٠	٧٨
لا يكفي	١٧٣	٧٥	٨٤	٨٧	٢٣	٧٠	٢٨٠	٢٢
مجموع	٢٣٠	١٠٠	٩٧	١٠٠	٣٣	١٠٠	٣٦٠	١٠٠

يبين الجدول رقم ١٧ أن الذين لا يكفي دخل أسرهم تبلغ نسبتهم في الفئة الأدنى من المستويات التعليمية (٧٥٪) مقابل (٢٥٪) لمن يكفي دخل أسرهم. أما الذين حصلوا على المتوسط أو الثانوية فان نسبة من يكفي دخل أسرهم تبلغ (١٣٪) مقابل (٨٧٪) لا يكفي دخلها. ويظهر الاختبار الإحصائي (X^2) أن الفروق معنوية وذات دلالة(**) بمعنى أن المستوى الاقتصادي وما يتصل به من كفاية، أو عدم كفاية الدخل له تأثير على المستويات التعليمية لأفراد اسر المبحوثات أن ارتباط الفقر بتردي المستوى التعليمي قد أصبح معروفاً بدرجة كبيرة

(*) X^2 القيمة المحسوبة ٦,٦٥ القيمة في الجدول ٥,٩٩ بدلالة (٠,٠٥) بدرجة حرية ٢.

(**) X^2 القيمة المحسوبة ٧,٥٧٢ – والقيمة في الجدول Chi-squnre بدرجة حرية (٢) ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ٥,٩٩ وعليه فان الفروق معنوية أي ان المستوى الاقتصادي له تأثير على المستويات التعليمية.

وخصوصاً بالنسبة للنساء[١]. لقد أشار تالكوت بارسونز أن على كل مجتمع أن يوجد نظاماً اقتصادياً للإنتاج والتوزيع. وحين تفشل المؤسسة الاقتصادية في توفير الحد الأدنى من إشباع الحاجات الأساسية، فان ذلك ينعكس بالضرورة على المؤسسات الأخرى وخصوصاً التعليمية، في ضوء فكرة التساند الوظيفي.

أن العلاقة ما بين الفقر والتعليم بالنسبة للمرأة خصوصاً، تتعزز بموقف ثقافي تقليدي يقلل من قيمة عمل المرأة كما يقلل من أهمية تعليمها. وبالتالي يكتسب فقر الإناث سمات خاصة تختلف عن فقر الرجل الذي تتاح له فرص عمل أفضل حتى وان كان أمياً إذ يستطيع أن يمارس نشاطات عديدة محظورة على المرأة.

ثانياً: الأحوال الدراسية للأطفال:

لاشك أن وجود أطفال لا يذهبون إلى المدارس في عمر ٦-١٢ سنة يقدم مؤشراً عن أحد العناصر المهمة التي تكون مفهوم الحرمان البشري. وقد أظهرت بيانات بحثنا هذه على أن في أسر المبحوثات عدد من الأطفال لم يلتحقوا بالمدارس أصلاً، أو التحقوا بها لفترة ثم تسربوا منها مما يشكل حالة إهدار مهمة.

جدول رقم (١٨)

توزيع المبحوثات بحسب وجود أطفال في أسرهن

لا يذهبون إلى المدارس

وجود الأطفال	العدد	٪
نعم يوجد	٦٧	٢٢
لا يوجد	٢٣٣	٧٨
المجموع	٣٠٠	١٠٠

يظهر الجدول أن هناك (٢٢٪) من المبحوثات يوجد في أسرهن أطفال لا يذهبون إلى المدرسة. وتظهر تفاصيل أخرى للبيانات أن عدد الأطفال يبلغ (٢٠١) طفلاً موزعين على (٦٧)

(١) راجع على سبيل المثال : الاسكوا- الفقر الضفة الغربية وقطاع غزة – جبل هلال –نيويورك – ١٩٩٧ –ص٤٦، كذلك راجع دراسته عن لبنان في : الاسكوا- الفقر في غربي اسيا – منظور اجتماعي – نيويورك –١٩٩٧ –ص٤٥

أسرة بمعدل يبلغ (٣) أطفال لكل أسرة، تبلغ نسبة الإناث بينهم (٦٥٪) مقابل (٣٥٪) للأطفال الذكور إن عدم التحاق الأطفال بالمدارس أو عدم استمرارهم فيها يرجع إلى أسباب عديدة منها ما ذكرته المبحوثات حول بعد المدرسة عن المنزل.

جدول رقم (١٩)

توزيع المبحوثات بحسب أسباب عدم التحاق أبنائهن بالمدارس أو عدم مواظبتهم فيها

الأسباب	العدد	٪
بعد المدرسة عن المنزل	١١	١٦,٤
التكاليف التي تحتاجها المدرسة	٢٩	٤٣,٢
اضطرار الأسرة لتشغيل الأطفال	٢٤	٣٦
أخرى	٣	٤,٤
المجموع	٦٧	١٠٠٪

يبين الجدول أعلاه أن معظم الأمهات أكد فاعل التكاليف الباهضة التي لا تتحملها دخولهن. وهو واقع صار معروفاً في العراق بعد انهيار النظام التعليمي وانتشار ظواهر الرشوة، وتحول مجانية التعليم إلى مجرد أجراء نظري ليس له تطبيق واقعي مما أرهق الأسر العراقية الفقيرة وزاد من أعبائها الحياتية وكان له إثره المباشر على الموقف من التعليم. ولذلك فان تأثير كفاية الدخل يبدو واضحاً.

لقد أظهرت العديد من الدراسات اثر عوامل مثل عدم كفاية الدخل أو بعد المدرسة عن المسكن أو عدم وجود تسهيلات في المدرسة، فعلى سبيل المثال اظهر مسح الأحوال المعيشية في العراق أن متغيرات كالجنس وسهولة الوصول إلى المدرسة ودخل الأسرة تؤثر في معدلات الالتحاق بالمدرسة. غير أن أهم العوامل كان يتمثل في عدم اهتمام الأسرة بالمدرسة لتكاليفها.

نتيجة لفقر الأسرة وضرورة عمل الأولاد لمساعدة الأسرة[١]. وقد أظهرت دراسة أخرى اثر الوعي بأهمية المدرسة وبعدها عن المسكن، ومدى الموافقة على تعليم الإناث[٢].

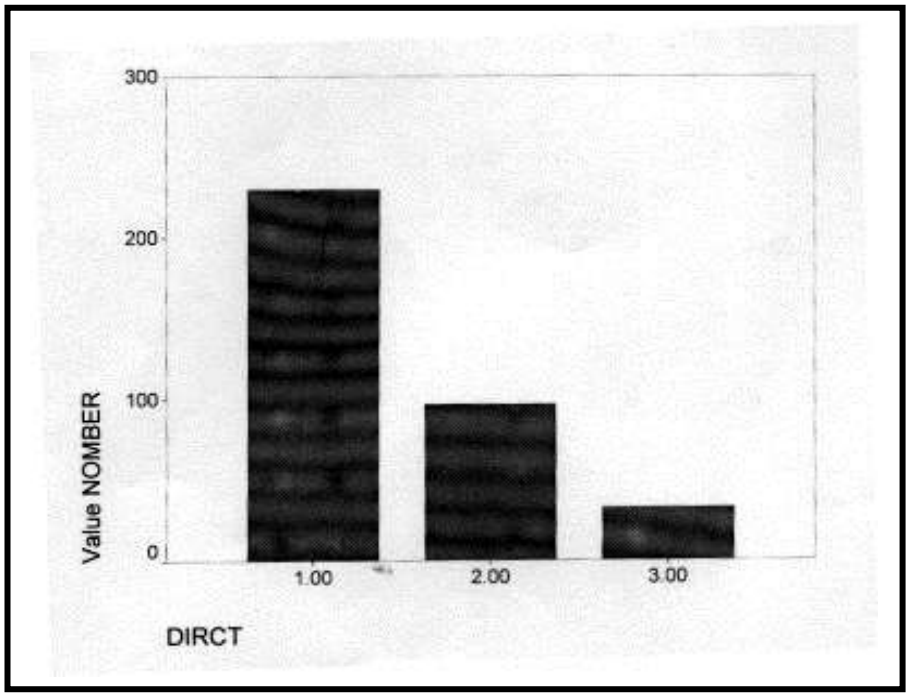

مدرج تكراري يوضح بيانات جدول رقم (١٩)

جدول رقم (٣٠)

توزيع المبحوثات اللواتي لا يذهب أطفالهن إلى المدارس بحسب كفاية الدخل

كفاية الدخل	عدد الأطفال	
	عدد	٪
يكفي	١٣	١٩,٤
لا يكفي	٥٤	٨٠,٦
المجموع	٦٧	٪١٠٠

(١) وزارة التخطيط/ UNDP- مسح الأحوال المعيشية- ج٢- مصدر سابق- ١٩٩٧-١٩٩٨.

(٢) راجع: الجهاز المركزي للإحصاء يونيسيف – مسح المعرفة والمواقف والممارسات – ٢٠٠٢- بغداد- ٢٠٠٣- قسم التربية والتعليم/ جدول (١٩)/ جدول (٢٨).

يظهر الجدول أن (٨٠,٦٪) من هذه الأسر لا يلتحق أبناءها بالمدارس أو يتسربون منها بسبب عدم كفاية دخل الأسرة مقابل التكاليف الباهضة للتعليم غير أن علينا- وكما أشارت أحدى الدراسات[١]- أن نشير إلى أن فقر الدخل ما هو إلا جزء من الصورة فكما أن التنمية البشرية تشتمل على جوانب أوسع بكثير من الدخل فان الفقر أيضاً ينبغي أن ينظر إليه على انه ذو أبعاد كثيرة. فلو تابعنا النظر إلى جوانب أخرى من أحوال الأسر التي لا يذهب أبناءها إلى المدارس نجد أن هناك توزيعاً للبيانات يظهر اثر الإعالة.

جدول رقم (٢١)

توزيع المبحوثات بحسب الإعالة ووجود أطفال لا يذهبون إلى المدارس

إعداد المعالين	أعداد الأطفال	
	عدد	٪
١-٢	٧	١٠,٤
٣-٤	١٣	١٩,٤
٥-٦	٢٣	٣٤,٤
٧-٨	٢٤	٣٥,٨
المجموع	٦٧	١٠٠

ويتضح من الجدول أن هناك علاقة طردية واضحة بين حجم الإعالة وبين أعداد الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدارس فالمرأة المسؤولة عن إعالة عدد اكبر من الأفراد هي الأكثر اضطراراً لحجب حق التعليم عن أطفال الأسرة. أن بيانات الجدول رقم (٢١) تظهر أيضاً أن معدل الإعالة في هذه الأسر يبلغ (٥,٤١) فرداً وهو معدل يفوق المعدل السائد في العراق والذي

(١) انظر الدراسة عن الفقر في مصر اشرنا اليها في الفصل الخامس بالدراسات السابقة.

لا يزيد في كل الأحوال على (٤) أفراد(*). غير أن دراسة أجريت عن مدى تأثر الفقر على النساء المعيلات لأسرهن أظهرت مدى انفراد المرأة بتحمل عبء الإعالة الأسرية(١).

ثمة تغير آخر قد لا يقل أهمية وهو التوزيع الريفي- الحضري للمبحوثات. فقد أظهرت البيانات أن الأسر الريفية تعاني من بعد المدرسة عن المنزل مما يضطرها عدم إرسال أبناءها إلى المدارس أما في الحضر فان هذا السبب لا يبدو واضح الأهمية.

جدول رقم (٣٣)

توزيع الأمهات اللواتي لا يذهب أبناؤهن إلى المدارس بحسب البيئة وأسباب عدم الذهاب

الأسباب / البيئة	بعد المدرسة		تكاليف المدرسة		اضطرار الأسرة لتشغيل الأطفال		أخرى		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
ريف	٩	٦٤,٣	٢	١٤,٣	٢	١٤,٣	١	٧,١	١٤	١٠٠
حضر	٢	٣,٨	٢٧	٥١	٢٢	٤١,٥	٢	٣,٧	٥٣	١٠٠
المجموع	١١	١٦,٤	٢٩	٤٣,٢	٢٤	٣٦	٣	٤,٤	٦٧	١٠٠

يظهر الجدول أن (٦٤,٣٪) من النساء الريفيات لا يرسلن أبناءهن إلى المدارس بسبب بعد المدرسة عن منازلهن. مقابل (١٤,٣٪) يمتنعن بسب تكاليف المدرسة ونسبة مماثلة من يضطررن لتشغيل أبناءهن غير أن هذه النسب تختلف في الحضر. إذ أن النسبة الأعلى للنساء الحضريات تتمثل باللواتي لا يرسلن أبناءهن إلى المدارس بسبب تكاليف الدراسة (٥١٪) مقابل (٤١,٥٪) لاضطرارهن لتشغيل أبناءهن.

يظهر الاختبار الإحصائي وجود فرق معنوي بين مجموعتي الريف والحضر(**).

(*) أظهرت بعض الدراسات مثل دراسة د. محمد كاظم المهاجر- الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج- الاسكوا- ١٩٩٨- أن معدل الإعالة قد قدر بحوالي (٣,٥) أشخاص- ص١٤-١٥، ص٢١.

(١) د. عدنان ياسين ود. كريم محمد حمزة- السياسات الاجتماعية في العراق- الأمم المتحدة- الاسكوا- ٢٠٠٥- ص٥٦.

(**) X^2 = القيمة المحسوبة ٣٠,٢٩ القيمة الجدولية ١١,٣٤ بمستوى دلالة الثقة ٩٩٪ ودرجة حرية ٣.

من جانب آخر فان بيانات أخرى تظهر أن لمستوى تعليم الأمهات قد يكون تأثيره على الأوضاع الدراسية للأبناء مهماً.

جدول رقم (٣٣)

توزيع الأمهات اللواتي لا يذهب أبناؤهن إلى المدارس بحسب جنس الأطفال والمستويات التعليمية للأمهات

الأبناء غير المتعلمين / المستوى التعليمي للأمهات	ذكور		إناث		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
دون الابتدائية	١٣	٤٨	٢١	٥٢	٣٤	٥١
ابتدائية	١١	٤١	١٣	٣٣	٢٤	٣٦
ثانوية/ متوسطة	٢	٧	٥	١٣	٧	١٠
جامعية	١	٤	١	٢	٢	٣
المجموع	٢٧	٤٠	٤٠	٦٠	٦٧	١٠٠

يظهر الجدول أن (٥١٪) من الأمهات اللواتي لم يحصلن إلا على مستوى متدن جداً من التعليم (دون الابتدائية) يمثلن أعلى نسبة بين الأمهات اللواتي لا يرسلن أبناءهن إلى المدارس. مقابل (٣٦٪) لمن حصلن على الابتدائية و (١٠٪) لمن حصلن على الثانوية أو المتوسطة. غير أن الاختبار الإحصائي يظهر عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية إذ يبدو أن الفقر يخفض كثيراً من اثر تعليم الأم ومن موقفها الايجابي نحو تعليم أبناءها(*).

لقد أظهرت البيانات السابقة أن هناك خللاً في الأوضاع التعليمية لأفراد اسر المبحوثات فهناك (٦٩٪) من المبحوثات يوجد في أسرهن أميون مقابل (٣١٪) لا يوجد كما اشرنا. وان المتعلمين من هؤلاء لم يحصلوا إلا على قسط بسيط من التعليم (٦٣,٨٪ يقرأون أو يكتبون أو حصلوا على الابتدائية فقط) أما الذين حصلوا على شهادة الثانوية فان نسبتهم لا تزيد على (٢٦,٩٪). ومن الواضح، طبقاً لبيانات الجدول رقم (١١) أن نسبة الأمية ترتفع في اسر

(*) X^2 = القيمة المحسوبة 0.875 –القيمة في الجدول 7.82– بمستوى دلالة 0.05.

المبحوثات اللواتي قدرن مستوى أسرهن الاقتصادي بكونها فقيرة جداً أو فقيرة. ويتأكد من ذلك من خلال الجدول رقم (١٢) حول كفاية الدخل وعلاقته بالمستويات الدراسية لأفراد الأسر.

غير أن الخلل في الأوضاع الدراسية للأطفال في سن الدراسة يبدو اقل وضوحاً إذ أن (٢٢٪) من النساء المبحوثات ذكرن أن في أسرهن أطفال لا يذهبون إلى المدارس، وان النسبة الأعلى منهم من الإناث.

إن البيانات المشار إليها تظهر أن هناك ما يؤكد وجود مؤشر على الحرمان البشري من ناحية تعليم الكبار بالنسبة لأسر المبحوثات. وان حوالي خمس الأسر يعاني أطفالها من حجب حقهم في التعليم.

لقد أظهرت دراسة سابقة عن النساء المعيلات أن (١٧,٧٪) من الإناث دون سن (١٥) سنة و(٣٥,٧٪) من الذكور لا يذهبون إلى المدرسة وان النسبة الأعلى للأسباب هي عدم توفر المصاريف (٦٦,٤٪) مقابل (١٥,٥٪) بسبب تشغيل الأطفال[١].

ومع أن بيانات من دراسات أخرى اشرنا إليها في الصفحات السابقة أظهرت أن سطحية الوعي بأهمية المدرسة يلعب دوره في مدى الالتحاق بالدراسة ومواصلتها، فان بيانات هذه الدراسة أظهرت أن نسبة مهمة من النساء المبحوثات أظهرت موقفاً ايجابياً من الدراسة على وجه العموم.

جدول رقم (٣٤)

توزيع المبحوثات بحسب مواقفهن من المدرسة (والدراسة)

المواقف	عدد	٪
المدارس تحدد مستقبل الأبناء	١٠٧	٣٥,٧
المدارس ضرورية لاكتساب العلوم والمهارات	٩٧	٣٢
المدارس للأغنياء	٦٦	٢٢
المدارس ضرورية لحد معرفة القراءة والكتابة	١٩	٦,٤
غير ضرورية على الإطلاق بالنسبة للإناث	١١	٣,٧
المجموع	٣٠٠	١٠٠

(١) د. آمال شلاش وأخريات –عبء الفقر لدى النساء المعيلات– مصدر سابق– جدول رقم (٢٧) وجدول رقم (٢٨) في ملحق الدراسة.

يظهر الجدول السابق رقم (٢٤) أن (٣٥,٧٪) من المبحوثات اعتبرن المدارس مهمة في تحديد مستقبل الأبناء. كما أن (٣٢٪) اعتبرن المدارس ضرورية لاكتساب العلوم والمهارات وهذا يعني أن المبحوثات اللواتي يحملن اتجاهات ايجابية نحو المدرسة تصل نسبتهن إلى (٦٧,٧٪) من مجموع المبحوثات. مقابل (٣٧٪) اعتبرن تعليم الإناث غير ضروري و (٢٢٪) اعتبرن المدرسة للأغنياء.

من جانب آخر أظهرت البيانات أن هناك علاقة طردية بين المستوى التعليمي للمرأة وبين موقفها الايجابي من المدرسة فالنساء اللواتي حصلن على مستويات تتجاوز الابتدائية كن أكثر تأكيداً على قيمة المدرسة كمحدد لمستقبل الأبناء أو كمصدر ضروري لاكتساب العلوم والمهارات.

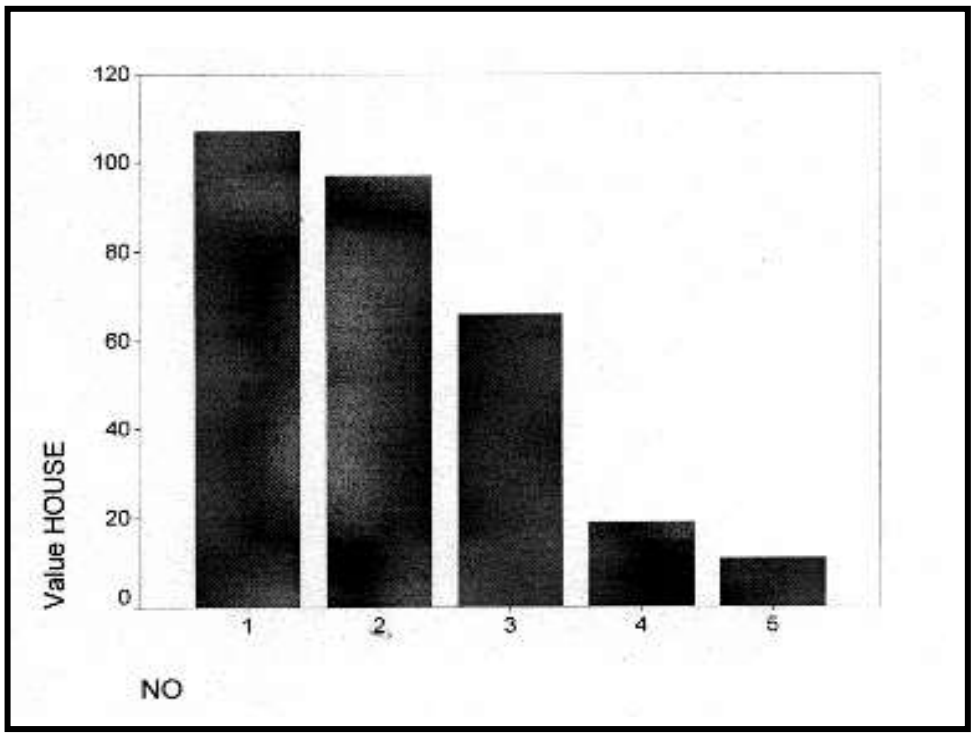

مدرج تكراري يوضح بيانات جدول رقم (٢٤)

ومن هذا المنطلق أيضاً تبدو النساء اللواتي ينفقن على أبناء أو أفراد من أسرهن يواصلون دراستهم أكثر احتراماً لذواتهن.

جدول رقم (٢٥)

تصورات النساء اللواتي ينفقن على أبناء أو أفراد من أسرهن يواصلون الدراسة عند ذواتهن(*)

التصورات	عدد	٪
اعمل ما أمر الله به	٦٥	٣٦,٧
لأن العلم ضروري للإنسان	٣٩	٢٢
لكي يقول الناس إنني قصرت	١٧	٩,٧
لكي يقول الأبناء إنني حرمتهم من حقهم في التعليم	٣٦	٢٠,٣
لأن الأبناء سيساعدون الأسرة مستقبلاً	١٥	٨,٤
أخرى	٥	٢,٩
المجموع	١٧٧	١٠٠

ويظهر من بيانات الجدول السابق رقم (٢٥) أن (٣٦,٧٪) يعطين مواقفهن بُعداً دينياً من خلال التأكيد، على أن الإسلام أمر بتلقي العلم، وذم الجهل. بينما أعطت نسبة (٢٢٪) من النساء لمواقفهن بُعداً اجتماعياً- إنسانياً، من خلال التأكيد على أهمية العلم في حياة الإنسان، مقابل (٢٠,٣٪) اعتبرن موقفهن من التعليم، بمثابة إقناع للأبناء ولإفراد الأسرة، بكونهن أدين واجباتهن تجاه حقوقهم التعليمية.

إن بيانات الجدول رقم (٢٥)، التي تظهر مواقف ايجابية إزاء التعليم، والمدارس، لا تنفي حقيقة، أن النساء المسؤولات عن إعالة أسرهن يشعرن، حين يضغط عليهن الفقر، بان تصوراتهن، غير قابلة، للتحقق في أوقات لم تعدْ فيها مجانية التعليم قائمة ومتحققة، إلا أن الوجهة النظرية، ولم تعّد فيها إلزامية التعليم قائمة أو متحققة على صعيد الواقع، وبالتالي فان عبء التعليم يضاعف من عبء الفقر، وتظل تلك الاتجاهات المؤيدة للتعليم مجرد آمال، أو أمنيات لا تتحقق على صعيد الواقع بالنسبة لكثير من الأسر الفقيرة.

(*) يمثل عداد الإجابات وليس أعداد المبحوثات.

لقد كانت المؤسسة التعليمية في العراق تؤمن للأسرة العراقية، من خلال قوانين مجانية وإلزامية التعليم ومن خلال قانون محو الأمية الإلزامي، حقاً أقرته الأديان والقوانين الدولية، إلا أن تلك المؤسسة شهدت هي الأخرى، انهياراً شبه كلي. وحين وجدت المرأة المعيلة أن عليها أن تختار بين المدرسة، وبين زج الأبناء في سوق العمل، اختارت الأجراء الثاني، رغم أن المؤسسة، لم تنجح في إقامة نظام عادل للإنتاج والتوزيع سواء بسبب ظروف الحرب والحصار، أو بسبب عدم عالة توزيع الدخل القومي.

الدخل والإعالة

تمهيد

من المهم أن نشر أولاً إلى إننا لم نعرض أية بيانات عن دخول النساء لسبب بسيط هو أن مثل هذه البيانات تفتقر إلى الحدود الدنيا من المصداقية. فهن جميعاً قد ذكرن أرقاماً قصد منها المبالغة في فقرهن وفي احتياجات أسرهن. بالطبع نحن لا ننفي أنهن فقيرات سواء بمعيار الدخل وحده أو بمعيار الفقر البشري. ولكن هناك معلومة شائعة ومعروفة بين الباحثين الاجتماعيين العراقيين وهي أن المبحوث في العراق لا يعطي أرقاماً حقيقية عن دخله، بل يحاول أن يقدمها بأقل مبلغ ممكن أما خوفاً من الضريبة، أو تأكيداً على فقره وبالتالي، اعتقاده بان البحث يمكن أن يجلب له منافع معينة.(*)

لقد أظهرت البيانات أن النسبة العالية من النساء المبحوثات يعتبرن أنفسهن فقيرات جداً أو فقيرات على الأقل. أما اللواتي ذكرن أنهن مكتفيات فلم تزد نسبتهن عن (١٨,٣٪)(**) مع ملاحظة أنهن ذكرن اكتفاء أسرهن من منطلق القناعة ذات المضمون الديني (الحمد لله نحن مكتفيات) وهي عبارة لا تعني تماماً أنهن خارج ضغوط الفقر والحاجة خصوصاً وأنهن أكدن على أن الإنسان يجب أن يكون متعففاً ولا يظهر فقره للآخرين لابد في ذلك احتجاج على قدره أو على رزق الله له.

المبحث الأول:

(*) في دراسة المستويات المعيشة حدد البنك الدولي ثلاث مشكلات يقاس دخل الأسرة أولها عدم الإفصاح بالكامل عن الدخل بسبب الضرائب أو الشرطة أو غير ذلك. أو بسبب الجهل بالدخل، أو بسبب صعوبات تتعلق بعدم القدرة على أدراج مصادر الدخل.

(**) راجع البيانات الواردة في الفصل الاول.

الإعالة

إن احد أهم مصادر فقر الأسرة هو الإعالة. ويبين الجدول التالي توزيع المبحوثات بحسب أعداد الأفراد الذين تقع على عاتقهن مسؤولية أعالتهم.

جدول رقم (٣٦)

توزيع المبحوثات بحسب عدد الأفراد المعالين

عدد الأفراد	عدد المبحوثات	٪
١-٢	٥٠	١٦,٧
٣-٤	١٤٠	٤٦,٧
٥-٦	٦١	٢٠,٣
٧-٨	٤٩	١٦,٣
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

يظهر الجدول أن معدل الإعالة يبلغ أكثر من أربعة أفراد لكل مبحوثة، مع ملاحظة فروق جانبية منها إن نسبة من يعنَّ أربعة أفراد فما دون تبلغ نسبتهن (٦٣,٤٪) من مجموع المبحوثات مقابل (٣٦,٦٪) لمن يعنَ خمسة أفراد فأكثر. ومن المهم أن نلاحظ أيضاً أن مسؤولية الإعالة قد تختلف باختلاف صفات الأفراد المعالين من حيث العمر والجنس والوضع الصحي وما أشبه. وكانت دراسة الدكتورة آمال شلاش قد ذكرت أن من أسباب اختلال التوازن الأسري الناجم عن فقدان معيل الأسرة وتحمل المرأة وحدها عبء الإعالة بمصدر وحيد للدخل (متدني الإنتاجية) وهو وضع يترتب عليه بالضرورة تدهور الأوضاع المعاشية للأسرة وانزلاقها إلى هوة الفقر مفضياً إلى علاقة عضوية بين إعالة المرأة والفقر[١] وكانت دراسة الدكتورة شلاش قد أظهرت أن معدل الإعالة يصل إلى (٧) أفراد لدى (٢٦٪) من النساء وأكثر من (٤) لدى (٦٨٪) من العينة مقارنة مع (٣,١) كمتوسط للعراق كما اظهر إحصاء عام ١٩٨٧[٢]. من جانب آخر اظهر مسح الأحوال

(١) د. أمال شلاش – عبء الفقر لدى النساء المعيلات لأسرهن – مصدر سابق – ص ١٦.

(١) نفس المصدر– ص٥٢.

المعيشية في العراق أن هناك فروقات اقتصادية بين الأسر التي تعيلها نساء وتلك التي يعيلها رجال ومع ذلك كانت المعاناة من الفاقة متقاربة[١].

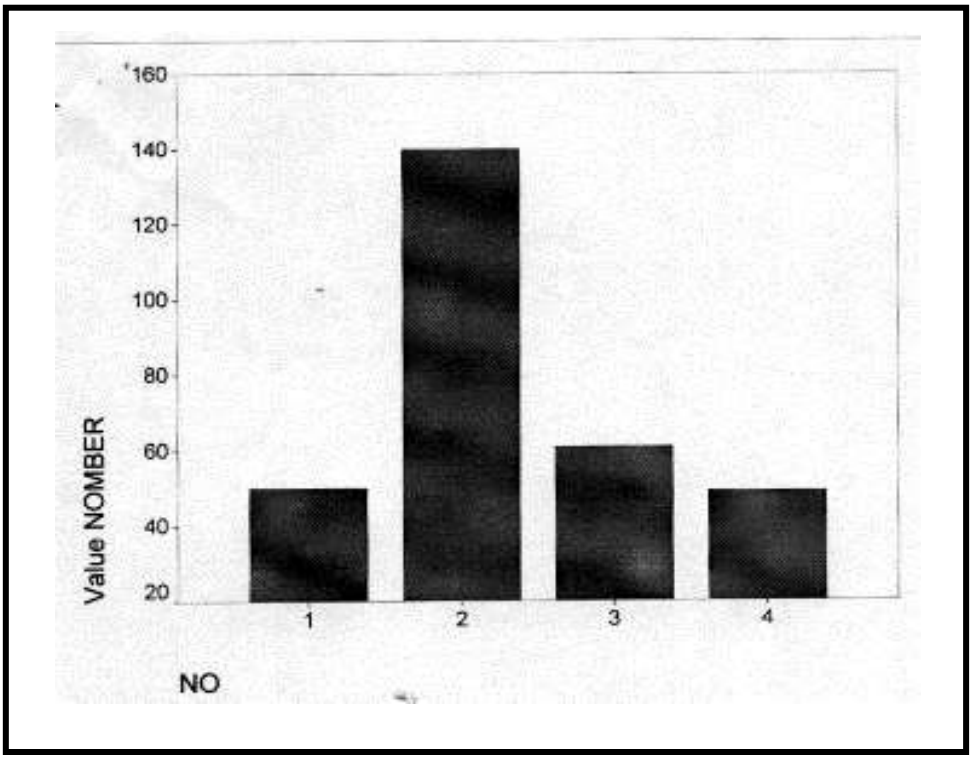

مدرج تكراري يوضح بيانات جدول رقم (٣٦)

لقد أظهرت دراسة الاسكوا أن هناك صلة واضحة بين رئاسة المرأة للأسرة وبين حجم الأسرة. وقد بلغ المتوسط في لبنان (٤,٨) أشخاص عام ١٩٩٧. كذلك تبدو هذه الصلة في فلسطين أيضاً وتنخفض نسبة رئاسة المرأة للأسرة إلى حد ما مع ارتفاع عدد أعضاء الأسرة. كذلك الحال في اليمن[٢].

ويمكن القول أن النساء اللواتي يرأسن أسراً قد يخضعن إلى نفس تأثيرات الفقر المضعفة مثل باقي المجتمعات السكانية الفقيرة كما في الوصول إلى الموارد والخدمات وفي المناطق التي تعاني

---

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي–U.NDP– مسح الأحوال المعيشة في العراق– ٤.. ٢– ج٢ – التقرير التحليلي – ص١١٣.

(٣) الاسكوا – الأسر التي ترأسها نساء –صفحات متفرقة.

من النزاعات المسلحة قد يؤدي التهجير إلى افقار الأسر المتأثرة بصرف النظر عن نوع رئيسها[١].

من جانب آخر أظهرت البيانات أسباباً متعددة لقيام المرأة بتحمل عبء مسؤولية إعالة أسرتها وكما هو مبين في الجدول.

جدول رقم (٣٧)

توزيع المبحوثات بحسب أسباب توليهن إعالة الأسرة من وجهة نظرهن

الأسباب	العدد	٪
عدم وجود من يعيل الأسرة غيرها	١٦٣	٥٤,٣
عدم كفاية المساعدات التي تحصل عليها من الأقارب	١٠٢	٣٤
لا ترغب في أن يعيل أسرتها احد غيرها	٣٠	١٠
غير مبين	٥	١,٧
المجموع	٣٠٠	٪١٠٠

يظهر الجدول رقم (٢٧) أن (٥٤,٣٪) ذكرن أن رئاستهن لأسرهن، وأعالتهن لهذه الأسر ترجع إلى عدم وجود من يعيل الأسرة وخصوصاً بعد وفاة الزوج. بمعنى أن معظم المبحوثات في هذه الفئة هن من الأرامل. مقابل (٣٤٪) يحصلن على مساعدات من أقارب إلا أن تلك المساعدات لا تكفي لجعل المرأة تتخلى عن رئاسة الأسرة وأعالتها. وهناك –أيضاً– (١٠٪) من المبحوثات أكدن عدم رغبتهن في أن يقوم أي من أقاربها أو أقارب زوجها بإعالة أسرتها، وأنها قادرة على تحمل هذه المسؤولية.

لقد بينا في جدول رقم (٣) في الفصل الخامس بالبيانات الأولية عن المبحوثات أن (٤١٪) منهن كن من الأرامل، فإذا أضفنا إليهن اللواتي غاب أزواجهن لفترة طويلة، أو اللواتي لا يعرفن شيئاً عن مصير أزواجهن فان النسبة تصل إلى (٨٤٪)، وهن جميع في حكم الأرامل وخصوصاً حين يكون غياب الزوج أو فقدانه مرتبط بالحروب. إن من المهم أن نلاحظ هنا مسالة مهمة ناقشها الباحث مع أكثر من (١٥) امرأة من المبحوثات، مناقشة مستفيضة، وهي مدى اعتراف

(١) الاسكوا– نفس مصدر السابق – ص٥ – كذلك راجع ص ٦٧ للمقارنة.

الآخرين (من الأقارب والغرباء) برئاسة المرأة للأسرة، أن معظم الإجابات تركزت على أن الأسرة لا تسمي باسم المرأة، بل باسم الرجل المتوفى أو المفقود مما يعكس حالة من عدم الاعتراف الضمني بالدور القيادي للمرأة. وقد لاحظت دراسة الاسكوا أن عبارة (الأسرة التي ترأسها نساء) تظهر إشكالية تجري عكس المعيار السائد ممثلاً برئاسة الرجل للأسرة وتضيف الدراسة إلى إن المرأة غير المتزوجة والتي ترأس أسرة هي أيضاً في وضع غير مؤاتي بما أنها قد لا تمنح حتى منزلة ربة الأسرة الفعلية ويضاعف من المشاكل التي تواجهها المرأة التي ترأس أسرة والمنفصلة عن زوجها أو التي هجرها زوجها، الاستمرار في عدها تابعة للزوج من الناحية القانونية[١].

من جانب آخر يظهر الجدول التالي أسباب الإعالة

جدول رقم (٣٨)

توزيع المبحوثات بحسب أسباب أعالتهن للأسر

الأسباب	العدد	٪
وفاة الزوج أو غيابه	١٦٣	٥٤
الطلاق	١٠٢	٣٤
بطالة الزوج	٣٥	١٢
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

ويظهر الجدول رقم (٢٨) أن النسبة الأعلى تمثل النساء اللواتي توفي أزواجهن أو غابوا غيبة طويلة. تليها نسبة المطلقات وتبلغ (٣٤٪) من المجموع الكلي. إما نسبة اللواتي لهن أزواج عاطلون فتبلغ (١٢٪) مع ملاحظة أن هذه النسبة تضم أزواجاً مرضى أو معوقين. بمعنى أن اللواتي يقمن بإعالة الأسرة مع وجود أزواجهن هي أيضاً نسبة عالية. وهو أمر ينعكس على مدى استقلالية المرأة، فقد أظهرت المناقشات مع هذه الفئة أن أزواجهن على الرغم من تعطلهم هم الذين يتصرفون بالدخل، وان عدم الاعتراف الاجتماعي بجهودهن مصدره وجود الزوج على الرغم من انه لا يعمل. لقد أظهرت إحدى الدراسات عن الطلاق أن (١٣٪) من المبحوثات كن يعملن

(١) الاسكوا- نفس مصدر السابق – ص٥ – كذلك راجع ص ٤ للمقارنة.

بسبب بطالة الزوج وان (٤٥٪) منهن كن يعملن بسبب غياب الزوج أو انشغاله بالحرب[١]. إن التمييز ضد المرأة واضح عند تحليل أسباب تحمل مسؤولية الأسرة. فالوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة يرتبط إلى حد كبير بأقربائها من الذكور حتى وان لم تعتمد عليهم اعتماداً كاملاً يضاف إلى ذلك اعتبار الأنشطة الإنتاجية للمرأة الفقيرة من باب استكمال أنشطة رب الأسرة الذكر[٢]. إن أسباب إعالة المرأة أو رئاستها للأسرة يؤثر على مكانتها الاجتماعية، وقد يوفر لها التقدير حين تكافح من اجل أطفالها في حالة اسر الزوج أو فقدانه. لكن ذلك التقدير لا يتحقق حين تكون مطلقة أو غير متزوجة.

أن نظرة المرأة المعيلة إلى ذاتها تبدو من خلال البيانات الآتية:

جدول رقم (٣٩)

تقويم المبحوثات لسلوكهن بوصفهن معيلات لأسرهن

التقويم الذاتي	العدد	٪
أؤدي واجبي أمام الله	١٠٩	٣٦,٣
أؤكد قدرتي أمام من تسلك بتلك القدرة	٧٨	٢٦
أؤدي أمانة لزوجي	٣٧	١٢,٣
كي لا أخضع لسيطرة أحد	٢٩	٩,٧
لأن من أعيلهم ضعفاء ولا أحد لهم	١٧	٥,٧
لأن ذلك يؤكد ثقتي بنفسي	١٧	٥,٧
أخرى	١٣	٤,٣
المجموع	٣٠٠	١٠٠

ويظهر الجدول أن المبحوثات رغم معاناتهن يقِّوين سلوكن ايجابيا مما يعكس تصورات إيجابية عن ألذات وعن الفعل. مما يعني أيضا، أن الفاعل يصغي عن سلوكه معنى يشجعه عن

(١) الاسكوا- ص٤ .

(٢) د. آمال شلاش، عبء الفقر لدى النساء المعيلات لأسرهن، مصدر سابق، ص١٨.

المضي في ذلك السلوك رغم المسؤولية التي يتحملها من جرائه. وهنا لابد أن نلاحظ أن التفسير الديني للسلوك يبلغ أعلى نسبة له بالمقارنة مع الفئات الأخرى في الجدول السابق (٣٦,٣٪) مقابل نسبة (٢٦٪) من المبحوثات عبرت عن أن أعالتهن لأفراد أسرهن مرجعها رغبتهن في أن يؤكد من قدرتهن أمام آخرين شكوا بتلك القدرة. إن هذا التصور يرتبط بالثقة بالنفس وتتصل به فئة المبحوثات اللواتي أردن تأكيد ثقتهن بأنفسهن (٥,٧٪) أو التخلص من سيطرة آخرين من الأهل والأقارب الذين أرادوا فرض الوصاية أو السيطرة عليهن (٩,٧٪) مقابل (١٢,٣٪) تحملن عبء الإعالة وفاءً لأزواجهن.

أن هذا التصور الإيجابي للذات مهم بوصفه آلية تخفف العبء النفسي، وتجعل هدف السلوك مقبولا رغم ما يتضمنه من معاناة وتضحيات. مع الإشارة إلى أن هذه المعاناة تبدو ذات مدى زمني طويل لدى بعض المبحوثات

جدول رقم (٣٠)

يوضح فترة إعالتهن لأسرهن

عدد سنوات الإعالة	العدد	٪
اقل من ٥ سنوات	٦٦	٢٢
٥-١٠	٨٧	٢٩
١١-١٥	٧٩	٢٦,٣
١٦-٢٠	٥٥	١٨,٣
أكثر	٨	٢,٧
غير مبين	٥	١,٧
المجموع	٣٠٠	١٠٠

أن نسبة تزيد على نصف المبحوثات تمتد فترة أعالتهن لأسرهن إلى أقل من عشر سنوات وتبلغ (٥١٪). أما اللواتي تمتد فترة أعالتهن إلى ما بين (١١-١٥) سنة فان نسبتهن تصل إلى (٢٦,٣٪) مقابل (٢١٪) لمن زادت فترة أعالتهن عن (١٥) سنة لقد بلغ التوسط الحسابي لسنوات الإعالة (١١,٥) سنة بانحراف يعادي قدره (٥) سنة أن من الممكن ربط تلك المدد بالأحداث التي

شهدها العراق فاللواتي زادت فترة أعالتهن عن ١٥سنة يمكن أن نربط بين الإعالة وبين الحرب العراقية الإيرانية أو حرب الخليج الثانية أما اللواتي تراوحت مدد أعالتهن بين أقل من ٥ سنوات حتى عشر سنوات فإن من الممكن ربط ذلك بآثار الحصار والعمليات العسكرية الأخرى. لقد أظهرت أحدى الدراسات السابقة من النساء المعيلات أن حوالي (٤٠٪) منهن تمتد فترة أعالتهن ما بين (١٩٨٠-١٩٨٩) وان حوالي (٥٩٪) منهن ترجع فترة أعالتهن إلى أحداث عام ١٩٩٠ وما بعدها مع الإشارة إلى أن الدراسة المذكورة أجريت عام ١٩٩٨.[١]

إن المرأة المعيلة، وهي تجد وعائلتها أنها بلا معيل. ستجد نفسها في موقف صعب وعليها أن توازن بين بدائل عديدة يتيحها المجتمع، ومنها – على سبيل المثال- أن تودع أطفال الأسرة في مؤسسة للأيتام، أو أن تتجه إلى الأقارب لكي يوفروا للأسرة حاجاتها أو أن تتحمل هي بنفسها مسؤولية الإعالة، لوحدها أو بمعاونة آخرين. و كل هذه البدائل هي جزء من قدرة المجتمع على إعادة التوازن للأسرة بعد فقدان معيلها. كما أنها جزء من الوسائل التي يدخل بعضها في متناول يد الفاعل.[٢]

جدول رقم (٣١)

يوضح هوية المعيل السابق لأسر المبحوثات

هوية المعيل	العدد	٪
الزوج (رب الأسرة)	١١١	٣٧
الأخ الكبير	٧٣	٢٤,٣
الأب / الأم	٦٥	٢١,٧
الأب الكبير/الجد	٤٧	١٥,٧
آخرين	٤	١,٣
المجموع	٣٠٠	١٠٠

(١) د. آمال شلاش وأخريات- عبء الفقر لدى النساء المعيلات لأسرهن/ دراسة ميدانية- بغداد- ١٩٩٨- جدول رقم (١٨) في ملحق الجداول.

(٢) راجع الإطار النظري لهذه الدراسة

ويظهر الجدول أن (٣٧٪) من المبحوثات كانت أسرهن تُعال من قبل أزواجهن. مقابل حوالي ربع المبحوثات كانت أسرهن تعال من قبل الأخ الكبير. و(٢١,٧٪) كانت تعال من رب الأسرة والأم معاً. أما اللواتي كانت أسرهن تحظى بإعالة من الجد فكانت نسبتها (١٥,٧٪). إن هذه النسب تظهر قوة العلاقات الاجتماعية وخصوصاً من خلال دور الأخ الكبير أو الجد. كما أنها تظهر الاعتماد على الزوج والزوجة وخصوصاً في الأسرة النووية الصغيرة (٣٧٪ للزوج و٢١,٧٪ للزوج والزوجة).

لقد أظهرت دراسة سابقة اثر فقدان الزوج كمعيل للأسرة على البدائل التي يمكن للمرأة أن تختارها.إذ أن (٤٥٪) من الزوجات في العينة اضطررته للعمل بسبب غياب الزوج أو مرضه (٨٪) أو بعيداً من الشعور بالمسؤولية في حالة غيابه (١٣٪).[١]

(١) ذكرى جميل محمد حسين البناء – الطلاق في ضوء تأثيرات الحرب والحصار الاقتصادي – رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع – ١٩٩٥– صفحات متفرقة.

المبحث الثاني:

اساليب مواجهة نقص الدخل:

لاشك أن المجتمع العراقي رغم كل التغيرات التي طرأت عليه، والأزمات الخطيرة التي واجهها، ظل متماسكاً بدرجة كبيرة، وظلت العلاقات القرابية ذات المضمون التضامني قوية ومؤثرة. مع ملاحظة أن سنوات الحروب، والحصار الدولي، أدت إلى أفقار نسبة عالية من الشعب العراقي وتحديد، مجالات التعاون ماديا بين الأسر ٠ تظهر أحدى الدراسات عن مدينة بغداد لعينة من (٢٠٠) أسرة أن (٥ر٧٧٪) من مفردات العينة تحولت من أسر نووية إلى شبه ممتدة في ظل ضغوط الحصار الاقتصادي بمعنى عدم تمكن الزوجين من تكوين أسرة مستقلة[١]. وبقاءهم بالتالي مع أسرهم الأصلية نظراً لاعتمادهم عليها ماديا أو في الحصول عن سكن مجاني. و قد أظهرت الدراسة أن تلك الأسر تعاني من انخفاض دخولها[٢].

أن حاجات الإنسان ليست متساوية من حيث الأهمية، وبالتالي فان استراتيجيات العيش تقتضي منه أن يغض النظر عن إشباع بعض تلك الحاجات، لكي يبقى على قدرته على إشباع حاجات أخرى. فضلاً عن أن هناك عدة طرق يمكن للإنسان بحسب ظروفه أن يلجأ إليها لتحقيق مستوى من الدخل يؤمن له إشباع حاجاته الأساسية.

جدول رقم (٣٢)

توزيع المبحوثات بحسب وجود من يشارك بانتظام في دعم دخل الأسرة

الحالة	العدد	٪
يوجد من يشارك	١٠٨	٣٦
لا يوجد من يشارك	١٩٢	٦٤
المجموع	٣٠٠	١٠٠

(١) صلاح الدين مدلول كاظم هادي- الاسرة والفعل الاجتماعي- دراسة ميدانية في مدينة بغداد- رسالة ماجستير غير منشورة- قسم الاجتماع- ١٩٩٨- ص١٤٧.

(٢) نفس المصدر- ص١٤٨.

أن وجود من يشارك في دخل الأسرة يعتمد على متغيرات عديدة لعل في مقدمتها وضع المرأة ذاتها. ويظهر الجدول السابق رقم (٣٢) أن نسبة الأسر التي لا تحظى بمساعدات منظمة تعزز دخلها تصل إلى ثلثي العينة (٦٤٪) مقابل (٣٦٪) يحصلن على مساعدات.

أن بيانات إضافية حول الموضوع ذاته تظهر أن هناك أيضا مساعدات غير منتظمة تتوزع على الشكل الآتي:

جدول رقم (٣٣)

توزيع المبحوثات بحسب أحوالهن الزواجية ومدى حصولهن على مساعدات مادية أو غير ماديـــة

الأوضاع الزواجية الحالية	يحصلن على مساعدات		لا يحصلن على مساعدات		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
مطلقات	٣٥	٧٧,٧	٦٧	٢٢,٣	١٠٢	١٠٠
أزواجهن معوقين	١٠	٤٠	١٥	٦٠	٢٥	١٠٠
أرامل	٧٣	٥٩,٣	٥٠	٤٠,٧	١٢٣	١٠٠
أزواجهن غائبين أو مفقودين	١٩	٤٧,٥	٢١	٥٢,٥	٤٠	١٠٠
أزواجهن عاطلين	٢	٢٠٠	٨	٨٠	١٠	١٠٠
المجموع	١٣٩	٤٦,٣	١٦١	٥٣٧	٣٠٠	١٠٠

يظهر الجدول ابتداءً إن هناك فروقاً معنوية بين فئاته(*).

يظهر الجدول السابق إن نسبة اللواتي لا يحصلن على أية مساعدات مادية أو معنوية أو دائمية أو متقطعة تبلغ (٥٣,٧٪) مقابل (٤٦,٣٪) للواتي يحصلن على مثل هذه المساعدات. كما يلاحظ من الجدول أن المطلقات يمثلن أعلى نسبة بين فئات اللواتي يحصلن على مساعدات

(*) X^2 = ١٣,٦٥ المحسوبة عند درجة حرية (٤) في حين كانت قيمة X^2 الجدولية = ٩,٤٩ عند مستوى ثقة ٩٥٪ .∴يوجد فرق معنوي.

(٧٧,٧٪) مقابل (٢٢,٣٪) منهن لا يحصلن. أما الأرامل فتصل نسبتهن إلى (٥٩,٣٪) مقابل (٤٧,٥٪) للنساء اللواتي غاب أزواجهن أو فقدوا. إن هذه البيانات يمكن أن تفسر من زوايا متعددة. فالمطلقات في مجتمعنا قد يحطن برعاية من جانب أسرهن، لدعم وتعزيز مواقفهن إلى جانب أن المجتمع يرى في تقديم العون للأرامل سلوكاً ممتدحاً من الزاويتين الدينية والاجتماعية. ويلاحظ أن النساء ذوات الأزواج العاطلين يمثلن أقل النسب (٢٠٪).

إن الفارق بين اللواتي يحصلن على مساعدات واللواتي لا يحصلن على مساعدات يصل إلى (٧,٤) نقطة نسبية تؤشر حرمانا تعاني منه الفئة الثانية. لقد أظهرت دراسة د. آمال شلاش أن (٩٧,٥٪) من النساء المعيلات لا يكفي دخولهن لإعالة الأسرة، وان (١٧,٩٪)[١] منهن يحصلن على مساعدات من الأقارب مقابل (٣٧,٢٪) لا يحصلن على أية إعانات ويوضح الجدول التالي مصادر تعزيز دخل الأسرة

جدول رقم (٣٤)

توزيع المبحوثات بحسب كيفية مواجهة عدم كفاية دخل الأسرة

الكيفية	العدد	٪
الاستدانة أو ممارسة بعض الأعمال	٨٠	٢٦,٦
طلب مساعدة الأقارب والعمل أحياناً	٢٤	٨
التنازل عن إشباع بعض الحاجات	٥٠	١٦,٦
القيام ببعض الأعمال الإضافية	١٢٠	٤٠
حث الأطفال على العمل	١٩	٦,٤
أخرى	٧	٢,٤
المجموع	٣٠٠	١٠٠

(١) د٠آمال شلاش– مصدر سابق– جدول رقم (٣٩) في ملحق الجداول.

ويتضح من الجدول السابق أن (٢٦,٦٪) من النساء يعمدن إلى الاستدانة أو ممارسة بعض الأعمال لسد الفجوة مابين دخولهن، وبين إشباع حاجات أسرهن. مقابل (٨٪) لمن يلجأن إلى الأقارب و (١٦,٦٪) يتنازلن عن إشباع بعض الحاجات لكي يشبعن حاجات أساسية أخرى. أما اللواتي يقمن ببعض الأعمال الإضافية أو يدفعن أطفال الأسرة للعمل فان نسبتهن تصل إلى (٤٦,٤٪) من مجموع المبحوثات. إن دفع الأطفال إلى ميدان العمل يشكل أجراء لا بد منه في بعض الأحيان. ويتم ذلك على حساب دراسة الطفل كما انه يعكس في كثير من الأحوال تميزاً ضد الإناث[١].

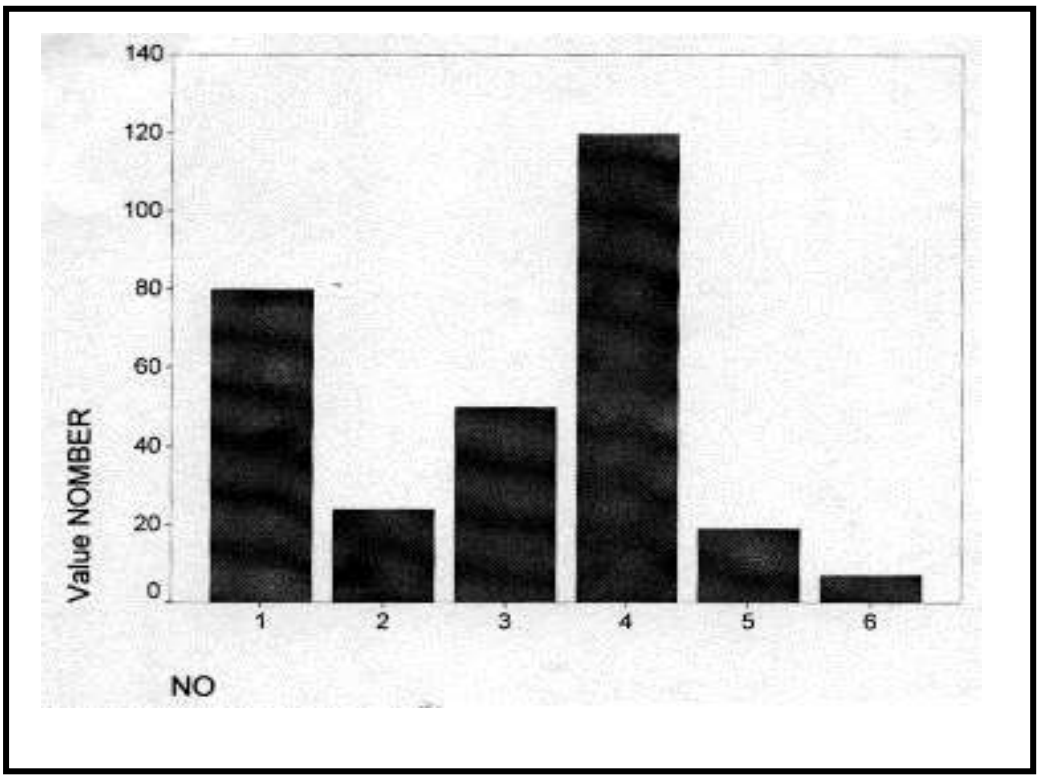

مدرج تكراري يوضح بيانات جدول رقم (٣٤)

إن كثير من النساء في العينة يقمن لساعات تزيد عن (٥) ساعات من اجل أن يكون دخلهن كافياً لإعالة أسرهن.

(١) أشار التقرير الاجتماعي العربي الصادر عن الأمانة العامة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعي العرب/القاهرة/ ٢٠٠١ إلى أن هناك (٩٤) ألف طفل يعملون في العراق عام ١٩٨٧ ويشكلون (٣,٩٨ ٪) من قوة العمل– ص١٥٧– كذلك راجع حول تعليم الإناث: الجهاز المركزي للإحصاء واليونيسيف– مسح المعرفة والمواقف والممارسات ٢٠٠٢ (KAP 2002– بغداد– ٢٠٠٣ – جدول رقم ٢٧.

جدول رقم (٣٥)

توزيع المبحوثات اللواتي يعملن (دائماً وأحياناً) بحسب عدد ساعات عملهن اليومي

عدد الساعات	العدد	٪
٢-٤	١٢٣	٤١
٥-٧	١٠٢	٣٤
٨-٩	٧	٢
لا يعملن	٦٨	٢٣
المجموع	٣٠٠	١٠٠

يظهر الجدول أن (٢٣٪) من المبحوثات لا يمارسن إي عمل. مقابل (٤١٪) منهن يعملن بحدود ساعتين إلى أربع ساعات. تليها نسبة من يعملن بين ٥-٧ ساعات وتبلغ (٣٤٪). إن من المهم الإشارة إلى أن فرص العمل ليست متاحة للمرأة دائماً خصوصاً حين لا تمتلك مؤهلات مناسبة ولذلك يمكن القول بارتفاع معدلات البطالة بين النساء عنها بين الرجال[١]. لقد أظهرت البيانات الأولية عن العينة (جدول رقم (٢) أن أكثر من ثلث المبحوثات (٣٧,٣٪) لم يحصلن على الابتدائية أي أنهن في حكم الأميات مقابل ربع المبحوثات حصلن على الشهادة الابتدائية فقط.إما اللواتي حصلن على الشهادة المتوسطة فأعلى فلم تزد نسبتهن عن (٣ .٣٨٪) لكل المستويات. أن هذا الواقع التعليمي ينعكس بالضرورة على أنماط عمل النساء. وكان الجدول السابق قد اظهر ان حوالي ربع المبحوثات لا يمارسن أي عمل (٢٣٪). ليس لأنهن جميعاً يرفضن العمل بل لأن بعضهن لا تجد الفرصة المناسبة أو أنها تعتمد على مساعدات الأقارب.أما من ناحية أنماط عملهن فتتضح في الجدول الآتي:-

(١) د٠ آمال شلاش –المرأة والإقتصاد– دراسة مكتوبة بالإلة الكاتبة – بغداد– ٢٠٠٣– ص٥.

جدول رقم (٣٦)

أنماط عمل المبحوثات الدائمية أو المؤقتة

نمط العمل	العدد	٪
خدمة منزلية	٨٦	٣٧
أعمال هامشية في السوق(*)	٧٣	٣١,٥
خياطة في المنزل	٣٦	١٥,٥
تقديم خدمات لنساء المنطقة	٢٧	١١,٦
متفرقة	٧	٣
غير مبين	٣	١,٣
المجموع	٢٣٢	١٠٠

إن عمل المرأة خارج المنزل لا يقلل من أعبائها المنزلية. إذ أن نمط تقسيم العمل داخل الأسرة يقوم على تخصيص عمل الرجال في أنشطة مدرة للدخل وتخصيص وقت للمرأة للأعباء المنزلية وهذا النمط يؤدي إلى تهميش مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وانخفاض نسبة مشاركتها في قوة العمل(١) و يزداد هذا التهميش بالنسبة للنساء المسؤولات عن إعالة أسرهن إذ يكون عليهن أن يكملن بين أعباء المنزل والعمل (الخياطة في المنزل) أو يفضلن بينهما (العمل في السوق). إن المرأة الأقل تعليماً تكون هي الأكثر ضرراً من التحولات الاقتصادية وخاصة إذا اقترنت هذه التحولات بانتقال عمل المرأة من القطاع الرسمي إلى الهامشي(٢).

لقد أظهرت دراسة بالعينة للنساء المعيلات لأسرهن أن هناك نسبة تعطل كبيرة بينهن من جهة كما أن (٤٢٪) منهن يعتمدن على العمل المنتج داخل المنزل ونسبة عالية تصل إلى (٧٠٪) يمارسن مهنا في القطاع غير الرسمي (بما في ذلك العمل داخل المنزل)(٣). لقد أطلقت الدكتورة

(*) تشمل المهن الهامشية في السوق بيع الخضرة، أو السجائر، أو مواد العطارية والأعشاب وما أشبه.

(١) د٠ عماد عبد اللطيف سالم – الآثار المترتبة على التغير في نمط توزيع الدخل في العراق – بغداد – على الآلة الكاتبة– ص٧.

(٢) نفس المصدر– ص٩.

(١) نفس المصدر– ص١١ كذلك راجع: د٠كريم محمد حمزة ود٠عدنان ياسين – السياسات الاجتماعية في العراق – الأمم المتحدة /الاسكوا /٢٠٠٥ /ص٣٩، كذلك راجع : د٠آمال شلاش – المرأة والاقتصاد مصدر سابق– ص٦ .

آمال شلاش على جهود المرأة للحصول على مصادر تمويل ذاتية وتضافر اسري مصطلح استراتيجية البقاء[١].

أما النساء اللواتي لا يعملن وعددهن (٦٨) امرأة فقد ذكرن أنهن يحصلن على مساعدات مادية وعينية من أقارب أو أبناء.

إن مراجعة للبيانات السابقة تظهر أن معظم النساء المعيلات لأسرهن يعانين من فقر نسبي أو مدقع على نحو ينطبق فيه عليهن مصطلح الفقر حتى بالمعنى الشائع أي فقر الدخل. على أن من المفيد أن نلاحظ هنا أن عدداً من النساء تمكنّ من امتلاك مشروع بسيط مدر للدخل، مثل خياطة الملابس أو العباءات النسائية، أو فتح صالون للتجميل، أو دكان صغير في بيوتهن. ويصل عددهن إلى (٦٨) امرأة. وتظهر البيانات أنهن الأفضل تعليماً.

جدول رقم (٣٧)

توزيع النساء ذوات المشاريع المدرة للدخل بحسب مستوياتهن التعليمية

نوع المشروع / المستوى التعليمي	خياطة		صالون		دكان		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
أميات	٨	٢١,٨	١	٤	٢	٥٠	١١	١٧
ابتدائية	٢٠	٥٤	١٧	٦٨	٢	٥٠	٣٩	٥٩
متوسطة	٦	١٦	٧	٢٨	–		١٣	٢٠
جامعية	٣	٨,١	–		–	–	٣	٤
المجموع	٣٧	١٠٠	٢٥	١٠٠	٤	١٠٠	٦٦	١٠٠

ويتضح من الجدول رقم (٣٧) أن النسبة الأعلى من الأميات كان مشروعهن عبارة عن ورشة خياطة صغيرة للملابس أو للعباءات النسائية مقابل (٥٤٪) لمن حصلن على الابتدائية. أما بالنسبة لصالون التجميل فان اغلب النساء ممن حصلن على الابتدائية (٦٨٪) ثم المتوسطة

(٢) د. آمال شلاش– نفس المصدر– ص١٠.

(٢٨٪) بينما تنخفض نسبة الأميات إلى (٤٪) فقط. وبتطبيق اختبار مربع كاي على الجدول السابق يظهر ما يأتي، انه لا يوجد فرق معنوي(*).

إن روح المغامرة، وربما الثقة بالنفس، إلى جانب المستوى التعليمي هي أهم دوافع المشاريع الخاصة ولكن أحياناً تكون الأزمات الاقتصادية وتراجع فرص العمل الرسمية التقليدية دافعاً لولوج النساء إلى السوق(١). أن من المهم أن نلاحظ أيضا أن مثل هذه المشاريع تظل محدودة مادامت هناك فرص تمويل ضعيفة، وامكانات الحصول على القروض أو التسهيلات الائتمانية ضيقة.

من جانب آخر تظهر البيانات أن عمل المرأة له تأثير ايجابي، أو سلبي على أدوارها الأسرية وتتلخص التأثيرات الايجابية بكون المرأة العاملة تقدم لأسرتها نموذجاً طيباً ودرساً في الاعتماد على النفس ومواجهة حاجات الأسرة بمزيد من الجهد. إلا أن معظم اللواتي يعملن، أشرن إلى أن لعملهن سواء داخل المنزل أو خارجه بعض الآثار السلبية على أدوارها الأسرية.

جدول رقم (٣٨)

توزيع المبحوثات بحسب تصوراتهن عن الآثار السلبية لعملهن

الآثار السلبية	العدد	٪
يقلل من رقابتها على صغار الأسرة	١٦٩	٣١,٣
يعيق أداء واجباتها المنزلية	١٠٩	٢٠,٢
يعرضها للنقد الاجتماعي	٩٧	١٨
يشعرها بالتعب ألبدني والنفسي	٨٥	١٥,٧
لا يوفر لها فرصة الاهتمام بنفسها	٦٧	١٢,٤
أخرى	١٣	٢,٤
المجموع(**)	٥٤٠	١٠٠

ويظهر الجدول أن (٣١,٣٪) من الإجابات ركزت على أن عمل المرأة يجعلها أقل رقابة لصغار الأسرة. مقابل (٢٠,٢٪) من الإجابات أفصحت عن أن العمل يعيق أداء الواجبات

(*) X2 المحسوبة= ١١,٣ ، X2 الجدولية= ١٢,٦ عند درجة حرية (٦) ومستوى ثقة ٩٥٪ لا يوجد فرق معنوي.

(١) د٠ آمال شلاش – المرأة والاقتصاد– مصدر سابق –ص١٠.

(**) مجموع الإجابات وليس مجموع المبحوثات.

المنزلية. إن هاتين الفئتين ومجموعهما (٥١,٥٪) يعبران عن آثار للعمل على الأدوار الأسرية للأم المعيلة ومن في حكمها، في ممارسة دورها كضابط لسلوك الأبناء، أو دورها في تقديم الخدمات المنزلية المعهودة في الثقافة التقليدية غير أن (١٨٪) من الإجابات تركزت على أن عمل المرأة يؤدي بها إلى مواجهة انتقادات اجتماعية ويلاحظ أن هذه الفئة تركزت على اللواتي يمارسن الخدمات المنزلية، أما الآثار ذات الطبيعة الذاتية أو الشخصية فتتمثل في أن العمل يجعل المرأة متعبة نفسياً أو بدنياً (١٥,٧٪) أو انه يجعلها اقل اهتماماً بنفسها (١٢,٤٪).

إن من المتوقع أن يكون للعمل حين تكون ساعات طويلة، أو حين يكون مرهقاً، أو لا يحظى بالاحترام الاجتماعي، آثار جانبية تنعكس على المرأة وأسرتها.

ظروف السكن

تمهيد

لم يتعرض مفهوم الفقر البشري بعناصره الإجرائية، وكما يرد في تقارير التنمية البشرية لموضوع الحرمان من السكن. بل تناول بعض الخدمات ذات الصلة بالمسكن وهي الحصول على مياه مأمونة. غير أننا أثرنا أن نتوسع في هذا الجانب لعدة أسباب:

- أولها أن العراق يعاني من أزمة سكن خانقة يمكن أن توفر البيانات الخاصة بها رؤية عامة لموضوعنا.
- إن من المفترض أن النساء المعيلات يعانين من بعض مشكلات السكن بسبب ظروفهن من جهة أو كجزء من أزمة السكن العامة من جهة أخرى.

ولعل من المفيد أن نشير إلى أن هذه الدراسة أجريت في وقت انهارت فيه الضوابط الرسمية ومؤسسات الحكومة وبالتالي توجهت الآف الأسر نحو البنايات الحكومية والحزبية لأشغالها كوحدات سكنية. إلى جانب إقامة مساكن عشوائية، من الصفيح أو القوالب الإسمنتية، أو غيرها من مواد البناء في أراضي هي في الحقيقة ملك الدولة مع ملاحظة أن السكن العشوائي ليس جديداً في العراق فقد أظهرت دراسة نشرت عام ١٩٩٩ وقام بها اتحاد الشركات الاستشارية اليابانية الذي اشرف على التخطيط الإنمائي المتكامل في أمانة بغداد أن هناك (٤٠) مستوطنة غير قانونية ضمن التصميم الأساسي لمدينة بغداد عام١٩٨٥[١]. وأما نوع سكن المبحوثات فيتضح بما يأتي:

(١) راجع : الاسكوا – المستوطنات الحضرية والفقر –نيويورك –٩٩٩ ١– ص١٨

المبحث الأول:

نوع السكن

جدول رقم (٣٩)

توزيع المبحوثات بحسب نوع السكن

نوع السكن	العدد	٪
ملك	١٥٠	٥٠
إيجار	١٢٠	٤٠
بناية حكومية	١٥	٥
وحدة سكنية على ارض للدولة	١٥	٥
المجموع	٣٠٠	١٠٠

يظهر الجدول رقم (٣٩)، أن نصف المبحوثات يقمن في وحدات سكنية يملكنها، أو يملكن قسماً منها على الأقل أما القسم الأخر فهو من ملكية آخرين كالأبناء القاصرين، أو الإخوة و الأخوات. مقابل (٤٠٪) يقمن في وحدات سكنية مؤجرة. وهي نسبة تزيد على نسبة غير المالكين على مستوى العراق والتي تبلغ حوالي (٢٤٪) مقابل (٧٦٪) يملكون وحداتهم مع ملاحظة إننا نجد عدداً أكبر من الأسر التي تستأجر مساكنها في بغداد وفي إقليم كردستان[١](*). إن امتلاك بيت هو احد أشكال الضمان الاجتماعي واستثماراً للمستقبل وان امتلاك بيت هو احد أشكال الضمان الاجتماعي واستثماراً للمستقبل، وان امتلاك بيت ينطوي على مضامين للوضع الاجتماعي.[٢] ويظهر الجدول أيضاً أن (٥٪) من المبحوثات، ونسبة مماثلة منهن، تقيم أسرهن في بنايات للدولة، أو على ارض تملكها الدولة. وكانت بيانات مسح الأحوال المعيشية قد أظهرت أن (٧٪) من الأسر تقيم فيما

---

(١) وزارة التخطيط – مسح الأحوال المعيشية – ج٢– مصدر سابق– ص٣٠.

(*) اظهر إحصاء ١٩٩٧ أن (٦١,٤٪) من الأسر في بغداد تملك وحداتها السكنية مقابل (١٩,٧٪) تعيش في وحدات مؤجره (راجع حول قضايا السكن: د. كريم محمد حمزة ود. عدنان ياسين– السياسات الاجتماعية في العراق– مصدر سابق– ص٤٦).

(٢) نفس المصدر– ص٢٨.

سمي مساكن وضع اليد. أي تلك التي وضع ساكنوها أيديهم عليها وهي ليست ملكهم ولا يدفعون لقاء أشغالها إيجار[١]. إن البيانات الواردة في الجدول تظهر أن نصف المبحوثات لا يمتلكن وحدات سكنية.

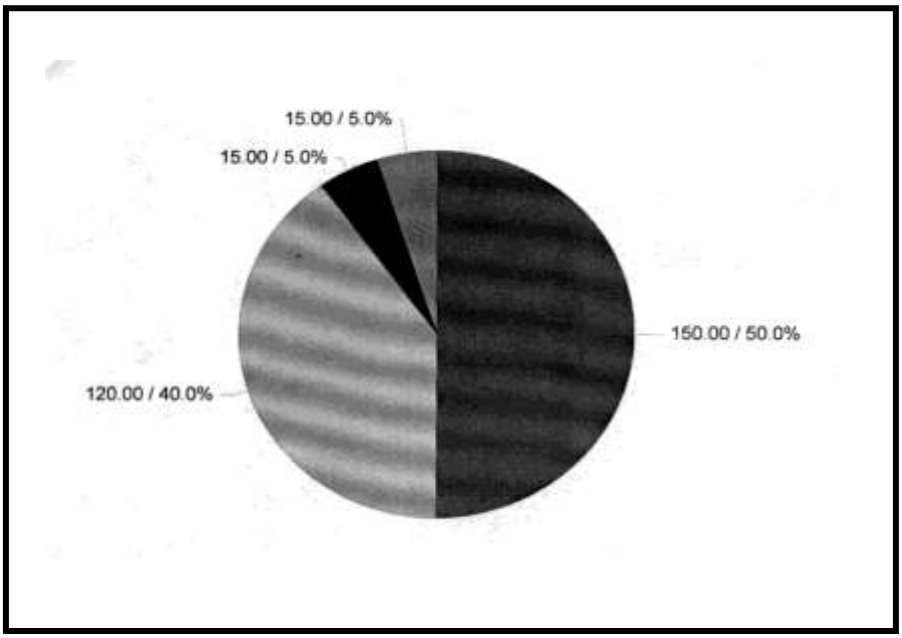

قطاعات دائرية توضح بيانات جدول رقم (٣٩)

أما بالنسبة لاستقلالية الوحدات السكنية، فبغض النظر عن ملكيتها، تظهر البيانات ما يلي:

جدول رقم (٤٠)

توزيع المبحوثات بحسب استقلالية أو عدم استقلالية وحداتهن السكنية

نوع السكن	العدد	٪
مشترك	١٨٧	٦٢,٣
مستقل	٨٣	٢٧,٧
أخرى	٣٠	١٠
المجموع	٣٠٠	١٠٠

(١) وزارة التخطيط – المصدر السابق– ص٣٠. ومن المعلوم ان العراق يعاني حاليا من نقص في قطاع الإسكان يبلغ مليون إلى مليون ونصف وحدة سكنية مع وجود مجموع الوحدات المطلوبة حاليا وهي بحدود (٢,٨) مليون وحدة قد أدى للطلبات (راجع : الأمم المتحدة والبنك الدولي – التقديرات المشتركة لإعادة البناء والأعمار في العراق – أكتوبر ٢٠٠٣–ص ٤٢).

ويظهر الجدول أن (٦٢,٣٪) من المبحوثات يعشن مع أسرهن في سكن مشترك، هو عادة عبارة عن غرفة أو أكثر مع اسر أخرى، مع تقاسم للخدمات المتاحة في المسكن. إن هذه النسبة تزيد بكثير عن النسبة المسجلة رسمياً لكل سكان العراق والبالغة (١٥٪). أما المساكن المستقلة فأن نسبتها لا تزيد على (٢٧,٧٪) مقابل (٧٦٪) لكل سكان العراق[١]. أما المبحوثات اللواتي يقمن مع أسرهن في بنايات تعود ملكيتها للدولة، أو في مناطق هامشية، فان نسبتهن تبلغ (١٠٪) من المجموع الكلي للمبحوثات. وبالتالي فان اللواتي يقمن في منزل مشترك، أو في وحدة ليست ملك أسرهن تماماً تبلغ نسبتهن (٧٢,٣٪) مقابل أكثر من ربع المبحوثات بقليل يقمن في وحدات مستقلة.

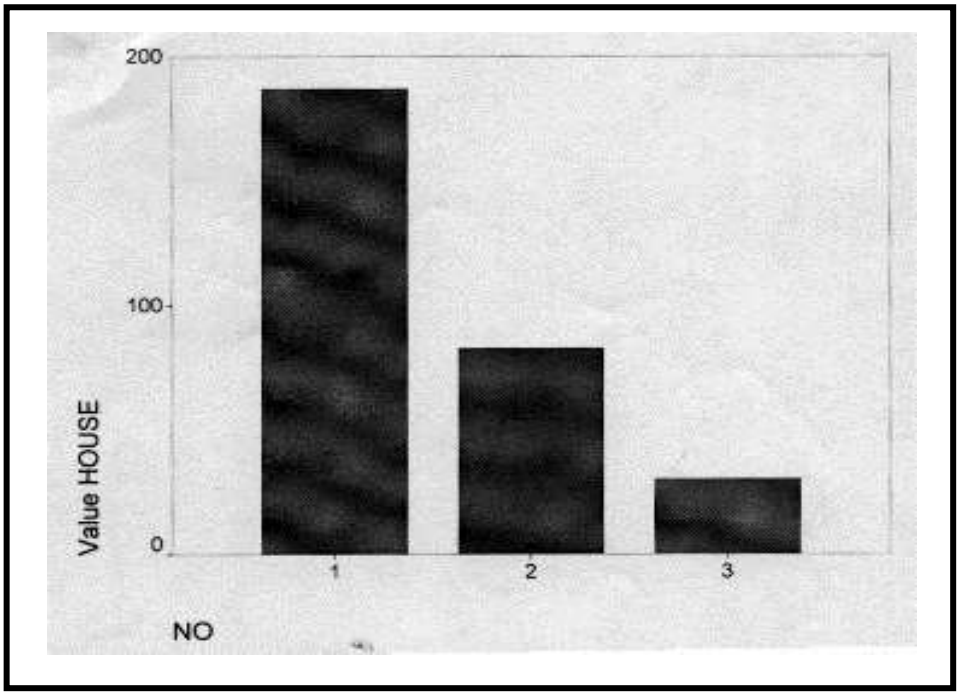

مدرج تكراري يوضح بيانات جدول رقم (٤٠)

إن بيئة السكن الداخلية (الوحدة السكنية ذاتها) والخارجية (محيط المسكن) تختلف باختلاف ظروف ومتغيرات عديدة. فالبنايات الحكومية التي تسكنها أعداد من الأسر لا تتوفر فيها خدمات عديدة مهمة كالكهرباء مثلاً، ولا المرافق الصحية المناسبة من حيث العدد لعدد سكان المجمع. غير أن من المفيد أن نشير هنا إلى معنى الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء و المجاري وامكانات رفع النفايات، والطرق المعبدة السالكة إلى المنزل، ومدى وجود مخاطر أو مكاره، كل

(١) وزارة التخطيط– المصدر السابق– ص٣٠.

ذلك يختلف من منطقة لأخرى نسبياً إلا انه قد أصبح جزءاً من المشكلات العامة في المجتمع العراقي وبالتالي فان الأوضاع السكنية، لأسر النساء والمسؤولات عنها هي صورة مضخمة إلى حد ما من مشكلات المجتمع نفسه وليست غريبة عنها. فمن المعلوم أن البيت العراقي يعاني من الازدحام السكاني. فقد اظهر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ توسعاً في الأسر الممتدة بسبب أزمة السكن[١] كما اظهر مسح الأحوال المعيشية أن معدل عدد أفراد الأسرة التي تعيش في مسكن واحد في العراق هو (٦,٦٢)[٢]. كما أظهرت دراسة أخرى للنساء المعيلات إن (٥٦٪) منهن يسكن في وحدات مستقلة[٣].

ومن بيانات هذه الدراسة يتضح ما يأتي:

جدول رقم (٤١)

توزيع المبحوثات بحسب أعداد الأفراد المعالين وأعداد الغرف المتاحة للأسرة

عدد غرف / السكن / عدد الأفراد	غرفة واحدة		غرفتان		ثلاث غرف		غير مبين		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
٢-١	٢٧	٢٤,٧	١٦	١١,٣	٥	١٠,٦	٢	٦٦,٤	٥٠	١٦,٧
٤-٣	٦٩	٦٣,٥	٥١	٣٦,١	١٩	٤٠,٤	١	٣٣,٣	١٤٠	٤٦,٧
٦-٥	١١	١٠	٤٧	٣٣,٣	٣	٦,٤	–		٦١	٢٠,٣
٨-٧	٢	١,٨	٢٧	١٩,٣	٢٠	٤٢,٥	–		٤٩	١٦,٣
المجموع	١٠٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٤٧	١٠٠	٣	١٠٠	٣٠٠	١٠٠

يظهر اختبار مربع (X^2)[*] وجود فرق معنوي اي وجود علاقة بين عدد افراد المعيلات وعدد غرف المسكن فيما يعني وجود مشكلة ازدحام السكن.

---

(١) جمعية الاقتصاديين العراقيين- تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥- ص ٢٤ وص١٠١.

(٢) وزارة التخطيط- مسح الأحوال المعيشية- ج٢- مصدر سابق- ص٣٠.

(٣) د. آمال شلاش- مصدر سابق- ص٤٥.

(*) X^2 الحسوبة= ٧٧، X^2 الجدولية= ٢١,٧ عند مستوى ثقة (٩٩٪) ودرجة حرية (٩) يوجد فرق معنوي.

كما يظهر الجدول أن عدد اللواتي تعيش أسرهن في غرفة واحدة يبلغ (١٠٩) بنسبة (٣٦,٣٪) وعدد من تعيش أسرهن في غرفتين (١٤١) بنسبة (٤٧٪). لقد اشرنا فيما تقدم أن معدل عدد أفراد أسرة كل مبحوث يزيد على أربعة أفراد. وإذا قارنا مع أعداد الغرف نجد أن اللواتي تعيش أسرهن في غرفة واحدة أو في غرفتين يبلغ عددهن (٢٥٠) مبحوثة بنسبة (٨٣,٣٪) مما يعني أن الأسر تعاني من ازدحام سكاني واضح.(*)

من جانب آخر يبدو أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية المسكن وبين كفاية أو عدم كفاية دخل المبحوثات.

جدول رقم (٤٣)

توزيع المبحوثات بحسب كفاية أو عدم كفاية دخلهن واستقلالية أو عدم استقلالية سكنهن

نوع السكن / كفاية الدخل	مشترك		مستقل		أخرى		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
لا يكفي	١٦٦	٨٩	٢٩	٣٥	٢٥	٨٣	٢٢٠	١٠٠
يكفي	٢١	١١	٥٤	٦٥	٥	١٧	٨٠	١٠٠
المجموع	١٨٧	١٠٠	٨٣	١٠٠	٣٠	١٠٠	٣٠٠	١٠٠

يظهر اختبار (X^2) أن هناك فروقاً معنوية(**) بين مجموعات المبحوثات في نوع سكنهن من حيث علاقته بمدى كفاية دخولهن. بمعنى أن النساء الأكثر فقراً هن أكثر سكناً في مسكن مشترك وبمعنى آخر أن هناك علاقة طردية بين عدم كفاية الدخل والسكن المشترك. لقد اظهر مسح الأحوال المعيشية أن الأسر الفقيرة والأسر التي لديها رب أسرة بمستوى تعليمي منخفض أو غير متعلم و الأسر التي لديها أطفال دون الخامسة من العمر هي الأكثر عرضة للعيش في أوضاع

(*)يعرف المسكن المزدحم بأنه المسكن الذي يعيش فيه أكثر من ثلاثة أشخاص في كل غرفة. وهذا التعريف يتفق مع التعريف المعياري الذي تستخدمه منظمة المستوطنات البشرية التابعة للأمم المتحدة- (وزارة التخطيط- مسح الأحوال المعيشية- مصدر سابق- ص٣١).

(**)X2 = القيمة المحسوبة (٨٧,٨٢٥) القيمة الجدولية (٥,٩٩) عند مستوى ٠,٠٥ يوجد فرق معنوي .أي توجد علاقة بين المتغيرين كفاية الدخل ونوع السكن.

مكتظة أكثر من الأسر الأخرى[١] كما أظهرت دراسة للأسكوا أن نوع السكن هو احد مؤشرات الفقر في العراق[٢]. وفي مجتمعات أخرى مثل المكسيك تبين أن هناك صلة بين مدى انتشار الأسر التي ترأسها امرأة و(امتداد الأسرة) أي حيث يعيش انسباء وغير انسباء معاً.[٣] وفي لبنان تبين أن (٢٣٪) من الأسر التي شملتها العينة تعيش في منازل تعود إليها ولو أنها كانت عموماً باسم الزوج مقابل (٥٥٪) تعيش في مساكن مؤجره وفي الضفة الغربية حوالي (٣٧٪) يعشن في وحدات مملوكة للأسرة وفي اليمن ثلث الأسر تعيش في وحدات مملوكة للأسرة[٤].

لقد أظهرت بيانات في دراسات أخرى أن آثار عدم صلاحية المياه، متفاوتة بين الريف والحضر كما أن وعي النساء بتلك الآثار ومخاطرها مختلف أيضاً[٥]. كذلك فان تعرض البنى التحتية كالكهرباء وتصريف المياه الثقيلة ورفع النفايات، قد انعكس على مجمل السكان وبالتالي فان معاناة الأسر التي تقودها نساء هي في الواقع معاناة عامة. غير أن هناك بالتأكيد فوراق ما بين البيئتين الريفية والحضرية. لقد ذكرت دراسة مقارنة للأسكوا أن أياً كان مدى توفر الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي فالاعتقاد السائد عند المجيبات هو أن الأسر الفقيرة تواجه مشكلة مشتركة من حيث قدرتها على الوصول إلى الموارد والخدمات كما أن نسبة أعلى من دخل هذه الأسر ينفق على هذه الخدمات[٦].

يظهر الجدول التالي بيانات تتعلق بالفقر ونوع السكن.

---

(١) وزارة التخطيط- المصدر السابق- ص٣١.

(٢) الاسكوا- السياسات الاجتماعية في العراق- مصدر سابق- ص٥٣.

(٣) الاسكوا- الاسر التي ترأسها نساء- مصدر سابق- ص٢٤.

(٤) نفس المصدر- ص٧٩-٨٠.

(٥) راجع تفاصيل في: الجهاز المركزي للأحصاء/ اليونيسيف- مسح المعرفة والمواقف والممارسات KAP ٢٠٠٢- بغداد- ٢٠٠٣- ص١٤ و ما بعدها.

(٦) الاسكوا- الاسر التي ترأسها نساء- مصدر سابق- ص٧٦.

جدول رقم (٤٣)

توزيع المبحوثات بحسب تقديرهن لمستوى أسرهن الاقتصادي ونوع سكنهن

نوع السكن / المستوى الاقتصادي	ملك		إيجار		أخرى		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
فقيرة جداً	٤٠	٢٧	٤٣	٣٦	٧	٢٣	٩٠	٣٠
فقيرة	٤٣	٢٩	٧١	٥٩	١٦	٥٤	١٣٠	٤٣
مكتفية	٦٧	٤٤	٦	٥	٧	٢٣	٨٠	٢٧
المجموع	١٥٠	١٠٠	١٢٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	٣٠٠	١٠٠

يظهر الاختبار الإحصائي(*) وجود فرق معنوي اي وجود علاقة بين نوع السكن والمستوى الاقتصادي.

كما يظهر الجدول أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الفقر وامتلاك وحدة سكنية فالأسر الأكثر فقراً اقل امتلاكاً (٢٧٪) (من الأسر الفقيرة جداً) أما الفقيرة وعددها (٤٣) أسرة فان نسبة امتلاكها تصل إلى (٢٩٪) أما الأسر المكتفية وعددها (٦٧) أسرة فان نسبتها كمالكه للوحدات السكنية تبلغ (٤٤٪) بفارق نسبي قدره (١٧) نقطة عن الأسر الفقيرة جداً و (١٥) نقطة عن الأسر الفقيرة. أما توزيع فئة الإيجار فهي تظهر اتجاهاً معاكساً تماماً إذ أن (٣٦٪) من الأسر الفقيرة جداً و (٥٩٪) من الأسر الفقيرة تقيم في وحدات مؤجره. إما الأسر المكتفية وعددها في هذه الفئة (٦) اسر فان نسبتها لا تزيد على (٥٪) من مجموع اسر هذه الفئة أما فئة (أخرى) فهي تشير إلى الأسر التي تقيم في بنايات حكومية أو في مناطق سكن هامشية داخل المدينة أو على حدودها وهذه الفئة التي تمثل (١٠٪) من مجموع الأسر ليست فقيرة بالضرورة وقد بدأت الجهات المعنية باستعادة البنايات الحكومية لقاء تعويضات رمزية قد تصل كحد أعلى إلى ألف دولار لكل أسرة ويلاحظ أن ارتفاع نسبة المبحوثات اللواتي تقمن في وحدات سكنية مملوكة لهن أو للأسرة (وتبلغ ١٥٠ أسرة أي ٥٠٪ من مجموع المبحوثات) يرجع إلى إن

(*) X2 = القيمة المحسوبة (٦٥,٢٩) القيمة في الجدول (١٣,٢٨) بمستوى درجة الحرية ٤ مستوى الثقة ٩٩٪ يوجد فرق معنوي.

الدولة كانت قد وفرت بعض التسهيلات السكنية وخصوصاً للعسكريين[١] مما وفر لزوجاتهم وأسرهم وحدات سكنية بطريقة أسهل. من جانب آخر أظهرت البيانات أن هناك حرماناً واضحاً من بعض الخدمات الأساسية التي لا غنى عنها لحياة أي إنسان.

جدول رقم (٤٤)

توزيع المبحوثات بحسب مدى كفاية دخلهن وأنواع الخدمات التي تعاني أسرهن من نقص فيها

الحرمان من / مدى كفاية الدخل	الكهرباء		ماء صالح للشرب		مجاري		رفع النفايات		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
لا يكفي	٢٢٠	٧٣,٣	٢٠٠	٦٦,٧	٢٣٠	٦٧,٧	٢١٠	٧٠	٨٦٠	٧١,٢
يكفي	٦٠	٢٠	١٠٠	٣٣,٣	٧٠	٣٣,٣	٩٠	٣٠	٣٢	٢٧,١
غير مبين	٢٠	٦,٧	–	–	–	–	–		٢٠	١,٧
المجموع	٣٠٠	١٠٠	٣٠٠	١٠٠	٣٠٠	١٠٠	٣٠٠	١٠٠	١٢٠	١٠٠

يظهر اختبار مربع كاي[*] وجود فرق معنوي اي وجود علاقة بين عدم كفاية الدخل والحرمان من الخدمات.

ويلاحظ من الجدول أن اللواتي لا تكفي دخولهن يظهر مستويات أعلى من الحرمان. ففي مجال خدمة الكهرباء، نجد أن (٧٣,٣٪) من اللواتي لا تكفي دخولهن يعانين من نقص هذه الخدمة مقابل (٢٠٪) فقط للواتي أشرن إلى أن دخولهن تكفي. لقد بدأ المواطن العراقي يجد بدائل عند خدمات الكهرباء الحكومية ومنها المشاركة في مولدة كبيرة في منطقة السكن أو شراء مولدة، وكلا الحالتين تتطلب إنفاقاً ليس بالقليل مما يجعل الأسر الأقل اكتفاءً، أكثر حرماناً من الكهرباء،

(١) حاولت الحكومة قبيل أو بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ أن تعزز شبكات الحماية الاجتماعية بغية مواجهة أعباء الحرب الفادحة لذلك أصدرت عدة قوانين مهمة منها قانون التقاعد العسكري وقانون تمليك العقار للعسكريين وتمليك زوجة الشهيد وأولاده داراً أو شقة سكنية أو قطعة ارض (راجع: الاسكوا– السياسات الاجتماعية في العراق– مصدر سابق– ص٥٧).

(*) X^2 المحسوبة= ٧٤,٨٢، والقيمة الجدولية (١٦,٨)، عند درجة حرية (٦)، ومستوى ثقة (٩٩٪) يوجد فرق معنوي.

أما بالنسبة للماء الصالح للشرب أو المياه المأمونة كما تسمى في تقارير التنمية البشرية، فان المعاناة من نقصها تبدو واضحة أيضاً، بين أفراد المبحوثات اللواتي لا تكفي دخولهن. إذ تبلغ نسبتهن (٦٦,٧٪) مقابل (٣٣,٣٪) لمن لا تعاني أسرهن من هذا الحرمان. ويلاحظ أن الحصول على المياه المأمونة قد لا يتوفر من خلال الإسالة فقط بل من خلال المياه المعلبة، أو استعمال بعض المعقمات لمياه الإسالة، فضلاً عن أن بعض المباني الحكومية التي سكنت فيها الأسر الفقيرة افتقرت هي الأخرى لهذه الخدمة. أما بالنسبة للمجاري فان النسب تبدو متقاربة مع فئات الماء والكهرباء. إن اسر في مدينة الصدر مثلاً تعاني من فيض مياه المجاري داخل مساكنها لكنها لا تمتلك الدخل الكافي للخلاص منها عن طريق تشغيل عمال متخصصين بذلك. وتبدو هذه الظاهرة في مناطق بالرصافة، حيث أن منظومة المجاري قديمة. وتقارب النسب في فئة رفع النفايات وهنا نشير إلى أن تردي الخدمات البلدية الحكومية أدى إلى وجود أفراد وجماعات يقومون بجمع النفايات مقابل أجر قد لا تستطيع كل الأسر أن تدفعه. ولذلك يلاحظ أن هناك أكواماً من النفايات تتجمع في المناطق السكنية بمعنى أن جمع القمامة قد أصبح من مهن (القطاع الخاص) حتى على مستوى الأفراد.

المبحث الثاني:

الرضا عن السكن

لقد اشرنا إلى أن من الممكن النظر إلى المسكن بوضعه نوعاً من الضمان الاجتماعي حين يكون ملكاً للأسرة. غير أن بنية السكن، ونمط العلاقات السائدة فيها، ومدى توفر الخدمات المختلفة، كل ذلك قد يوفر شعوراً بالارتياح والأمان. أو قد يؤدي إلى العكس من ذلك، أي إلى شعور بالضيق والتوتر وربما الصراع. ولعل من المفيد أن نلاحظ أبتداءً أن بيئة السكن في كثير مناطق المجتمع العراقي، وخصوصا في المستوطنات الحضرية افتقرت إلى كثير من الخدمات. كما أن وجود وحدات عسكرية، أو آليات عسكرية فيها، أو مخازن للعتاد. أو تحولها إلى ساحة للمعارك كل ذلك جعلها بيئة غير آمنة، وبعد عام ٢٠٠٣ ومع أشغال الآف الأسر لبنايات حكومية ومعيشتها في غرف تجاوره، وتحت وطأ ة الخوف من إجراءات تتخذها الجهات المعنية لإخلاء تلك البنايات، ظهرت مصادر قلق جديدة، وتوترات تداخلت فيها الصراعات العشائرية والطائفية إلى حد كبير.

جدول رقم (٤٥)

مدى رضا المبحوثات عن ظروف سكنهن

مستوى الرضا	العدد	٪
الرضا التام	٩٩	٣٣
الرضا النسبي	٨١	٢٧
عدم الرضا التام	٧٩	٢٦,٣
عدم الرضا النسبي	٣٩	١٣
أخرى	٢	٠,٧
المجموع	٣٠٠	١٠٠

ويظهر الجدول أن ثلث المبحوثات لا يشعرن بالرضا أبداً عن ظروف سكنهن مقابل (٢٧٪) يشعرن بالرضا النسبي أي أن المبحوثات اللواتي يشعرن بالرضا عن ظروف سكنهن بدرجة تامة

أو نسبية يمثلن (٦٠ ٪) من المجموع مقابل (٢٦,٣٪) يشعرن بعدم الرضا التام و(١٣٪) بعدم الرضا النسبي. بمعنى أن نسبة عدم الرضا تبلغ في الحالتين (٣٩,٣٪) أي بفارق يصل إلى أكثر من (١٩) نقطة نسبية بين الرضا وعدم الرضا.

أن أسباب عدم الرضا متعددة ومتداخلة، بعضها فيزيقي مادي، مثل عدم توفر المياه أو المرافق الصحية، أو ضيق الغرف مع كبر حجم الأسرة، أو قدم بناء المسكن، وبعضها الآخر اجتماعي، مثل الخلافات والمشكلات مع الساكنين الآخرين في المنازل المشتركة أو مع الجيران، وهناك مصادر لعدم الرضا مصدرها الخوف من الإخلاء بالنسبة للأسر التي تقيم في بنايات غير حكومية أو أقامت وحدات سكنية على أراضي تملكها الدولة. أن تداخل تلك الأسباب يجعل ترتيبها بحسب الأهمية صعبا. غير أن الجدول التالي يوفر إيضاحات أخرى لهذا الموضوع.

جدول رقم (٤٦)

توزيع المبحوثات بحسب أسباب عدم الرضا التام أو النسبي عن ظروف سكنهن

أسباب عدم الرضا	العدد	٪
قدم البناء وعدم توفر الخدمات الضرورية (كالماء /أو المجاري)	١١٧	٣٥
اكتظاظ المسكن بسبب مشاركة أسرة أخرى في البناية	٩٥	٢٩
مشكلات وتوترات مع المشاركين أو مع الجيران	٣٧	١١,٤
المسكن في منطقة غير آمنة	١٨	٥,٥
بعد المسكن	١٥	٤,٦
الخوف من الإخلاء	١٥	٤,٦
مشكلات حول ملكية المسكن	١٣	٤
ارتفاع الإيجار بالمقارنة مع دخل الأسرة	١١	٣,٤
أخرى	٥	١,٥
المجموع(*)	٣٢٦	١٠٠

(*) مجموع الإجابات وليس مجموع المبحوثات.

و يتضح أن (٣٥٪) من الإجابات ركزت على قدم البناية أو عدم توفر الخدمات الأساسية فيه وخصوصا الماء والمجاري. أما عدم الرضا بسبب اكتظاظ المسكن فإن نسبة الإجابات فيه تبلغ (٢٩٪)وتنخفض النسبة إلى (١١,٤٪) في فئة المشكلات مع المشاركين في المسكن أو الجيران وتنخفض أكثر حين يكون المسكن في منطقة غير آمنة (٥,٥٪)، أن من الممكن تصنيف تلك المشكلات إلى :مشكلات تتعلق بالمسكن ذاته٠ ومشكلات تتعلق بالبيئة المحيطة به ، إلى جانب مشكلات ذات طبيعة قانونية تتعلق بالملكية أو التجاوز على أملاك الدولة أو على أملاك آخرين. أن كل تلك المشكلات شائعة.(*) فقد أظهر مسح الأحوال المعيشية أن العديد من الأسر سواء كانت مالكه أو مستأجره تتحمل ظروف العيش المكتظ. وتعاني (١٠٪) من الأسر في العراق من الاكتظاظ في مساكنها. كما أظهرت المسح أن أكثر من (٦٠٪) من الأسر في العراق ترى أن نوعية مساكنها مقبولة أو أفضل مقابل نسبة كبيرة أيضا من الأسر مستاءة أو مستاءة جداً. أما بسبب التكاليف العالية للمسكن أو بسبب الضوضاء أو الاكتظاظ(١) أو بسبب المشاركة مع اسر أخرى.(٢)

أن الرضا، أو عدم الرضا عن المسكن يتعلق بمتغيرات عديدة، لعل أهمها ملكية المسكن ذاته، فالأسرة التي تمتلك منزلا مستقلا قد تغض النظر عن بعض مصادر عدم الرضا، لكن تلك المصادر تزداد تأثيراً حين يكون المنزل مشتركا أو مؤجراً.

(*) من المهم أن نشير هنا إلى أن قدم المجاري في العراق، وتوقف أجهزة الصرف الصحي، وقدم محطاتها قد أدت إلى مشكلات جسيمة خلال السنوات الأخيرة. كما تدنت نوعية مياه الشرب وازدادت انقطاعاتها كما ازدادت كمية الهدر بسبب قدم الشبكات. وهناك كما هو معروف تعريفات دولية لمرافق دورات المياه. ومن المعلوم أن موضوع المرافق الصحية المتطورة كان احد أهداف الألفية التنموية. ومازالت هناك نسب عالية من الأسر في العراق لا تتوفر لها خدمات الصرف الصحي. ففي الحضر هناك (٤٠٪) من الأسر تعيش في مناطق ملوثة بالمجاري. (راجع: وزارة التخطيط/ UNDP– مسح الأحوال المعيشية– مصدر سابق– ص٢٦–٢٧).

(١) المصدر السابق– ص٢٨ وما بعدها.

(٢) د. آمال شلاش– مصدر سابق– ص٤٥.

جدول رقم (٤٧)

توزيع المبحوثات بحسب مدى استقلالية السكن وأسباب عدم الرضا عن المسكن

أسباب عدم الرضا عن السكن / مدى أستقلالية السكن	أسباب تتعلق بالمسكن وخدماته ومساحته		أسباب تتعلق بالعلاقات الاجتماعية		أسباب قانونية		أخرى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
مستقل	٦٣	٤١	٢٧	٢٨,٤	٢٣	٦٤	١٩	٦٥,٥
مشترك	٧٥	٤٨,٧	٤٩	٥١,٥	٨	٢٢	٧	٢٤,٥
أخرى	١٦	١٠,٣	١٩	٢٠,١	٥	١٤	٣	١٠
المجموع	١٥٤	١٠٠	٩٥	١٠٠	٣٦	١٠٠	٢٩	١٠٠

يظهر اختبار (كا^{٢}) لا يوجد هناك فرق معنوي اي لا توجد علاقة بين المتغيرين استقلالية السكن وعدم الرضا عنه.(*)

وعلى وجه العموم يظهر الجدول رقم (٤٧) أن الأسباب التي تشعر بها اللواتي يعشن في مسكن مستقل تقل عن نسبة اللواتي يقمن في منازل أو وحدات مشتركة بحوالي (٧) نقاط نسبيه. أما في فئة العلاقات الاجتماعية فان النسبة ترتفع إلى (٥١,٥٪) من الإجابات اللواتي يقمن في منازل مشتركة وترتفع النسبة إلى (٦٤٪) من الإجابات اللواتي يقمن في منازل مستقلة مقابل (٢٢٪) لمن يقمن في منازل أخرى.

إن مشكلات المبحوثات السكنية هي جزء من مشكلات عامة يعاني منها المجتمع العراقي في مجال السكن سواء من نواحي الملكية، أو الخدمات أو غيرها.

(*) بلغت قيمة X^2 المحسوبة (٤,٦) مقابل (٩,٤٩) القيمة الجدولية بدرجة حرية (٤)، مستوى ثقة (٩٥٪).

النتائج والتوصيات

المبحث الأول: الجانب النظري

يعترف تقرير دولي بان مفهوم التنمية البشرية هو أعمق وأغنى كثيراً مما يمكن التعبير عنه في أي دليل مركب أو حتى بواسطة مجموعة مفصلة من المؤشرات الإحصائية.. ومع ذلك فان دليل التنمية البشرية يعبر عن الإنجازات التي تتحقق فيما يتعلق بالقدرات البشرية الأساسية للغاية وهي أن يحيا المرء حياة طويلة وتكون لديه معرفة وينعم بمستوى معيشة لائق[١]. والواقع أن دليل التنمية البشرية لم يبق كما هو منذ أن صدر أول تقرير عام ١٩٩٠. بل تطور وجرت عليه عملية صقل كبيرة سواء من ناحية منهجيته أو من ناحية مفاهيمه. غير أن تقارير التنمية البشرية أخفقت في مجالات عديدة. فعلى سبيل المثال حتى في استخدام المصطلح. فعلى الرغم من شيوع مفهوم التنمية البشرية كترجمة للمصطلح الإنكليزي Human Development، إلا أن البعض يرى تعريب المصطلح إلى (تنمية إنسانية) أفضل واصدق والاصل في ذلك أن كلمة (بشرية) تشير إلى مجموعة من المخلوقات. أما كلمة (إنسانية) فهي تعبير عن حالة راقية من الوجود البشري. كذلك اقترح مصطلح راس المال المجتمعي بدلاً من رأس المال البشري ليعبر عن تكامل مفاهيم رأس المال الاجتماعي والسياسي والفكري والثقافي من رأسمال عماده الأنساق التي تنظم البشر في بنى مؤسسية تحدد طبيعة النشاط المجتمعي. من جانب آخر فان تعريف التنمية البشرية (أو الإنسانية) بكونها عملية توسيع خيارات البشر يقودنا إلى جملة من المفاهيم الأشد تركيباً مثل الفعاليات القدرات التي طرحها وروجها الاقتصادي الهندي امارتياسن[*] والتي ترتبط بالحقوق الإنسانية[٢] ولعل من المفيد أن نلاحظ، وكما أشار "جلال أمين" إلى أن المؤشرات المستخدمة في تقرير التنمية البشرية هي مؤشرات انتقائية وهذا الانتقاء هو ليس بالضرورة بسبب ندرة الإحصاءات والبيانات فهذا عذر يصعب قبوله في معظم الأحيان. ولا يتوقف الانتقاء عند المؤشرات بل يتأكد في مستوى المصطلحات والتعابير المستعملة التي تسعى إلى

---

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩– ص١٢٧.

(*) عرض Sen. A.K. ذلك في كتابه:

Development As Freedom- London- Anchor- 1999.

(٢) راجع تفاصيل في: التنمية الإنسانية، المفهوم القياس للدكتور نادر فرجاني– مجلة المستقبل العربي– بيروت– مركز دراسات الوحدة العربية– العدد (٩) ٢٠٠٢– ص٦٦ وما بعدها.

التهوين من الآثار السلبية[١] للتحولات الاقتصادية. وبالنسبة لموضوع الفقر البشري نلاحظ ابتداءً، وكما اشرنا في الجانب النظري لهذه الدراسة، أن هذا المفهوم لا يتعلق بالنساء حصراً، لكننا حاولنا استكشاف مدى انطباقه عليهن. غير أننا، حول هذه النقطة بالذات، لاحظنا ونحن نتابع دراسة مفهوم الفقر Poverty أن كل الدراسات التي أجريت لم تصل حتى اليوم إلى تعريف جامع مانع، ذو أدلة إجرائية، يتفق عليها المجتمع. ولذلك عرضنا لأشكال متعددة من الفقر مثلاً: الفقر النسبي والفقر المطلق/ الفقر الاجتماعي وفقر الدخل/ فقر التكوين وفقر التمكين. ولا شك أن لكل منها صلة بمفهوم الفقر، ويعبر عن جانب أو أكثر من جوانب ظاهرة الفقر لكن أياً منها ليس كافياً للأحاطة بكل عناصر الظاهرة وجوانبها. لقد عرضنا لمفهوم الفقر واشرنا إلى أن خط الفقر المطلق (ومثاله اعتماد دولار واحد واقل / في اليوم للفرد) ليس معياراً دقيقاً، كما أن خط الفقر النسبي غالباً ما يقود إلى استنتاجات خاطئة. كما اشرنا إلى أن معظم تعريفات الفقر ركزت على الدخل وعلى الاستهلاك وربطت بين الفقر وبين إشكاليات التنمية الاقتصادية مثل التحيز نحو سياسات ذات إنتاجية عالية أو بطء، النمو الاقتصادي أو الفشل في توزيع عادل للثروة. كما ذكرنا أن علماء الاجتماع عالجوا الفقر من خلال مرجعية نظرية التحديث في الغالب. لكن هذه النظرية تفتقر إلى المادة النظرية والى البعد البنيوي رغم أنها تلفت الانتباه إلى أهمية القيم والمواقف في سلوك الناس ومدى استجابتهم للتغير الاجتماعي.

من جانب آخر عرضنا لمفهوم الفقر كما ورد في الأدبيات الدولية بوصفه (نقص في القدرة الإنسانية)[٢]. وطبقاً لامارتياسن فان مفهوم القدرة يشير إلى تلك الفعاليات التي يمكن للإنسان أن يقوم بها ويحقق من خلالها أهدافه[٣]. إن مفهوم القدرة هذا ليس مفهوماً غيبياً، بل هو يعتمد على امكانات الإنسان الذاتية، وعلى الظروف الموضوعية المحيطة به. فهناك فقر يتصل بتكوين الأشخاص (من ذلك القول أن المرأة كائن عاجز أو ضعيف). بمعنى أن الثقافة السائدة تنسب إلى المرأة صفة الضعف في تكوينها حتى أن لم يكن ذلك صحيحاً من الوجهة العلمية والموضوعية. كذلك هناك ما يسمى فقر التمكين ومثاله افتقار الناس للقدرات التعليمية أو التخصصية التي تمكنهم من استغلال الفرص المتاحة في سوق العمل. إن حالة المرأة التي تعيل أسرة تفصح عن

---

(١) الطاهر لبيب– التنمية الاجتماعية واتجاهاتها في البلدان العربية– دراسة في مجلة المستقبل العربي– بيروت– مركز دراسات الوحدة العربية– العدد (٣) ٢٠٠٠– ص٣٥.

(2) UNDP-Poverty Preventing and Fradicating- N.Y.-1997- P.11.

(3) Sen. Op.cit-P.15.

نقص في التكوين تنسبه لها الثقافة التقليدية السائدة كما تفصح عن نقص في التمكين حيث أن الفرص المتاحة لها في مجالات التعليم والصحة وسوق العمل.

ويلاحظ أن مقياس الفقر البشري رقم (١) الذي طبقنا عناصره على النساء المعيلات لأسرهن لم يأخذ في الاعتبار اختلاف النوع (ذكور/ إناث). بل أن خبراء الأمم المتحدة تركوا هذا الجانب إلى مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس أي قياس التمكين النسبي للرجل و المرأة في مجالات النشاطات السياسية والاقتصادية. من ذلك صنع القرارات وأشغال المراكز الإدارية والتنظيمية وحصة المرأة من المقاعد البرلمانية كمعيار للمشاركة السياسية.(*) والملاحظ أن دراسات أجريت عن الفقر البشري في عدد من الأقطار تناولت المفهوم بدون مرجعية نقدية[١]. مع أننا نستطيع وكما اشرنا في سياق بحثنا إلى أن بالامكان إعادة ترتيب الدول طبقاً لأدلة التنمية البشرية إذا أخذنا بنظر الاعتبار مؤشرات أخرى كالنوع الاجتماعي والمجتمع المدني والحرية السياسية وغيرها.

لقد أوردنا في هذه الدراسة عناصر الفقر البشري كما أوردتها تقارير التنمية البشرية. فهذا المفهوم ركز على غياب الفرص والخيارات الأشد أهمية بالنسبة للتنمية البشرية وصولاً إلى التأكيد على حياة طويلة وصحية ومنتجة. إن هذا المفهوم لم يعد يتعامل مع الفقر بوصفه مجرد ظرف بل بوصفه عملية Not a Condition but as a Process ولا ترى في الفقراء مجرد أناس منفعلين بل ترى فيهم فاعلين يكافحون ضد عملية الاستلاب. على أن من المهم جداً أن نشير إلى أن هذا المفهوم لم يكن يتعلق بالمرأة عموماً ولا بالمرأة التي ترأس أسرة، أو تعيل أسرة خصوصاً. هذا من جانب. ومن الجانب الأخر فان تقارير التنمية البشرية تعترف بان الأدلة المركبة للتنمية البشرية لا تقدم في حد ذاتها صورة شاملة عن التنمية البشرية في أي بلد وللحصول على صورة كاملة لابد من تكملة هذه الأدلة بمؤشرات أخرى للتنمية البشرية[٢]. ومن هذا المنطلق النقدي

(*) كانت منظمة الصحة العالمية قد تبنت التميز بين الجنس والجنسانية على أساس الاقتراحات التعريفية التالية ((يحيل الجنس على مجموع الخصائص البايولوجية التي تقسم البشر إلى ذكور وإناث. أما الجنسانية فهي جانب مركزي في الكائن البشري يضم الخصائص البايولوجية المميزة بين الذكر والأنثى والخصائص الاجتماعية المميزة بين الرجل و المرأة (النوع) والهوية الجنسية والهوية النوعية والتوجه الجنسي والتجريب. إن الجنسانية هي مفهوم يظهر التداخل بين البايولوجي والنفسي والسوسيو- اقتصادي والتاريخي والثقافي والأخلاقي والبدني (راجع ندوة الجنسانية في المجتمع العربي المعاصر/ ورقة العمل- مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربي- بيروت- ص١٤٠-١٤١.

(١) انظر على سبيل المثال: عبد العزيز بن علي الغريب- الفقر في السعودية – مجلة المستقبل العربي- بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية- العدد الأول (٢٠٠٥) – ص٤٩.

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩- ص١٣٣.

وجدنا أن مقياس الفقر البشري وكما أوردته تقارير التنمية البشرية يحتاج- لكي يكون الفقر أكثر سعة، ولكي نستطيع أن نطبقه بشكل أفضل على أصناف معينة من الجماعات الإنسانية- كالنساء العاملات أو الأرامل أو المسؤولات عن إعالة اسر.. يحتاج، إلى إدخال متغيرات أخرى. فعلى سبيل المثال لا يمكن أن نقول أن المقياس إذا طبق على النساء المسؤولات عن اسر كبيرة يمكن أن ينتهي إلى نتائج تتطابق مع نتائج تطبيقه على نساء مسؤولات عن اسر صغيرة. كذلك الحال بالنسبة لمتغيرات مثل التعليم، وتصور ألذات، ونوع السكن وما يتصل به من مرافق وتسهيلات. وبالتالي فان الإضافة التي قدمتها هذه الدراسة هي:

- أنها طبقت المفهوم على فئة معينة من النساء.
- أنها أدخلت عناصر جديدة لم تكن داخلة ضمن العناصر التي أوردتها تقارير التنمية البشرية ومن أهمها: ١- الإعالة، ٢- المستوى التعليمي، ٣- السكن، ٤- تصور ألذات.

وهذه الإضافة إذن تقتضي أن يعاد النظر بالمقياس من خلال تلك المتغيرات. إن هذا الأمر سيقتضي أيضاً عدم الاعتماد على المتوسطات الحسابية البسيطة بل لابد من تطبيق مقاييس للترابط المتعدد لكي تظهر الجانب التركيبي للمفهوم. كذلك فان هذه الإضافة أقيمت أصلاً على فرضية مفادها إن مؤشرات وعناصر مفهوم الفقر البشري تنطبق جزئياً على الأسر التي تعيلها نساء.

والواقع أن هذه الفرضية تقوم على قاعدة أن المجتمعات المختلفة لها مواقف متباينة من المرأة المعيلة لأسرتها مما يؤدي إلى نتائج مختلفة هي الأخرى حين يطبق المقياس.

ثمة نقد آخر لمؤشرات التنمية البشرية، ومنها مقياس الفقر البشري، وهو إن إجراءات القياس لم تتجذر في إطار تصور فكري. وقد اعترف تقرير التنمية البشرية بان التحديات المنهجية ضخمة. وهذا يعني من المهم جداً، وخصوصاً الزاوية السوسيولوجية، ان يكون لمقياس الفقر البشري مرجعية نظرية تمكننا من تفسير البيانات. فالمتوسطات الحسابية، وخصوصاً حين تخلو من قياسات الانحراف أو التشتت لا تقول الكثير. وبناءً على ذلك استخدمنا إطار نظرياً مستمداً من نظرية تالكوت بارسونز وخصوصاً فكرة الضرورات الوظيفية. ففي اعتقادنا أن المجتمع العراقي وطوال عقود من الصراعات والحروب وسوء إدارة الاقتصاد. وضمور المجتمع المدني، وغياب الحكم الصالح، كل ذلك أدى إلى فشل المجتمع العراقي في تحقيق تلك الضرورات الوظيفية ممثلة في أن يتكيف النظام الأسري للأنظمة الأخرى وخصوصاً الاقتصادية، لكي يحقق أهدافاً رئيسة، ولكي يحافظ على وحدة بنيته. ومن ثم كان على الأسرة العراقية مقابل ذلك الفشل أن تتكيف، حتى إذا كان ذلك التكيف لا يتطابق كلياً مع النظام الرمزي (الثقافي) الذي كان يرى

في المرأة كائناً ضعيفاً لا يستطيع أن يمارس دور (رب الأسرة) في حالة غياب الرجل. ومن ثم فان المرأة– كفاعل اجتماعي– واجهت عدة اختيارات أو بدائل، وان تستخدم الوسائل المتاحة لها في ظل الشروط والظروف السائدة لكي تصل بالأسرة إلى غايات معينة.

فان المرأة المعيلة، التي تعاني من مستوى معين من الكفاية أو اللاكفاية. والتي تختلف أسرتها من حيث الحجم، وبالتالي معدل الإعالة. تختلف من حيث الخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل المتاحة لها. هذه المرأة المعيلة ستظهر مستويات متباينة، ووجوها متنوعة للفقر البشري.

إن هذا الإطار النظري لابد أن يدرس بعمق أكثر من خلال المزيد من الدراسات الميدانية، وليست هذه الدراسة سوى محاولة في هذا الاتجاه نأمل أن تكون مفيدة.

ثمة نقطة أخرى مهمة، هي أن الفقر في العراق يبدو محل خلاف حتى بين المختصين، فهناك من يرفع نسبة الفقر في العراق إلى (٤٠٪) ومن يخفضها إلى (٢٥٪). ومع أننا نعلم إن نسبة الأسر التي تعيلها نساء في العراق تبلغ (١١٪) من مجموع الأسر العراقية، فان علينا أيضاً أن نتذكر أن ظروف العراق استثنائية بكل معنى الكلمة. ومن ثم فان الحروب والنزاعات وانهيار مؤسسات الدولة، وما أدى إليه ذلك من موت للآلاف، ومن افتقار شديد لفرص العمل. ومن بطالة واسعة، ومن تدهور النظام الصحي والتعليمي، إلى غير ذلك قد أدى كله إلى تعقيد أوضاع الأسرة العراقية والى تحميل المرأة مسؤوليات جسيمة. كذلك فان علينا أن نتذكر هنا أيضاً أن العراق مقبل على النظام اقتصادي جديد هو اقتصاد السوق، وهو نظام يتراجع فيه دور الدولة المركزي، وتزداد الحاجة إلى شبكات أمان اجتماعي والى مظلة واسعة للحماية الاجتماعية(*) مما يعني أن علينا أن نطور مرجعتينا إزاء التعامل مع فقر النساء المعيلات لأسرهن.

(*) كنا في مرحلة الطبع حين اعلن عن نظام الحماية الاجتماعية الذي ستنفذه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بعد ادخال تعديلات مهمة على قانون الرعاية الاجتماعية، والذي سيشمل مليون اسره، ورصد له مبلغ (٥٠٠) مليار دينار سنوياً.

المبحث الثاني:

نتائج الدراسة الميدانية

١-أظهرت نتائج الدراسة الميدانية، أن اللواتي تتراوح أعمارهن بين (٣٥-٥٤) سنة تبلغ نصف عدد المبحوثات، أما الأقل عمراً، وهن في مرحلة الشباب فتبلغ نسبتهن ٢٢,٣٪.

٢-أما بالنسبة للمستويات التعليمية للمبحوثات فتبين، منهن منْ في حكم الأمية أي يقرأن ويكتبن وبمستويات متباينة من المهارة ٣٧,٣٪. وان ربع المبحوثات قد حصلن على الشهادة الابتدائية، وحوالي أكثر من ربع المبحوثات بقليل قد حصلن على الشهادة المتوسطة ٣٠٪.

٣- أما الحالة الاجتماعية للمبحوثات فتبين أن معظم النساء المبحوثات يعانين من خلل في علاقاتهن الزوجية، من وفاة الزوج، أو بطالته عن العمل، أو غيابه أو فقدانه أو الانفصال عنه... الخ.

حيث أن النسبة الأعلى من المبحوثات هن أرامل ٤١٪ مقابل ٣٤٪ مطلقات ، مقابل (١٣,٣) من فقدن أزواجهن، أو غاب عنهن، وحوالي (١٢ ٪) أزواجهن عاطلين عن العمل ومنهم معوقين.

٤-كما تبين من نتائج الدراسة، إن توزيع المبحوثات بحسب مناطق سكناهن، فقد أظهرت أن نسبة النساء اللواتي يقمن في مناطق حضرية، تبلغ ٩٢ ٪ مقابل ٨٪ يقمن في مناطق ريفية.

٥- تبين من نتائج الدراسة أن توزيع المبحوثات بحسب فئات أعمار المتوفين إن ٣٦,٦ ٪ من أعضاء أسر المبحوثات توفوا دون سن (٤٠) سنة وهي أعلى نسبة من المجموع الكلي للمتوفين. وإذا رفعنا تلك الفئة إلى (٥٠) عاما فإن النسبة سوف تصل إلى (٦٩,٢٪)، أي أكثر من ثلثي المبحوثات إذن يمكن القول أن هذا المؤشر على الحرمان البشري يبدو واضحا على الأسر التي تقودها نساء.

٦- تبين أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الفقر وفئات أعمار المتوفين، فكلما ارتفعت فئات الأعمار في الأسر الفقيرة جداً تراجعت النسب.

٧- وإن ٩١٪ من الأسر التي لا يكفيها دخلها تظهر النسبة الأعلى للوفاة من مختلف فئات الأعمار، وإن أعلى نسبة تمثل فئة المتوفين في أسرهن بعمر (٥٠ -٥٩) سنة.

٨- كما تبين من نتائج الدراسة أن ١٣,٤ ٪ من أسر المبحوثات لديها أطفال يعانون من أعراض مرضية، كالتقزم ونقص الوزن وشلل الأطفال، وإن هناك نسبة قليلة نسبياً لمن يعانون من أمراض مزمنة في أسرهن.

٩- لقد تبين أن ٢٨٪ من المبحوثات يوجد في أسرهن أفراد يعانون من أمراض مزمنة ومستعصية، كما ظهر في بيانات جدول رقم (٩).

١٠- إن جميع المبحوثات أظهرت تصورات إيجابية، إزاء جهودهن التي بذلتها من أجل المرضى في الأسرة، بعضها ذات مضمون ديني وآخر اجتماعي، وهي في جميعها تظهر احتراماً عالياً للذات.

١١- إن أكثر من نصف المبحوثات يراجعن مؤسسة صحية ، (كالمستشفى / والمستوصف) ، وهناك من يراجعن المضمد أو الصيدلي لبعد المؤسسة الصحية ونسبتهن أقل من الربع ٢٢,٧ ٪، مقابل ٨,٧ ٪ يراجعن رجل الدين أو الشيخ في الحي السكني.

١٢- كما تبين أن هناك علاقة طردية بين المستوى التعليمي وبين مراجعة المؤسسات الصحية (المستشفى/ المستوصف). إذ أن ٤٠,٣٪ من المبحوثات اللواتي بمستوى دون الأبتدائية أو بمستوى الابتدائية، مقابل أكثر من ٥٩٪ لمن تجاوزن المرحلة المتوسطة، أي أن النسبة الأعلى تمثل النساء الأقل تعلماً وبالعكس.

١٣- يظهر الاختيار الإحصائي، أن هناك فرقاً ذو دلالة بتأثير عامل كفاية أو عدم كفاية الدخل. فاللواتي يكفي دخلهن أقل اعتماداً على البطاقة الدوائية، وأكثر اعتماداً على السوق السوداء، أو مراجعة الصيدليات أو المضمدين للحصول على الدواء.

١٤- أظهرت بيانات الدراسة أن ١٩٪ من المبحوثات ذكرت وجود أطفال في سن الدراسة، ولم يلتحقوا بالمدارس أو من هم من البالغين. يظهر بيانات إضافية أن النسبة الأكبر من المتعلمين هم بمستوى متواضع.

١٥- تبين أن النسبة الأعلى من أفراد أسر المبحوثات الحاصلات على قسط من التعليم (كالقراءة والكتابة / الابتدائية) فقط تمثل (٦٣,٨٪)، مقابل ٣٦,٨ ٪) لمن حصلوا على المتوسطة – والثانوية. أما منْ حصلوا على الشهادة الجامعية فلا تزيد على (٩,٣٪).

١٦- أتضح أن ظاهرة انتشار الأمية، تبدو أكثر وضوحا في الأسر الفقيرة جداً (٣٨,٤٪)، والفقيرة (٤٣,٣٪). أما الأسر المكتفية فإن نسبة وجود الأميين فيها لا تتجاوز (١٨,٣٪).

١٧- كما أتضح من نتائج هذه الدراسة أن الذين لا يكفي دخل أسرهم تبلغ نسبتهم من الفئة الأدنى من المستويات التعليمية، ٧٥٪ مقابل ٢٥٪ لمن يكفي دخل أسرهم. في حين من

حصل على المتوسطة أو الثانوية فإن نسبة من يكفي دخل أسرهم تبلغ (١٣ ٪) مقابل ٨٧٪ لا يكفي دخلها.

أي أن للمستوى الاقتصادي وما يتصل به من كفاية، أو عدم كفاية الدخل له تأثير على المستويات التعليمية لأفراد أسر المبحوثات

١٨- أظهرت نتائج الدراسة هذه أن عدد الأطفال يبلغ (٢٠١) طفلاً موزعين على ٦٧ أسرة، بمعدل (٣) طفل لكل أسرة، ٦٥٪ إناث مقابل (٣٥٪) للأطفال الذكور.

١٩-أظهرت الدراسة أن التكاليف الباهضة للدراسة وبنسبة (٤٣,٣)، وحاجة الأسرة واضطرارها لتشغيل أبناءها تؤثر في معدلات الالتحاق بالمدرسة، بالإضافة إلى عوامل أخرى وبنسبة (٣٦٪).

٢٠- تبين من نتائج الدراسة هذه وجود علاقة طردية بين حجم الإعالة وبين إعداد الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدارس، حيث بلغ معدل الإعالة (٥,٤١) فرداً، في حين أن معدل الإعالة في العراق هو (٤) أفراد.

٢١- أظهرت النتائج للدراسة أن (٥١٪) من الأمهات الحاصلات على مستوى متدني جداً من التعليم (دون الابتدائية) يمثلن نسبة أعلى من الأمهات اللواتي لم يرسلن أبناءهن إلى المدرسة. حيث أظهرت الاختبار الإحصائي وجود فرق ذو دلالة إحصائية، إذ يبدو أن الفقر يخفض كثيراً من أثر تعليم الأم ومن مواقفها الإيجابية نحو تعليم الأبناء.

٢٢- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك علاقة طردية بين المستوى التعليمي للمرأة وبين موقفها الإيجابي من المدرسة.

ومن هذا المنطلق أيضا تبدو النساء اللواتي ينفقن على أبنائهن لمواصلة الدراسة أكثر احتراما لذواتهن.

٢٣- أظهرت نتائج الدراسة أن معدل الإعالة يبلغ أكثر من (٤) أفراد لكل مبحوثة مع ملاحظة وجود فروق جانبية، منها إن نسبة من يعين (٤) أفراد فما دون تبلغ نسبتهن (٦٣,٤ ٪) من مجموع الكلي للمبحوثات، مقابل (٣٦,٦٪) لمن يعلن (٥) أفراد فأكثر.

٢٤- لقد كانت نسبة من ذكرت رئاستهن وإعالتهن لهذه الأسر تبلغ(٥٤,٣ ٪)، لعدم وجود من ، يعيل الاسر ة وخصوصا بعد وفاة الزوج أي أن معظمهن من الأرامل .

٢٥- أظهرت نتائج الدراسة أن أسباب إعالتهن للأسر ترجع إلى أن النسبة الأعلى تمثل وفاة الزوج أو غيابه لمدة طويلة (٥٤٪)، ثم نسبة المطلقات بنسبة (٣٤٪) من المجموع الكلي، أما بسبب العطالة عن العمل أو المرض أو العوق فالنسبة تبلغ(١٢٪).

٢٦- تبين من نتائج الدراسة أن تقويم المبحوثات لسلوكهن بوصفهن معيلات لأسرهن يرجع إلى التفسير الديني بنسبة (٣٦,٣ ٪) وهو أعلى نسبة ، مقابل (٢٦ ٪) لتأكيد قدراتهن أمام الناس. وللثقة بالنفس، أو للتخلص من سيطرة الآخرين أو الأقارب عليهن وبنسبة (٩,٧٪) و(١٢,٣ ٪) تحملن الإعالة وفاء للزوج.

٢٧- تبين من نتائج هذه الدراسة، أن المتوسط الحسابي لسنوات الإعالة هو (١١,٥) سنة وبانحراف معياري قدرة (٥) سنوات.

٢٨- أما عن هوية المعيل السابق لأسر المبحوثات فقد تبين أن (٣٧٪) كان الزوج هو المعيل لأسرهن، مقابل حوالي ربع المبحوثات كانت أسرهن تعال من قبل الأخ الأكبر، و (٢١,٧ ٪) كانت الإعالة من قبل الأب والأم معاً. أما إعالة الجد فكانت بنسبة (١٥,٧٪)

٢٩- أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة الأسر التي لا تحظى بمساعدات منظمة لتعزيز الدخل تصل إلى ثلثي العينة (٦٤٪)، مقابل (٣٦٪) يحصلن على مساعدات.

٣٠- كما تبين من الدراسة الميدانية هذه، أن المطلقات يحصلن على مساعدات أعلى من بين الفئات الأخرى (٧٧,٧٪) مقابل (٢٢,٣٪) منهن لا يحصلن على مساعدات. أما الأرامل فتصل نسبتهن إلى (٥٩,٣٪)، مقابل (٤٧,٥٪) للنساء اللواتي غاب أزواجهن أو فقدوا.

٣١- وتبين أيضاً أن نسبة (٢٦,٦٪) من النساء يعمدن إلى الاستدانة، أو الاضطرار للعمل، مقابل (٨٪) يلجأن إلى الأقارب، و (١٦,٦٪) يلجأن إلى شظف العيش، والتقتير على النفس، أما نسبة منْ يدفعن أطفالهن للعمل أو منْ يقمن أنفسهن ببعض الأعمال الإضافية فتبلغ حوالي (٤٦,٤٪) من مجموع المبحوثات الكلي.

٣٢- كما تبين أن (٢٣٪) (اقل من الربع) لا يمارسن أي عمل، مقابل (٤١٪) منهن يعملن بجد، و (٣٤٪) يعملن من ٥-٧ ساعات، وهذا يدل على عدم إتاحة فرص العمل للمرأة دائماً لعدم امتلاكها المؤهلات اللازمة للعمل مقارنة مع الرجال، لضعف تعليمهن.

٣٣- أما عن أنماط عمل المبحوثات فكانت النسبة (٣٧٪) خدمة منزلية مقابل (٣١,٥) أعمال هامشية في السوق، و (١٥,٥٪) خياطة في المنزل و (١١,٦٪) تقديم خدمات للمنطقة، أما متفرقة وغير مبين فكانت بنسبة (٤,٣٪).

٣٤- تبين ان حوالي ربع العينة من المبحوثات ليس لديهن عمل، مقابل (٤١٪) منهن يعملن بحدود لاتتجاوز الاربع ساعات يومياً، وتبلغ (٣٤٪) نسبة من يعملن بين (٥-٧) ساعات يومياً.

وهذا يوضح الى أن فرص العمل ليست متاحة للمرأة خصوصاً حين لاتمتلك مؤهلات تعليمية مناسبة. ولذلك يمكن القول ان هذا الواقع التعليمي ينعكس بالضرورة على انماط عمل النساء.

وهذا ما أظهرته النتائج رقم (٢) من هذه الدراسة حيث تبين أن أكثر من ثلث المبحوثات (٣٧,٣٪) لم يحصلن على الشهادة الابتدائية، أي إنهن في حكم الأميات، مقابل ربع المبحوثات حصلن على الشهادة الابتدائية.

٣٥- كما تبين أن (٣١,٣٪) ركزن على أن عمل المرأة يجعلها اقل رقابة لصغار الأسرة، مقابل (٢٠,٢) ذكرن أن العمل يعيق الواجبات المنزلية، وان (١٨٪) ركزت على أن عمل المرأة يؤدي إلى انتقادات اجتماعية، و (١٥,٧٪) ذكرن أن العمل يتعب المرأة بدنياً ونفسياً ويجعلها اقل اهتماماً بنفسها.

٣٦- أظهرت البيانات النسبة الاعلى من النساء الاميات كان مشروعهن عبارة عن ورشة خياطة صغيرة للملابس أو العباءات النسائية.

إن روح المغامرة الى جانب الثقة بالنفس، مع المستوى التعليمي، قد تكون أهم دوافع المشاريع الخاصة. ولكن احياناً تكون الازمات الاقتصادية وتراجع فرص العمل الرسمية التقليدية لأسباب واهمها انخفاض المستوى التعليمي قد يكون دافعاً لولوج النساء الى العمل في السوق.

من جانب آخر أظهرت البيانات ان عمل المرأة خارج المنزل أو داخله له بعض الاثار السلبية على أداء ادوارها الاسرية.

٣٧- تظهر بيانات الدراسة أن أكثر من ربع العينة (٣١,٣) أشرن الى أن عمل المرأة يجعلها أقل رقابة على صغار الاسرة ورعايتهم. مقابل اقل من ربع العينة (٢٠,٢٪) أشرن الى ان العمل يعيق اداء واجباتهن المنزلية.

اي أن (٥١,٥٪) يعبرن عن آثار العمل على الادوار الاسرية للأم المعيلة، في ممارسة دورها كضابط لسلوك الابناء، أو في خدمة منزلها، وان مَنْ يمارسن الخدمات المنزلية وبحوالي (١٨٪) فقد ذكرن انهن يواجهن انتقادات اجتماعية.

أما الاثار ذات الطبيعة الشخصية أو الذاتية فتتمثل في أن العمل يجعلها متعبة نفسياً أو بدنياً بحوالي (١٥,٧٪) وان حوالي (١٢,٤٪) ذكرت ان العمل يجعلها أقل اهتماماً بنفسها.

٣٨- كما أظهرت الدراسة الميدانية، في نتائجها عن نوع السكن أن نصف المبحوثات يقمن في بيوت ملك أو يملكن قسماً عل الأقل، أما القسم الآخر فهو من ملكية آخرين كالأبناء القاصرين أو الأخوة أو الأخوات، مقابل (٤٠٪) منهن يقمن في وحدات سكنية أو مؤجرة.

٣٩- أما عن استقلالية السكن، فتبين أن (٦٢,٣٪) يعشن في سكن مشترك، مقابل (١٠٪) من مجموع المبحوثات الكلي فيقمن مع أسرهن في بنايات تعود ملكيتها للدولة، أو في وحدات سكنية على ارض للدولة.

٤٠- تبين أن عدد اللواتي تعيش أسرهن في غرفة واحدة أو في غرفتين يبلغ عددهن (٢٥٠) مبحوثة بنسبة (٨٣,٣٪)، مما يعني أن الأسر تعاني من ازدحام سكاني واضح.

وحيث يبدو أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية المسكن وبين كفاية أو عدم كفاية دخل المبحوثات.

٤١- لقد تبين نتائج اختبار (X^2)، أن هناك فروقاً معنوية، بين مجموعات المبحوثات في نوع سكنهن من حيث علاقته بمدى كفاية دخولهن، أي أن النساء الأكثر فقراً هن أكثر سكناً في مسكن مشترك، وبمعنى آخر أن هناك علاقة طردية بين عدم كفاية الدخل والسكن المشترك.

٤٢- وتظهر نتائج الدراسة، أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الفقر وامتلاك وحدة سكنية. فالأسر الأكثر فقراً هي اقل امتلاكاً وبنسبة (٢٧٪) (من الأسر، الفقيرة جداً)، وبنسبة (٢٩٪) للأسر الفقيرة. أما الأسر المكتفية فنسبتها كمالكة لوحدة السكن فتبلغ (٤٤٪). أي بفارق نسبي قدره (١٧) نقطة عن الأسر الفقيرة جداً و (١٥) نقطة عن الأسر الفقيرة، و (٥٩٪) من الأسر الفقيرة فهي تقيم في وحدات مؤجرة.

٤٣- تظهر بيانات الدراسة ان هناك علاقة طردية بين قلة الدخل والشعور بالحرمان سواء على مستوى خدمات الكهرباء أو الحصول على المياه المأمونة، أو السكن الآمن والمتوفرة فيه الخدمات، والرعاية الصحية، وتصريف المياه الثقيلة ، وغيرها من تأمين الحصول على الرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة خاصة، حيث تبين أن (٧٣,٣٪) في مجال خدمة الكهرباء على سبيل المثال يعانين من نقص في تأمين هذه الخدمة لأسرهن.

٤٤- تبين نتائج الدراسة، أن ثلث المبحوثات لا يشعرن بالرضا أبداً عن ظروف سكنهن، مقابل (٢٧٪) يشعرن بالرضا النسبي أي أن (٦٠٪) منهن يشعرن بالرضا التام أو النسبي مقابل (٢٦,٣٪) لا يشعرن بالرضا التام و (١٣٪) يشعرن بعدم الرضا النسبي، أي أن نسبة عدم

الرضا في الحالتين هي (٣٩,٣٪) أي بفارق يصل إلى أكثر من (١٩٪) نقطة نسبية بين الرضا وعدم الرضا.

٤٥- كما ظهر أن من أسباب عدم الرضا التام أو النسبي عن المسكن فتصنف إلى أسباب تتعلق بالمسكن ذاته. وأسباب تتعلق بالبيئة المحيطة به، هذا إلى جانب مشكلات ذات طبيعة قانونية تتعلق بالملكية أو بالتجاوز على أملاك الدولة، أو التجاوز على أملاك الآخرين.

٤٦- كما تبين من نتائج الدراسة، أن اللواتي يقمن في مسكن مستقل هن أكثر رضا من اللواتي يقمن في وحدات سكنية مشتركة وبفارق ٧ نقاط نسبية بينهما. أما في فئة العلاقات الاجتماعية فإن النسبة ترتفع إلى (٥١,٥٪) من اللواتي كانت إجابتهن وهن يقمن في منازل مشتركة، وترتفع النسبة لتصل إلى (٦٤٪) للواتي يقمن في منازل مستقلة.

التوصيات

من المهم أن لا نقدم هنا توصيات عامة، أو لا تتضمن إشارة إلى الجهة المسؤولة، كذلك فان من المهم أن نلاحظ أن نظام الحماية الاجتماعية الذي بدا العمل به مطلع هذا العام (٢٠٠٦) سيشكل مظلة الأمان الرئيسية لكل فئات الفقراء بما فيها النساء المعيلات لأسرهن.

أن التعديلات التي طرأت على قانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠ ليست معروفة تماماً ولا يمكن التكهن بنتائجها إلا أنني اعتقد إن هناك حاجة لـ:

١- إصدار قانون جديد يسمى قانون الحماية الاجتماعية يشمل التقاعد والضمان الاجتماعي، ويشير إلى ادوار منظمات المجتمع المدني، أي أن يأخذ في اعتباره عدة قوانين نافذة مع تعديلاتها، لكي يؤسس نوعاً من الضمان الشامل لمختلف فئات الفقراء.

٢- إن قانون الرعاية الاجتماعية، بعد تعديله، وأحداث قسم للحماية الاجتماعية في دائرة الرعاية الاجتماعية، لا يلبي الحاجة الحالية من زاوية الخدمات والتسهيلات الإدارية والفنية، ولا شك أن شمول مليون أسرة يحتاج إلى كادر كبير من الإداريين والباحثين الاجتماعيين، والى لجان متخصصة، وبالتالي فان الدائرة المذكورة سوف تواجه مأزقاً كبيراً في التعامل مع هذا العدد ولذلك اقترح شطر وزارة العمل إلى وزارة للشؤون الاجتماعية وأخرى للتشغيل والعمل.

٣- من المهم أجراء دراسات أخرى لمفهوم الفقر البشري من زاوية تنموية نقدية، وملاحظة مدى انطباقه على المرأة عموماً وعلى النساء المعيلات خصوصاً، سواء بهدف الاحاطة بالموضوع على نحو أفضل، أو بهدف تطوير مرجعية نظرية لفقر هذه الفئة من النساء مع ملاحظة مهمة جداً هي إننا في العراق مازلنا نحتاج إلى تعريف وطني للفقر مثل ذلك الذي نجده في الأردن، أو الجزائر أو تونس... الخ.

٤- يلحق بالنقطة السابقة، أن هناك حاجة تطوير مفهوم الفقر البشري بحيث يشمل عناصر جديدة يمكن قياسها وأهمها:

- معدل الإعالة.
- السكن- من حيث الاستقلالية والمشاركة- الخدمات المتاحة في المسكن بما في ذلك المساحة وعدد الغرف، والكهرباء والماء.
- تصور ألذات.
- المهنة. والامكانات التي تستطيع المرأة أن تستخدمها للحصول على دخل أفضل بما في ذلك مستوى التعليم.

- الخدمات الصحية المتاحة وفي مقدمتها: تنظيم الأسرة/ الصحة الإنجابية.

٥- من المهم إشراك فئات جديدة من النساء وشمولهن بالحماية الاجتماعية من ذلك اللواتي ليس لهن أطفال، حتى قبل بلوغها سن الشيخوخة.

٦- إيجاد تسهيلات للنساء المعيلات لأسرهن، من ذلك توفير فرص العمل المناسبة لهن من قبل دائرة التشغيل في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

٧- إيجاد التسهيلات التي تمكنهن من الحصول على الإعانات الاجتماعية بما في ذلك إيجاد صندوق للرعاية في الكرخ، إلى جانب الصندوق الموجود في الرصافة. وإيجاد تسهيلات للحصول على الهوية التي يستغرق الحصول عليها أحياناً سنة كاملة.

٨- النظر بزيادة الحد الأدنى لراتب الرعاية من (٥٠) ألف دينار إلى ما يعادل خمسين دولار ورفع الحد الأعلى إلى ما يعادل مائة دولار (حوالي ١٥٠ ألف دينار) لمواجهة أعباء التضخم والتوجه نحو اقتصاد السوق.

٩- تنظيم نشاطات منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بتقديم الإعانات للأسر الفقيرة خصوصاً بعدما نشر من أخبار الفساد والتلاعب بالأموال وعدم وصول الإعانات إلى من يستحقها.

١٠- تشجيع الأرامل والمطلقات على الزواج ثانياً من خلال تسهيلات يمكن للوزارات والجهات المعنية أن تقدمها لمن يتقدمون للزواج بهن.

١١- مراقبة عمل الأطفال للحد من مخاطره وخصوصاً من قبل هيئة رعاية الطفولة ولجان تفتيش العمل.

١٢- إيجاد تسهيلات لأبناء اسر المعيلات للحصول على حق التعليم، سواء من خلال مؤسسات تعليمية غير تقليدية (مدارس اليافعين/ تفعيل برامج محو الأمية/ إيجاد صفوف دراسية في مناطق المجمعات الصناعية/...).

١٣- تمكين النساء المعيلات اللواتي لا يمتلكن بيوت للسكن من الحصول على وحدات سكنية من قبل الوزارة المعنية، كجزء من خدمات الحماية الاجتماعية.

المصادر الاجنبية:

1- Beverage, William, Social Insurance & Allied services (London: Herkayesty- stationery office 1985.
2- Ciourel, Aron, Method & Measurement, in Sociology (New York: Glencoe, 1960).
3- Dreze and Gander, Hunger and Poverty in Iraq, 1991.
4- Grees Scott, On the selection of problems, in , Bynner, Jad Stribly" and prpcedures (New York: 1985).
5- Hurbert Blalock, M, Sicud statistics (New york: McGraw- Hill Book, 1972.
6- Jeffrey, Sachs, The End of Poverty: How we can make it Happen in our life-time, 2005.
7- Marla D. Poverty and Disrepute, In Merton Rand Nisbet (ede) Contem Poverty social problems (New York, Harrcort, 1971, p.615.
8- Niblock, T, Pariah srates & sanctions in the Middle East (London: Lynne Renner pub, p.97.
9- Rosen feld, Jeffery, P. Relations ships the mariage and Family Reader, (New York: 1982).
10- Seltize Claire, & others, Research method in social Relations (NEW York: Holt Rinehart, 1976).
11- UNDP- Preventing & Eradicating Poverty (New York: 1977).
12- UNDP, Overcoming Humen poverty, UNDP, (poverty Report, 1995).
13- Ynoser, C,A,& Kalton, survey method in Social in verstigations (London: Heinemen: Educational, Books, 1975.

المصادر

المصادر العربية

١- أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، جميل اللغة، ج٣، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان (بغداد: دار الرسالة، ١٩٨٤).
٢- د. أحسان محمد الحسن، علم الاجتماع (بغداد: جامعة بغداد، ١٩٨٨).
٣- د. ــ ، الاسس العلمية لمناهج البحث العلمي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٦).
٤- د. ــ، وعبد الحسين زيني، الاحصاء الاجتماعي (بيروت: دار الطليعةة، ١٩٨٦).
٥- د. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٢).
٦- الاسكوا، الفقر في غربي آسيا، منظور اجتماعي (نيويورك: ١٩٩٧).
٧- ــ، أياد مرئية، تحمل المسؤولية من أجل التنمية الاجتماعية (جنيف: ٢٠٠٠).
٨- ــ، السياسات الاجتماعية في العراق (٢٠٠٥).
٩- ــ، المستوطنات الحضرية والفقر (نيويورك: ٢٠٠٥).
١٠- ــ، مسح التطورات الاقتصادية في منظمة الاسكوا (نييورك: ٢٠٠٤- ٢٠٠٥).
١١- ــ، معجم مفاهيم التنمية (بيروت: ٢٠٠٤)
١٢- ــ، الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة- جبل هلال- (نييورك: ١٩٩٧).
١٣- ارفنج زايتلن، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ترجمة محمود عودة (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٩).
١٤- د. آمال شلاش، "عبء الفقر لدى النساء المعيلات": دراسة ميدانية، بغداد، ١٩٩٨).
١٥- د. ــ، "دور السياسات الاقتصادية في تفاقم ظاهرة الفقر والغنى"، بحث في مجموعة باحثين: الفقر والغنى في الوطن العربي (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢).
١٦- د. ــ، وسهام عبد الحميد، شبكة التنمية المستدامة في العراق رقم (٦)، عبء الفقر لدى النساء المعيلات لأسرهن، دراسة ميدانية، أُجريت بالتعاون بين هيئة التخطيط واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة نشرت في شباط، ١٩٩٨.
١٧- د. ــ، المرأة والاقتصاد، دراسة مكتوبة بالرونيو (بغداد: ٢٠٠٣).

١٨- أندرو ويبستر، مدخل لسوسيولوجيا التنمية ، ترجمة حمدي حميد يوسف (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٦٨).
١٩- انعام جلال القصيري، التضامن الاجتماعي في الاسرة العراقية خلال فترة الحرب، رسالة ماجستير في علم الاجتماع (جامعة بغداد: كلية الآداب، ١٩٨٨).
٢٠- اينا فينج هارستروب، "الفقر تركيز جديد" من بحوث اجتماع الخبراء حول القضاء على ظاهرة الفقر (دمشق: شباط، ١٩٩٦).
٢١- البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، "مناهضة وإزالة الفقر"، تقرير اجتماع الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر (دمشق: ٢٠٠٤).
٢٢- ـــ، UNDP، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩.
٢٣- جمعية الاقتصاديين، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥.
٢٤- الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح ميزانية الاسرة السريع في العراق، ايلول: ٢٠٠٥).
٢٥- ـــ، مسح المعرفة والمواقف والممارسات (بغداد: ٢٠٠٢).
٢٦- دنكن ميتشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة د. احسان محمد الحسن (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٠).
٢٧- ذكرى جميل محمد حسن البناء ، الطلاق في ضوء تأثيرات الحرب والحصار الاقتصادي (رسالة ماجستير غير منشورة، علم الاجتماع، ١٩٩٥).
٢٨- ريسان عزيز داخل، اتجاهات الفرد نحو الطب الشعبي والسلوكيات الجمعية في العلاج من بعض الامراض، اطروحة دكتوراه، غير منشورة ٢٠٠٤، قسم الاجتماع كلية الآداب.
٢٩- د. سناء الخولي، الاسرة والحياة العائلية (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣).
٣٠- شارلز غور وخوزيه فيغويريدو، "الاستبعاد الاجتماعي وسياسة مكافحة الفقر، المعهد الدولي لدراسة العمل والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٧.
٣١- شيماء فالح حسين، تشخيص وتحليل التفاوت في توزيع الدخل مع اشارة خاصة الى العراق للفترة (١٩٨٨-١٩٩٨)، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد غير منشورة، ١٩٩٠.
٣٢- د. صلاح عبد الحسن، طالاطار المفاهيمي المستخدم في قياس عمليات التنمية البشرية المستدامة وتحديد مستوياتها"، بحث مقدم الى ندوة التنمية البشرية (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٠).

٣٣- صلاح الدين مدلول كاظم هادي، الامي والعمل الاجتماعي: دراسة ميادنية في مدينة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، جامعة بغداد، ١٩٩٨.
٣٤- طاهر لبيب، التنمية الاجتماعية واتجاهاتها في البلدان العربية، دراسة في مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية العدد ٣، ٢٠٠٠).
٣٥- عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٢).
٣٦- د. عبد الحميد رشيد الصوفي، اختبار كا٢، ط١ (بيروت: دار النضال، ١٩٨٥).
٣٧- د. عبد الخالق عبد الله ، البعد السياسي للتنمية البشرية- حالة دول مجلس التعاون الخليجي- دراسة في مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية (نيسان: ٢٠٠٣).
٣٨- عبد العزيز بن علي الغريب، الفقر في السعودية، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد الاول، ٢٠٠٥).
٣٩- عبد الوهاب بو حديبة، علم الاجتماع العربي وشروط مصداقيته، ندوة نجو علم اجتماع عربي (أبو ظبي: نيسان: ١٩٨٣).
٤٠- د. عبد الوهاب ابراهيم، اسس البحث الاجتماعي ، ط١ (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥).
٤١- علي جواد كاظم، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر، اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع غير منشورة، ٢٠٠٤.
٤٢- د. علي عبد الرزاق حلبي، تعميم البحث الاجتماعي: الاسس والاستراتيجيات (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية: ١٩٨٦).
٤٣- د. عماد عبد اللطيف سالم، الآثار المترتبة على التغير في نمط توزيع الدخل في العراق، دراسة بالرونيو.
٤٤- د. عدنان ياسين ود. كريم محمد حمزة، السياسات الانمائية في العراق (الامم المتحدة: الاسكوا، ٢٠٠٥).
٤٥- غادة عبد الجبار شكري، الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأسر الشهداء، رسالة ماجستير غير منشورة، علم الاجتماع/ جامعة بغداد، ١٩٩٠.
٤٦- غرفتج زايتلن، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ترجمة د. محمود عودة (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٩).

٤٧- فرانسس فوكوياما، التصدع العظيم، ترجمة عزة حسين كبة (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٠).
٤٨- كارلو جنيلتين، "الفقر في الوطن العربي"، دراسة في مجموعة بحوث الخبراء حول القضاء على ظاهرة الفقر (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢).
٤٩- كاميليا فوزي الصلح، جدول آليات عمل مرافق تحويل الفروض الصغرى التي تستهدف النساء الفقيرات في المناطق الحضرية والريفية في بلدان عربية مختارة (نيويورك: الاسكوا، ٢٠٠١).
٥٠- الكتاب الازرق، كتاب تصدره الحكومة البريطانية، وتحتوي على الدراسة العلمية التي تستند اليها المشاريع التنموية التي تنوي الحكومة تنفيذها (٢٠٠٤).
٥١- د. كريم محمد حمزة، "الحصار الاقتصادي ومشكلة الفقر"، دراسة سوسيولجوية، لحالة المجتمع العراقي (بغداد: بيت الحكمة، ١٩٩٩).
٥٢- د. ــ، "المفاهيم والقضايا في النظرية والبحث"، مجلة البحوث الاجتماعية والجنائية (بغداد: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، آذار، ١٩٩٧، العدد الاول، السنة الاولى).
٥٣- د. ــ، "تطور مؤشرات الاطار المفاهيمي"، دراسة في مجموعة باحثين، الفقر والغنى في الوطن العربي ، وقائع الندوة العلمية لبيت الحكمة (بغداد: ٢٠٠٢).
٥٤- اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، "الاسر التي ترأسها نساء (نيويورك: ٢٠٠٠).
٥٥- الامم المتحدة والبنك الدولي، التقديرات المشتركة لأعادة البناء والاعمار في العراق (اكتوبر: ٢٠٠٣).
٥٦- مادلين غراوتيز، "مناهج العلوم الاجتماعية- الكتاب الثاني- ترجمة د. سالم عمار (دمشق: المؤسسة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٢).
٥٧- مجموعة من علماء الاجتماع ، اللامساواة العالمية، ترجمة فالح عبد القادر حلمي (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٤).
٥٨- المعهد الدولي لدراسات العمل، نهج جديد لتحليل الفقر والسياسات المتعلقة به (٢٠٠٢).
٥٩- د. محمد عاطف غيث، دراسات في تاريخ التفكير واتجاهات النظرية في علم الاجتماع (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٥).
٦٠- د. محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣).

٦١- محمد علي موسى المعموري، تحليل سلوك الفقر بين أثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٠.
٦٢- محمد علي موسى المعموري، تحليل سلوك الفقر بين أثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.
٦٣- محمد عوض عبد السلام، الفعل الاجتماعي عند تالكوت بارسونز (الاسكندرية: دار المطبوعات الجديدة، ١٩٨٦).
٦٤- د. محمد الغريب عبد الكريم، السوسيولوجيا الوظيفية (الاسكندرية: المكتب الجامعي، ١٩٨٨).
٦٥- د. محمد كاظم المهاجر، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج (الاسكوا: ١٩٩٧).
٦٦- منظمة الزراعة والاغذية الدولية، F.A.O، تقويم الوضع الغذائي والتغذوي في العراق، روما، ١٩٩٥.
٦٧- منظمة الزراعة والاغذية الدولية، برنامج الغذاء العالمي، التحذير الخاص"، رقم ٢٣٧، تموز ١٩٩٣.
٦٨- منظمة العمل الدولية، الاستبعاد الاجتماعي وسياسة مكافحة الفقر مناقشة وتحرير "شارلز غور" و "خوزيه"، سلسلة الابحاث (بيروت: منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٢).
٦٩- منظمة المواطنين الدولية، الراصد الاجتماعية، تقرير عام ٢٠٠٤.
٧٠- المؤتمر الدولي للتشغيل في العراق (عمان: ١٢-١٣- ديسمبر، ٢٠٠٤).
٧١- نادر فرجاني، التنمية الانسانية: المفهوم- القياس، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: (٩)، ٢٠٠٢.
٧٢- نارين جمال خزنة: أسر الارامل في مدينة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، قسم الاجتماع، ١٩٩٢.
٧٣- د. ناهدة عبد الكريم حافظ، الفقر والثقافة الفرعية، بحث في مجموعة باحثين: (الفقر والغنى في الوطن العربي، ٢٠٠٢).
٧٤- د. ــ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٨١).
٧٥- د. هشام شرابي، النقد الحضاري في المجتمع العربي في نهاية القرن العشرين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨).

٧٦- د. همام الشماع، اسباب ومصادر الغنى والفقر في الوطن العربي، بحث في مجموعة باحثين (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢).
٧٧- واين دانيال، الاحصاء الحيوي، ترجمة، د. اياد درشاد عبد الله (الموصل: مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨١).
٧٨- ورقة العمل، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: ٢٠٠٥).
٧٩- وزارة التخطط، مسح الاحوال المعيشية، ج٢، ٢٠٠٤.
٨٠- وزارة التخطيط، والتعاون الانمائي- الجهاز المركزي للأحصاء- مسح الاحوال المعيشية في العراق (٢٠٠٤)، التقرير التحليلي.
٨١- وزارة التخطيط، والتعاون الانمائي- الجهاز المركزي للأحصاء- وتكنولوجيا المعلومات، نتائج مسج التشغيل والبطالة، ٢٠٠٣.
٨٢- وزارة التربية، مركز البحوث والدراسات، آثار الحصار على قطاع التربية، حقائق وارقام (نيسان- ٢٠٠٠).
٨٣- اليونيفيم، "التنمية والنوع الاجتماعي، الوحدة الثالثة، (صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة ، مكتب غرب آسيا، ٢٠٠٠).

بسم الله الرحمن الرحيم

إستمارة مقابلة

لأغراض بحث: مظاهر الفقر البشري للأسر التي تقودها نساء

في مدينة بغداد. (١٩٨٠-٢٠٠٣)

طالب الدكتوراه: محمد سعيد كاظم/ قسم الاجتماع

تسلسل الاستمارات:

ملاحظة للمبحوثات: أعدت هذه الاستمارات لأغراض علمية صرفة وليس لها علاقة بأية جهة ولا ضرورة لذكر الاسم.

تاريخ أجراء المقابلة:

موقع السكن:

ضع صح (✓) أو خطأ (×) أمام الاجابة التي تناسبك:

أولاً: بيانات اولية:

١- العمر [ ] سنة.

٢- المستوى التعليمي: دون الابتدائية [ ] ابتدائي [ ] متوسطة [ ] ثانوية [ ] جامعية [ ] أخرى تذكر [ ]

٣- منطقة السكن: مركز بغداد [ ] قضاء [ ] ناحية [ ] قرية [ ] أخرى تحدد [ ]

٤- الحالة الزوجية: مطلقة [ ] أرملة [ ] الزوج مفقود [ ] أو غائب منذ فترة طويلة [ ] الزوج مو[ ] ولكنه معوق [ ] موجود عا[ ] ن العمل [ ] أخرى تذكر[ ] حدد [ ]

ثانياً: بيانات عن المهنة والدخل:-

١- ما هي مصادر دخلك؟ من ممارسة مهنة معينة [ ] من ميراث [ ] من راتب الرعاية [ ] أو صندوق تكافل [ ] أخرى تحدد [ ]

٢- اذا كان الدخل من مهنة معينة يرجى تحديدها: وظيفة حكومية [ ] خدمة منزلية [ ] العمل دكان أو جنبر [ ] في سوق الخضار على الرصيف [ ] أخرى أذكرها [ ]

٣- كم يبلغ دخلك الشهري: [ ] دينار.

٤-كم ساعة تقريباً تقضين في عملك يومياً ☐ساعة.

٥-ما هي المشكلات التي تعانين منها في عملك اذكريها.

توجد مشكلات ☐ لا توجد مشكلات ☐

٦- اذا كان الجواب توجد مشكلات اذكري ما هي هذه المشكلات؟

١-..... ٢-..... ٣-..... ٤-..... ٥-.....

ثالثاً: الاعالة وكفاية لدخل:-

١- كم يبلغ عدد أفراد الاسرة الذي تتحملين مسؤولية اعالتهم ☐فرداً.

٢- يرجى تحديد علاقاتهم القرابية بك:

الابناء: الذكور ☐ الاناث من البنات ☐

أخوة وأخوان: ذكور الاخوة ☐اً ☐ث الاخوان أخ☐ أم ☐أب ☐

اقار☐ين يرجى تحديدهم زوج ☐ أو مري☐ ☐

٣- هل هناك من يشارك في اعالتهم: نعم ☐لا ☐

٤- اذا كان الجواب بنعم يرجى تحديد أولئك المشاركين في الاعالة: ☐

٥- هل يكفي دخلك الشهري لأعالتهم؟

يكفي تماماً ☐ يكفي الى حد ما ☐ لا يكفي ☐

٦- اذا لم يكن كافياً ما هي الاجراءات التي تتخذ بها لمواجهة عدم الكفاية.

الاستدانة ☐ الرضا بعدم اشباع بعض الحاجات ☐اللجوء الى اقارب ☐وء الى اقارب للمساعدة ☐ى تذكر ☐

رابعاً: المسكن:

١- اين تقيم اسرتك: في مسكن مستقل ☐ي مسكن مؤجر ☐ي أحدى بنايات الدولة

٢-ما العد☐ لأفراد اسرتك ☐فرداً

٣- كم يبلغ عدد الغرف المتاحة للأسرة ☐ غرفة

٤-هل تتوفر في الدار: كهرباء ☐ ماء نقي ☐خدمات رفع النفايات ☐جاري ☐

خامساً: الأحوال الصحية:-

١- هل في الأسرة متوفين خلال العشر سنوات الماضية: نعم ☐ لا ☐

٢- إذا كان الجواب بنعم فكم هي أعمارهم: دون الأربعين ☐ دون الخمسين ☐

دون الستين ☐ دون السبعين ☐

٣- إذا كان الجواب: ما هو سبب الوفاة ☐

٤- هل في الأسرة مرضى يعانون من أمراض مستعصية: نعم ☐ لا ☐

٥- إذا كان الجواب بنعم هل هم: أطفال دون الخامسة ☐ أطفال ما بين ٥-١٨ سنة ☐

راشدين ☐ كبار سن ☐ آخرين يحددون ☐

٦- إذا كان الجواب هناك بوجود أمراض من هذا النوع، كيف تحصلين على أدويتهم من مؤسسات الدولة عن طريق البطاقة الدوائية ☐ شراء من الصيدليات الأهلية ☐ من السوق السوداء ☐ أخرى تذكر ☐

٧- ما هي الجهات التي تراجعينها في حالات المرض ☐

٨- هل ولد للأسرة أطفال دون الوزن الطبيعي ☐ أطفال معوقين ومشوهين ☐

٩- هل كان في الأسرة: وفيات بين الأطفال الرضع ☐ بين الأطفال دون من الخامسة من العمر ☐

١٠- هل كان بالامكان إنقاذ أولئك: نعم ☐ لا ☐

١١- إذا كان الجواب بنعم لماذا لم يتم إنقاذهم؟ عدم توفر العلاج.

سادساً: الأحوال التعليمية:-

١- هل في الأسرة: أميون ☐ يقرأون ويكتبون فقط ☐ حصلوا على الابتدائية ☐ على الإعدادية ☐ على الشهادة الجامعية ☐

٢- هل في الأسرة أطفال لا يذهبون إلى المدارس: نعم ☐ لا ☐

٣- إذا كان الجواب بنعم فهل هم: ذكور ☐ إناث ☐

٤- لماذا لا يذهبون إلى المدارس؟

لأن المدرسة تحتاج إلى مصاريف ☐ لأن الأطفال يعملون والمدرسة تتعارض مع عملهم ☐ لأن لا ضرورة لدراسة الإناث لأن المدرسة بعيد ☐ خوفاً على الأطفال من التهديد ☐

٥- إذا كان في الأسرة أطفال لا يذهبون إلى المدارس فهل يعتقدون أن الفرصة مازالت متاحة لهم إذا تحسنت الظروف: نعم ☐ لا ☐

٦- إذا كان في الأسرة أطفال يذهبون إلى المدارس فهل يشكل ذلك ضغطاً على أعالتك للأسرة:
نعم ☐ لا ☐ .

سابعاً: تصورات الذات:-

١- هل تعتقدين أن أسرتك فقيرة جداً ☐ فقيرة ☐ .

٢- إذا كنت تعتقدين أن أسرتك فقيرة أو فقيرة جداً: فما هي في رأيك مواصفات الأسرة غير الفقيرة: ١- ٢- ٣-

٣- هل تعتقدين أن إعالتك للأسرة أثرت على أهدافك المستقبلية: نعم ☐ لا ☐

٤- إذا كان الجواب بنعم فما هو هدفك المستقبلي الذي إعاقته الإعالة: ☐

٥- لماذا أصبحت مسؤولة عن إعالة الأسرة.

لوفاة ☐ لغياب الزوج ☐ بسبب عوق الزوج ☐ لوجود قاصرين أيتام دون وجود احد كبير في الأسرة ☐ أخرى تذكر ☐

٦- هل تعتقدين إن أفراد الأسرة الذين تعيليهم يقدرون جهودك:

يقدرونها تماماً ☐ يقدرونها أحياناً ☐ أبداً ☐

٧- كيف تقيمين مواقفك إزاء المرضى أو الذين توفوا من أعضاء أسرتك:

ثامناً: بيانات إضافية يمكن للباحث أن يسجلها هنا من خلال مقابلاته وحواراته مع المرأة المبحوثة (المسؤولة عن الأسرة)

تاسعاً: أية مقترحات تود المرأة المعيلة أن تقترحها لإزالة الصعوبات أو المشكلات التي تواجهها جراء الإعالة لأسرهن:

١-
٢-
٣-
٤-
٥-

الملخص

مؤشرات الفقر البشري للأسر التي تقودها النساء
- دراسة ميدانية في مدينة بغداد –

في هذه الدراسة، أوردنا عناصر الفقر البشري كما أوردتها تقارير التنمية البشرية، فهذا المفهوم ركز على غياب الفرص والخيارات الاشد أهمية بالنسبة للتنمية البشرية وصولاً الى التأكيد على حياة طويلة وصحية ومنتجة. ان هذا المفهوم لم يعد يتعامل مع الفقر بوصفه مجرد ظرف بل بوصفه عملية Not a condition but as a process ولا ترى في الفقراء مجرد أُناس منفعلين بل ترى فيهم فاعلين يكافحون ضد عملية الاستلاب. على ان من المهم جداً ان نشير الى ان هذا المفهوم لم يكن يتعلق بالمرأة عموماً ولا بالمرأة التي ترأس اسرة أو تقودها أو تعيلها خصوصاً. هذا من جانب، ومن الجانب الاخر فإن تقارير التنمية البرية لاتقدم في حد ذاتها صورة شاملة عن التنمية البشرية في أي بلد، وللحصول على صورة كاملة لابد من تكملة هذه الادلة بمؤشرات أخرى للتنمية البشرية.

ومن هذا المنطلق النقدي وجدنا ان مقياس الفقر البشري وكما أوردته تقارير التنمية البشرية، يحتاج دراسة لكي يكون أفقه أكثر سعة، ولكي نستطيع ان نطبقه بشكل افضل على اصناف معينة من الجماعات الانسانية كالنساء المسؤولات عن إعالة اسرهن يحتاج الى ادخال متغيرات أخرى مثل التعليم، وتصور الذات ونوع السكن وما يتصل به من مرافق وتسهيلات. وبالتالي فإن الاضافة التي قدمتها هذه الدراسة هي انها:

- طبقت المفهوم على فئة معينة من النساء.
- انها ادخلت عناصر جديدة لم تكن داخلة ضمن العناصر التي أوردتها تقارير التنمية البشرية. ومن اهمها:

الاعالة، والمستوى التعليمي والسكن، وتصور الذات.

وهذه الاضافة اقيمت أصلاً على فرضية مفادها أن مؤشرات وعناصر الفقر البشري تنطبق جزئياً على الاسر التي تقودها نساء علماً بأن هذه الاطروحة تضمنت مقدمة وتسعة فصول مع استنتاجات الدراسة والتوصيات ثم المصادر والملاحق.

الاطروحة تضمنت تسعة فصول:

تضمن الفصل الاول: الاطار النظري والمنهجي للدراسة.

اما الفصل الثاني فقد تضمن: الفقر في العالم وفي العراق: مقاربة للمشكلة (مع تركيز على المرأة في البلاد العربية والعراق).

في حين تضمن الفصل الثالث: الاطار المفاهيمي للدراسة.

اما الفصل الرابع: فقد تضمن الدراسات السابقة وهي عراقية وعربية واجنبية.

اما الفصل الخامس: فقد تضمن البيانات المستخلصة في الدراسة الميدانية.

اما الفصل السادس فقد تضمن: مؤشرات الفقر البشري.

والفصل السابع تضمن: الدخل والاعالة.

والفصل الثامن: ظروف السكن: اما الفصل التاسع: فكان عن النتائج والتوصيات ثم مصادر البحث والملاحق